الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الـتقرير التقيـيمي لمجلس المحـاسبة
حول المشروع التمهـيدي لقانـــون تســوية الميزانية لســـنة 2019

أعد طبقا للمادة 18 من الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 19 صفر عام 1416 الموافق 17 يوليو سنة 1995، المعدل والمتمم، المتعلق بمجلس المحاسبة.

تمهيـــد

يمارس مجلس المحاسبة مهامه الاستشارية بشأن المشاريع التمهيدية لقوانين تسوية الميزانية وفقا للدستور[1] وغيره من المراجع القانونية اللاحقة[2] ، بما في ذلك أحكام الأمر رقم 20-95 المؤرخ في 17 جويلية1995 المعدل والمتمم والمتعلق بمجلس المحاسبة والذي ينص في المادة 18 منه على ما يلي: " يستشار مجلس المحاسبة في المشاريع التمهيدية السنوية للقوانين المتضمنة ضبط الميزانية، وترسل الحكومة التقارير التقييمية التي يعدها المجلس لهذا الغرض، بعنوان السنة المالية المعنية، إلى الهيئة التشريعية، مرفقة بمشروع القانون الخاص بها".

إن ممارسة هذا الاختصاص الإداري لمجلس المحاسبة، نظرا لطبيعتها وأثرها والتآزر التعاوني الذي تفتضيه، تتسم بطابع خاص وتسجل تطورا ملموساً، لا سيما في السنوات الأخيرة. بالفعل، تم وضع أدوات الرقابة: دليل منهجي **متعلق بتحضير تقرير تقييم المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية والتعليمة العامة** التي يتخذها رئيس المجلس، اللذان يشكلان وسيلة تقنية وديناميةلتأطير وتوحيد واستهداف مراكز الاهتمام ومعايير الرقابة لكل سنة ميزانياتية.

يتعلق التقرير الذي يعده مجلس المحاسبة بالمشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية للسنة المالية ن– 3 وفقاً للمادة 68 من القانون رقم 84–17 المؤرخ في 7 يوليو عام 1984 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم. وتدون في هذه الوثيقة أهم المعاينات مشفوعة بالتوصيات إثر التحقيقات التي تجريها الغرف الوطنية والإقليمية.

استنادا الى المذكرات القطاعية وعلى أساس مساهمة الغرف الإقليمية التي تحوصل نتائج الرقابة المنجزة حول تخطيط وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية، وباعتبار الردود الواردة من مختلف الوزارات والهيئات التي تمت مراقبتها، يقوم فوج تلخيص معين بقرار من رئيس مجلس المحاسبة تحت إشراف المقرر العام باستخلاص مشروع التقرير.

وبمجرد استلام مجلس المحاسبة للمشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية المرفق بتقرير عرضه والملحقات المرسلة من طرف وزارة المالية، يتم إجراء مطابقة مع نتائج الرقابة على الفور من أجل تقدير البيانات والتأكد من صحتها. بعد المصادقة على تقرير التقييم من طرف لجنة البرامج والتقارير(CPR) يُسلم من طرف الحكومة إلى الهيئة التشريعية مع مشروع القانون المتعلق به لتنويرها بشأن ظروف تنفيذ ميزانية.

وقد سمحت المعاينات والاستنتاجات التي توصل إليها المجلس في هذا الإطار، بتقييم شروط استعمال المسيرين المعنيين للاعتمادات المرصودة للميزانية مقارنة مع الموازنات التي حددتها السلطات العمومية وفي حدود التراخيص المصوت عليها من قبل البرلمان.

وأخيرا، فإن المجلس بحكم النتائج التي يستخلصها من الرقابة التي يمارسها، يقوم بصياغة توصيات من شانها المساهمة في تحسين تسيير المالية العمومية.

[1] المادة 156 من القانون رقم 20–01 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020 المتضمن التعديل الدستوري.

[2] المادتان 67 إلى 69 من المرسوم الرئاسي رقم 95–377 المؤرخ في 20 نوفمبر سنة 1995، الذي يحدد النظام الداخلي لمجلس المحاسبة والمادة 76 من القانون رقم 84–17، المؤرخ في 07 يوليو سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم.

المصادقة على التقرير التقييمي للمشروع

التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2019

طبقا لأحكام المادتين 18 و54 من الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 19 صفر عام 1416 الموافق 17 يوليو سنة 1995 المتعلق بمجلس المحاسبة، المعدل والمتمم، والمواد من 67 إلى 69 من المرسوم الرئاسي رقم 95-377 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1416 الموافق 20 نوفمبر سنة 1995 المحدد للنظام الداخلي لمجلس المحاسبة، المعدل والمتمم، صادقت لجنة البرامج والتقارير، برئاسة السيد عبد القادر بن معروف، رئيس مجلس المحاسبة، على هذا التقرير التقييمي يوم 20 ربيع الأول عام 1443 الموافق 27 أكتوبر عام 2021.

وقد حضر أعضاء اللجنة؛ السادة: محمد فؤاد ناصير، نائب الرئيس، دباخ عمر، ناظر عام، عبد الطيف عزيز، محمد خوري، امحمد قطاي، صالح حزام، صديقي حسين، رشيد ربيعي، بشير مولوال، صالح خضار، محمد حنفي، حسين بالحديد، مولود بوصماعت، محمد سعيد شيلا، رشيد قتال، عبد الكريم بوروبة، عبد الغفار حمودة، محمد كبير ثابت أول، عبد الصمد بشكي، محمد خضار، رؤساء غرف، محمد عموش، بلعيد أوسطاني، مقرران عامان.

بحضور السيد محمد سليم بن عمار، أمين عام.

الفهـــــرس

المصادقة على التقرير التقييمي للمشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2019 3
الفهرس 4
المقدمة 5

الفصل الأول: نتائج تنفيذ قانون المالية 11
1. نتائج الميزانية 11
2. الرصيد الاجمالي للخزينة 13

الفصل الثاني: إيرادات الميزانية العامة 15
1. التقديرات 15
1.1. الموارد العادية 16
2.1. الجباية البترولية 18
3.1. تقييم جودة التقديرات 18
2. الإنجازات 21
1.2. الموارد العادية 21
2.2. لجباية البترولية (حصة ميزانية الدولة) 30
3.2. مساهمة جباية الموارد العادية في تغطية نفقات ميزانية التسيير 33
4.2. مقارنة بين التقديرات والإنجازات 33
3. تحسين مردودية جباية الموارد العادية 35
1.3. بواقي التحصيل 35
2.3. فعالية اجراءات التحصيل 39
4. النفقات الجبائية 42

الفصل الثالث: نفقات الميزانية 47
1. نفقات التسيير 48
1.1. العرض التحليلي 48
2.1. تقييم تطبيق مبادئ نظامية الميزانية والمحاسبة 62
2. نفقات التجهيز 80
1.2. العرض التحليلي 81
2.2. شروط تسيير وتنفيذ نفقات التجهيز 90

الفصل الرابع: الحسابات الخاصة للخزينة 116
1. العرض التحليلي 116
1.1. التدابير الجديدة التي جاء بها قانون المالية لسنة 2019 117
2.1 تقديم الحسابات الخاصة للخزينة والوضعية المالية 118
2. تقييم نظامية وفعالية التسيير 130
1.2. الاستدامة 130
2.2. أهمية التمويل الممنوح لحسابات التخصيص الخاص من تخصيصات الميزانية 131
3.2. تباين أرصدة نهاية سنة 2018 مع أرصدة بداية سنة 2019 132
4.2. ملاحظات حول تسيير حسابات التخصيص الخاص التابعة لوزارة المالية 133
5.2. ملاحظات حول تسيير حسابات التخصيص الخاص الأخرى 136
6.2. التأخر في اصدار ونشر النصوص التنظيمية لسير بعض الحسابات 142

الفصل الخامس: تمويل عمليات الخزينة (عمليات الخزينة) 143
1. الاموال المتاحة 144
2. السفاتج والقيم القابلة للإنجاز 144
3. خزينة الغير (المراسلون لدى الخزينة) 144
4. العمليات مختلفة 145
5. عمليات متعلقة بالدين العمومي 146

الخاتمة 150

المقدمة

يندرج تحضير وتنفيذ قانون المالية لسنة 2019 في إطار مواصلة الجهود الرامية الى التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن تقلص الموارد المالية بسبب انخفاض الأسعار الدولية للنفط الخام والغاز الطبيعي. إذ أدت هذه الوضعية الاقتصادية العالمية السيئة التي زادت حدتها بفعل العوامل الجيوسياسية، إلى ممارسة ضغوطات كبيرة على التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية للبلاد.

ومواصلة للإجراءات المتخذة، ابتداء من سنة 2015، ستظل التعبئة المتزايدة والمتنوعة لوسائل التمويل، وتحسين مردودية الموارد العادية، وترشيد النفقات العمومية وتحسين شروط تسيير التراخيص الميزانياتي، أهدافا ذات أولوية التي يعتبر تحقيقها حاسما في تحسين تسيير المالية العمومية.

وقد تم إعداد القانون رقم 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019 والتوقعات المتضمنة في البرنامج المتعدد السنوات 2019-2021 على أساس المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية الرئيسية التالية:

1- سعر المرجعي البترول الجبائي لبرميل النفط الخام المعتمد المقدر بـ 50 دولار للبرميل للفترة الممتدة من 2019 الى 2021؛

2- سعر السوق المرجعي لبرميل النفط الخام المعتمد للفترة المعنية المقدر بـ 60 دولار؛

3- سعر الصرف المتوقع سيكون في حدود متوسط 118 دج للدولار الواحد بالنسبة لهذه الفترة؛

4- معدل التضخم المتوقع سيكون في حدود 4,5 % خلال سنة 2019، و3,9 % سنة 2020 و3,5% سنة 2021؛

5- نمو الناتج الداخلي الخام، سيستقر عند معدل 2,6% في سنة 2019، و3,4% في سنة 2020 و3,2% في سنة 2021. وخارج المحروقات سيكون الناتج الداخلي الخام في حدود متوسط 3,2 % أثناء الفترة الممتدة من 2019 إلى 2021؛

6- مستوى الجباية البترولية المتوقعة، قدر بمبلغ 33,2 مليار دولار أمريكي في سنة 2019، و34,5 مليار دولار أمريكي في سنة 2020 و35,2 مليار دولار أمريكي في سنة 2021. إذ ستنخفض الكميات المنتجة بنسبة 1 % بالمقارنة بسنة 2018 وسترتفع بنسبة 4,2 % في سنة 2020 و2% في سنة 2021؛

7- مستوى الواردات من السلع، حدد بـ 44 مليار دولار أمريكي في سنة 2019، و42,9 مليار دولار أمريكي في سنة 2020 و41,8 مليار دولار أمريكي في سنة 2021؛

8- الميزان التجاري، قدر عجزه بـ 10,4 مليار دولار أمريكي في سنة 2019، و8,2 دولار أمريكي في سنة 2020 و6,4 مليار دولار أمريكي في سنة 2021؛

9- رصيد ميزان المدفوعات، قدر في حدود -17,2 مليار دولار أمريكي في سنة 2019، و-14,2 مليار دولار أمريكي في سنة 2021 و -14 مليار دولار أمريكي في سنة 2021؛

10- يتوقع ازدياد ايرادات الميزانية، بمعدل متوسط مقداره 2,4% (-0,2% سنة 2019، +3,7% سنة 2020 و3,8% سنة 2021). وتبلغ على التوالي 6.507,9 مليار دج، 6.746,3 مليار دج و6.999,9 مليار دج.

كما قدر المعدل المتوسط السنوي لتطور الجبابة البترولية خلال الفترة المعنية في حدود +7,2%، وهذا على أساس سعر جبائي بـ 50 دولار أمريكي للبرميل. وتصل على التوالي إلى 2.714,5 مليار دج، 2.816,7 مليار دج و2.883,7 مليار دج.

كذلك، يتوقع انخفاض الايرادات العادية، بمعدل 9% سنة 2019، ثم ترتفع بمعدل 3,6% في سنة 2020 وإلى 4,7% في سنة 2021. وقدرت على التوالي بمبلغ 3.793,4 مليار دج، 3.929,6 مليار دج و4.116,3 مليار دج.

وبالنسبة الايرادات الجبائية التي تمثل 80% من الموارد العادية، فقد توقع أن ترتفع خلال الفترة بنحو 6 %سنويا. وتستقر في حدود 3.041,4 مليار دج سنة 2019، 3.208,6 مليار دج في سنة 2020 و3.388,3 مليار دج في سنة 2021.

11- حددت النفقات في حدود 8.557,2 مليار دج سنة 2019، و7.804 مليار دج في سنة 2020 و7.893 مليار دج في سنة 2021، وهو ما يمثل على التوالي 39,5%، 34,3% و33,1% من الناتج الداخلي الخام.

كمل يتوقع ارتفاع نفقات التسيير، بمعدل 8,1 % سنة 2019، ثم تنخفض بمعدل 1,8% في سنة 2020، ثم ترتفع بمعدل 1,2% في سنة 2021. لتبلغ على التوالي 4.954,5 مليار دج، و4.863,9 مليار دج و4.922,8 مليار دج.

كما يتوقع انخفاض نفقات التجهيز بمعدل - 10,9% سنة 2019 بالمقارنة مع 2018 و- 18,4% في سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019، ثم ترتفع بمعدل 10% في سنة 2021 بالمقارنة مع سنة 2020، لتبلغ على التوالي 3.602,7 مليار دج (20,7% من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات)، 2.940,2 مليار دج (16% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات) و 2.970,2 مليار دج (15,4% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات).

أما بالنسبة للعجز، فقدر بالمقارنة بمستوى الايرادات، والنفقات والناتج المحلي الخام في حدود 10,4% سنة 2019، 5,4% في سنة 2020 و5% في سنة 2021.

بالنسبة لاحتياجات التمويل، فيتوقع أن تعرف اتجاها تنازلياً، بين سنتي 2019 و2020، منتقلة من – 1.874,4 مليار دج إلى –764,5 مليار دج، ثم ترتفع في سنة 2021 لتبلغ –796,5 مليار دج.

ومن حيث الانجاز، بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام 0,8%، مقابل 1,2% في سنة 2018، أي بفارق سلبي بـ 1,8 نقطة مئوية بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية و–0,40 نقطة مئوية بالمقارنة مع ذلك المسجل سنة 2018. ويرجع هذا الفارق إلى انخفاض صادرات قطاع المحروقات ومبيعات منتجات المحروقات على مستوى السوق الوطنية. وقد سجلت صادرات القطاع معدل نمو سلبي (–4,9% بدلا من 0,1% المتوقع) وهذا بعد انخفاض الكميات المصدرة (90,3 مليون طن مصدرة، مقابل 96 مليون طن متوقعة).

ولقد بلغت صادرات المحروقات 32,9 مليار دولار أمريكي، مقابل 33,2 مليار دولار أمريكي متوقع في قانون المالية و38,9 دولار أمريكي في سنة 2018، أي بفارق سلبي بلغ على التوالي –0,3 مليار دولار امريكي و –6 مليار دولار امريكي. بينما بلغ سعر السوق لبرميل النفط الخام، متوسط قدره 64,4 دولار أمريكيا للبرميل، مقابل 60 دولار متوقع في قانون المالية و71,3 دولار أمريكيا للبرميل في سنة 2018.

كما وصل إجمالي الصادرات في سنة 2019 إلى 35,8 مليار دولار أمريكي، مقابل تقديرات بـ 34,9 مليار دولار أمريكي و41,1 مليار دولار أمريكي في سنة 2018.

وبلغ متوسط معدل الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي قيمة 119,4 دج/دولار أمريكي، مقابل 118 دج/ دولار أمريكي متوقعا و116,6 دج/ دولار أمريكي في سنة 2018.

وبلغت الواردات المنجزة سنة 2019، مقدار 41,9 مليار دولار أمريكي، مقابل 44 مليار دولار امريكي متوقعا في قانون المالية و46,3 مليار دولار أمريكي في سنة 2018.

وسجل الميزان التجاري، عجزا قدره 6,1 مليار دولار أمريكي، مقابل عجز 10,4 مليار دولار أمريكي بالمقارنة مع ما هو متوقع و4,5 مليار أمريكي سنة 2018.

وبلغت احتياطات الصرف عند نهاية سنة 2019، مجموع 62,8 مليار دولار أمريكي، مقابل 79,9 مليار دولار أمريكي في سنة 2018 و62 مليار دولار أمريكي بالمقارنة مع توقعات قانون المالية.

وقد اتسم تنفيذ ميزانية الدولة بخفض مستوى الإنفاق بنحو 4,62%، مصحوبا بإرتفاع طفيف للإيرادات الميزانية (2,96 %، أي ما يعادل 189 مليار دج)، مما ساهم في تقليص عجز الميزانية الى 1.457,316 مليار دج (بما فيه النفقات غير متوقعة)، أي انخفاض بنسبة 28,89% بالمقارنة مع تقديرات السنة وانخفاض قدره 30% بالمقارنة بإنجازات السنة السابقة.

وبلغت إيرادات الميزانية، مجموعا قدره 6.594,646 مليار دج سنة 2019، وهي تتكون أساسا من الايرادات الجبائية: 2.849,218 مليار دج (43,20%)، تليها الجباية البترولية، بمبلغ 2.518,48 مليار دج

(38,19%). وبالمقارنة مع الأهداف المسطرة، تم تحقيق معدلات إنجاز بلغت على التوالي 93,68% و92,78 %.

ومن جهة أخرى، بلغت نفقات الميزانية المنجزة حدود 8.051,962 مليار دج: 4.768,391 مليار دج لنفقات التسيير (59,22 %) و3.266,665 مليار دج بعنوان نفقات التجهيز (40,57 %) و16,905 مليار دج تتعلق بالنفقات غير متوقعة (0,21%). وبالمقارنة مع التقديرات، بلغت معدلات الانجازات على التوالي 96,24%و90,67%.

فيما يخص الإيرادات، لوحظ حدوث تحسن بالمقارنة مع سنة 2018، وذلك من خلال الإيرادات الجباية (5,01%، أي ما يعادل 136,063 مليار دج) والجباية البترولية (+7,18%، وهو ما يعادل 168,794 مليار دج)، في حين اتخذت الايرادات العادية والإيرادات الاستثنائية، اتجاها مغايرا، ترجم بمعدلات سلبية بلغت عـــلى التوالي – 2,05 % و–9,77 %.

وفي هذا السياق، لاحظ المجلس بعنوان سنة 2019 وبشكل متكرر، هيمنة التحصيلات عن طريق الاقتطاع من المصدر ونظام الدفع التلقائي (على سبيل المثال الضريبة على الدخل الإجمالي /رواتب تحقق لوحدها مبلغ قدره 774,512 مليار دج من مجموع 863,504 مليار دج من إيرادات هذه الفئة الضريبية). كما تفتقر التقديرات إلى الدقة والتحكم على مستوى بعض الاصناف الضريبة، أسفرت عن نواقص قيمة معتبرة، كما هو عليه الحال بالنسبة للإيرادات الجبائية –192,2 مليار دج (6,32%) وحواصل الجباية البترولية –195,981 مليار دج (7,22%).

كذلك، لا تزال الإيرادات المتأتية من بعض الضرائب دون المستوى (الضريبة على أرباح الشركات، الإيرادات العادية، والضرائب على الاملاك، وغيرها)، وهذا على حساب مبدأ العدالة الضريبية، خاصة بسبب الصعوبات التي تواجهها مصالح الوعاء في تحديد المادة الخاضعة للضريبة. ويرجع ذلك أساسا إلى نقص التعداد الدوري للخاضعين، وانتشار ظاهرتي التهرب والغش الضريبيين، وعدم التوسع في عمليات الرقابة والتحقيق الجبائي وحجم النفقات الجبائية بمبلغ 692,847 مليار دج[3] بعنوان سنة 2019، والتي لم يتم تقييم أثرها على الاقتصاد وما تجلبه هذه المزايا من قيمة مضافة.

وتجدر الإشارة إلى أن تقرير عرض مشروع قانون تسوية الميزانية للسنة المالية 2019[4]، الصادر عن وزارة المالية، قد حدد إجمالي النفقة الجبائية بمبلغ قدره 509 مليار دج، أي بفارق قدره 183,847 مليار دج مقارنة بالمبلغ المذكور أعلاه.

[3] **المصدر**: المديرية العمة للضرائب ومديرية كبريات المؤسسات.

[4] في صفحتيه 20 و21.

كما أن هناك ضعف في تحصيل الحقوق المعاينة مما أدى إلى انخفاض في ايرادات الخزينة العمومية، الأمر الذي ترتب عنه تراكم بواقي التحصيل على مستوى كل من المديريات الولائية للضرائب ومديرية كبريات المؤسسات، ليصل مجموعها بتاريخ 2019/12/31 إلى 13.318,53 مليار دج، منها 5.071,36 مليار دج كديون جبائية (أي ما يمثل 38,08%).

كما أن إجراءات التحصيل المتخذة من طرف مصالح التحصيل، طغت عليها الإجراءات الإدارية، واللجوء المحدود لإجراءات الغلق المؤقت والحجز والبيع التي تمثل سوى 0,30% من العدد الإجمالي لإجراءات التحصيل.

أما من حيث الإنفاق، فقد أتسم التسيير المشمول بالتقرير، بتدابير تسقيف بعض نفقات التسيير، باستثناء نفقات المستخدمين، وتجميد عمليات التجهيز، والتي وضعت بهدف توخي الصرامة والاقتصاد في نفقات الميزانية وترشيدها. غير أن هذه التدابير، نجم عنها ديونا معتبرة وما نتج عنها من قصور في احترام مبادئ قانون الميزانية (السنوية). كما أنجر عن تقديرات ميزانية الدولة وتنفيذها، العديد من أوجه الضعف فيما يخص التحكم في تقديرات النفقات، الأمر الذي تطلب اجراء تصحيحات خلال السنة المالية وصلت إلى مبلغ 166,164 مليار دج، وكذلك تسجيل ديون معتبرة، والتي من شأنها أن تؤثر على التأطير الميزانياتي المتوسط الأجل (2019-2021).

كما لا تزال النفقات غير قابلة للتقليص مهيمنة: ففي المرتبة الأولى، ارتفعت نفقات المستخدمين، بمعدل 4,98% مقارنة بسنة 2018، وبما يمثل 50,34%، تليها التدخلات العمومية (30,90%).

أما بالنسبة للتحويلات الاجتماعية، فقد سجلت، ارتفاعا بمعدل 2,93% مقارنة بسنة 2018، ليصل المبلغ الإجمالي المدرج في الميزانية إلى 1.796,851 مليار دج، أي ما يعادل نسبة 8,80% من الناتج الداخلي الخام[5]. ويعكس مستواها الصعوبات في احتواء هذا النوع من النفقات. فمن ناحية، يواجه تسيرها من خلال المساهمات والإعانات الممنوحة لمختلف المؤسسات والهيئات العمومية، صعوبات في المتابعة والفعالية. ومن ناحية أخرى، فإنه لا تزال تغطيتها المالية صعبة في مواجهة ظروف اقتصادية أكثر هشاشة بسبب انهيار أسعار النفط وندرة في مصادر التمويل.

كذلك، تبين عملية تنفيذ نفقات التجهيز حسب قطاع النشاط عن مستوى استيعاب معتبر لاعتمادات الدفع المعبأة، بمعدل انجاز قدره 70,79%. غير أن الملاحظ على القطاعات، تسجيل تأخيرات في التنفيذ وإنجاز مشاريع التجهيز مما انعكس على ضعف استهلاك إعتمادات الدفع وإعادة التقييم المتكررة لرخص البرامج.

أما بالنسبة لمخططات البلدية للتنمية (PCD)، فإن تنفيذها يتم في ظل غياب عملية التخطيط والبرمجة على مستوى العديد من البلديات، وكذلك عدم اشراك المواطنين والأطراف المحلية الفاعلة في خيارات

[5] الناتج الداخلي الخام: 20.428,30 مليار دج (**المصدر**: الديوان الوطني للإحصاء).

وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ووفق الشروط التي رسمتها السلطات العمومية، والكفيلة بضمان التنمية المستدامة للجماعة المحلية وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

وأخيرًا، مثل عجز الخزينة (رصيد تنفيذ قانون المالية) بتاريخ 2019/12/31، مبلغا قدره 1.952,251 مليار دج، مقابل 1.340,586 مليار دج في سنة 2018. هذا الارتفاع (611,664 مليار دج)، نتج خصوصا عن انخفاض موارد حسابات التجارة وحسابات التخصيص الخاص بمعدل قدره 5,53% (- 38,191 مليار دج)، وارتفاع نفقات حسابات القروض بمعدل 48,54% (-304,908 مليار دج). ومن ناحية أخرى، سجلت الايرادات، ارتفاعا بمعدل 2,96% (+ 189,406 مليار دج).

ويبقى تمويل العجز المتراكم للخزينة مضمونا، أساسا، باللجوء الى التمويل غير التقليدي والى متاحات الخزينة والأموال المودعة من قبل مراسلي الخزينة.

الفصل الأول: نتائج تنفيذ قانون المالية

*وصل مجموع النفقات العامة للدولة إلى **8.051,96** مليار دج، مقابل **8.487,19** مليار دج بالنسبة للسنة السابقة، وهو ما يمثل تراجع بـ **5,13%**. بينما بلغت الايرادات المنجزة، مبلغا قدره **6.594,646** مليار دج، مقابل **6.405,24** مليار دج بالنسبة للسنة الفارطة، أي معدل تطور قدره **2,96%**.*

*وقد اظهر تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2019، عجزا بعنوان عمليات الميزانية مبلغ قدره **1.440,410** مليار دج، مقابل عجزا بـ **2.036,35** مليار دج سنة 2018، أي انخفاضا قدره **594,94** مليار دج وهو ما يعادل نسبة 41,37% .*

ويفسر تراجع عجز ميزانية الدولة، أساسا إلى التحسن الطفيف في الإيرادات بمعدل 2,96%(189,406 مليار دج) وانخفاض في نفقات التجهيز بمعدل 17,37% (-686,623 مليار دج). من جهة أخرى، عرفت نفقات التسيير ارتفاعا بمعدل قدره 6,32% (+280,081 مليار دج).

*ويأخذ بعين الاعتبار لنفقات غير متوقعة البالغة 16,905 مليار دج، مقابل 45,593 مليار دج في سنة 2018، استقر عجز ميزانية الدولة عند حدود **1.457,316** مليار دج، مقابل **2.081,947** مليار دج في سنة 2018 .*

*وبذلك، بلغ إجمالي الربح الناتج بعد تسوية نتائج صافي التغييرات، رصيدا إيجابيا قدره **81,072** مليار دج، مقابل **416,793** مليار دج سنة 2018. وبفضل هذا الرصيد الايجابي، تم تخفيض اجمالي السحب على المكشوف (العجز الصافي التراكمي للسنة الحالية والسنوات السابقة) إلى **838,363** مليار دج.*

إن تنفيذ برنامج عصرنة المصالح المحاسبية والمالية يعد أكثر من ضرورة نظرا لتعقد عمليات مركزة وتحديد النتائج من طرف العون المحاسب المركزي للخزينة.

وقد عرفت الاعتمادات المرصودة من ميزانية التجهيز في حسابات التخصيص الخاص/ برامج، بالمقارنة مع السنوات السابقة استهلاكات وصل مستواها الى معدل قدره 85,79% بالنسبة لاعتمادات الدفع المرصودة 64,71% بالنسبة لاعتمادات المتاحة. بينما بلغ رصيد حسابات التخصيص المقفلة في نهاية 2019 والذي رحل الى حساب النتائج، مجموعا قدره 286,854 مليار دج.

1. نتائج الميزانية

بلغ عجز الميزانية التقديري لسنة 2019، نحو 1.139 مليار دج، أما العجز الفعلي، فقد استقر عند حدود 1.457,32 مليار دج، أي انخفاضا بمعدل 42,86%(-624,63 مليار دج) مقارنة مع السنة المنصرمة حيث كان يقدر بـ 2.081,95 مليار دج (47%)، وهذا تحت تأثير زيادة طفيفة في الإيرادات وتراجع في نفقات التجهيز.

واعتماداً على الموازنات النهائية التي يعدها المحاسبون الرئيسيون التابعون للدولة، والتي يتم ممركزة عملياتها على مستوى الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة، تم تسجيل ترحيل العمليات المحاسبية للميزانيات غير المسواة لفائدة حسابات نتائج الخزينة.

يتم تسوية هذه العمليات ذات الطابع الميزانياتي وتلك المتعلقة بالحسابات الخاصة أو حسابات الخزينة بتصحيحات محاسبية تدرج حركتها في حسابات مناسبة فتحت لهذا الغرض (حسابات النتائج من 600.001 الى 600.006).

وبالتالي ترحل إلى الحسابات النظامية والتصفية بقصد تقييدها في حسابات النتائج كل العمليات ذات الطابع الميزانياتي والنهائي وتكاليف وفوائد مديونية الدولة والخسائر والأرباح المرتبطة بالحسابات الخاصة

للخزينة والحسابات النظامية والتغيرات الصافية المتعلقة بهذه الحسابات وتغييرات حسابات الاقتراض والمساهمة.

وقد سجل الرصيد الإجمالي للخزينة لسنة 2019 حسب معطيات وزارة المالية، نتيجة إيجابية قدرها 81.072.996.821,18 دج، وهو يشمل العناصر التالية:

1) 1.440.410.472.183,98 دج، يمثل عجز الميزانية (بتقليص مبلغ الإيرادات من النفقات)، و1.457.316.423.170,44 دج وبحساب النفقات غير المتوقعة البالغة 16.905.950.986,46 دج.

2) 286.854.800.501,79 دج، مسجل كأرباح في الحسابات الخاصة للخزينة المصفاة والمقفلة. يمثل هذا المبلغ الارصدة الناجمة عن إقفال حسابين خاصين[6]، أي بمبلغ اجمالي قدره 154.942.704.877,72 مليار دج، واستعمال مبلغ 131.912.095.624,07 مليار دج من الحساب التحصيص الخاص رقم 302-103 " صندوق ضبط الايرادات" من أجل امتصاص عجز الميزانية؛

3) 51.875.702.513,00 دج، يمثل الخسائر المرتبطة بتسيير عمليات الدين العام، الناجمة عن إكتتاب سندات الخزينة لأجل لفائدة البنك الخارجي الجزائري؛

4) 312.780.640.338,18 دج، يمثل التغيير الصافي الدائن لأرصدة حسابات التخصيص الخاصة؛

5) 1.616.190.962.341,01 دج، يمثل التغيير الصافي المدين لأرصدة حسابات الاقتراض. حيث نجمت هذه النتيجة عن التغييرات الايجابية المسجلة من حسابات اكتتاب سندات الخزينة العمومية على الحساب الجاري.

وقد نتج هذا التغير الايجابي خصوصا عن اصدار سندات من الخزينة العمومية لفائدة بنك الجزائر بمبلغ اجمالي قدر بـ 1.000 مليار دج، واكتتاب سندات خزينة مقابل الديون المسجلة على المؤسسة العمومية سوناطراك بمبلغ 452 مليار دج؛

[6] حساب التخصيص الخاصة رقم 302-096 "الصندوق الوطني لأنشطة الرعاية الطبية "، برصيد دائن قدره 126,226 مليار دج، وحساب التخصيص الخاص 302-105 "الصندوق الوطني لأملاك المنجمية " برصيد دائن قدره 28,716 ميار دج.

وفي نهاية سنة 2019، وبناء على تقييم مجلس المحاسبة للنتائج المقدمة من طرف وزارة المالية، استقر مبلغ الرصيد المخصص لمتاح الخزينة في حدود 81.072.996.821,18 دج، كما هو مفصل في الجدول التالي:

الوحدة: دج

الحساب	طبيعة العمليات	رصيد 2016 لوزارة المالية
600 001	إيرادات الميزانية	6.594.646.517.228,99
	نفقات الميزانية	8.035.056.989.412,97
	عجز الميزانية الخام	-1.440.410.472.183,98
	نفقات الميزانية غير المتوقعة	16.905.950.986,46
	عجز الميزانية الصافي	-1.457.316.423.170,44
600 002	ارباح الحسابات الخاصة للخزينة المصفاة أو المقفلة	286.854.800.501,79
600 003	الارباح الناتجة عن تسيير عمليات دين الدولة	-51.875.702.513,00
600 004	التغير الصافي الدائن لأرصدة الحسابات الخاصة للخزينة	-312.780.640.338,18
600 005	التغير الصافي الدائن لأرصدة حسابات الإقتراض	1.616.190.962.341,01
600 007	التغير الصافي الدائن لأرصدة حسابات المساهمة	
الرصيد الواجب تخصيصه لمتاح الخزينة		**81.072.996.821,18**

المصدر: وزارة المالية/ الوكالة المركزية المحاسبية للخزينة.

على غرار السنوات السابقة، تم تقييد مبلغ قدره 16,905 مليار دح في حساب النتائج، والذي يمثل النفقات غير متوقعة بدون أن يتم تسجيلها في الحسابات الميزانياتية الخاصة بها. هذه الممارسة تعتبر غير مطابقة لأحكام المادة 76 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 يوليو سنة 2017، المشار اليه آنفا والتعليمة العامة رقم 16 المؤرخة في 12 أكتوبر سنة 1968، المتعلقة بمحاسبة الخزينة.

2. الرصيد الاجمالي للخزينة

ويعكس الحساب الدائم لنتائج الخزينة (الحساب رقم 610.001 " متاح ومكشوف الخزينة")، في نهاية كل تسيير محاسبي، الوضعية المالية للدولة.

وتتيح عملية مقاربة الأرصدة، المقابلة للسطور المدونة في الوضعية المجمعة وخارج المحاسبة أدناه بصفة عامة، نتائج عمليات الميزانية والحسابات الخاصة المصفاة والمقفلة وعمليات تسيير دين الدولة والتعديلات أو التصحيحات المدخلة في الأقسام المعنية (التغيرات الصافية الإيجابية او السلبية)، وحسب نفس معطيات الواردة من وزارة المالية، فإن هذه المقاربة، سمحت بتقدير المكشوف الإجمالي للخزينة بتاريخ 31 ديسمبر سنة 2019، بمبلغ 838.363.968.264,97 دج.

وبعد المصادقة على نتائج قانون تسوية الميزانية للسنة المالية 2019، التي أفضت الى متاح بمبلغ 81.072.996.821,18 دج، فإن الوضعية المجمعة للحساب الدائم للخزينة حسب كتابات الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة بوزارة المالية، أظهرت مكشوفا اجماليا مقدر بـ 838.363.968.264,97 دج ، والذي سيتم توزيعه على النحو التالي:

الوحدة: دج

العنوان	المكشوفات	المتاحات
السطر 01: نتائج الميزانية (العجز)	33 739 779 174 983,59	
السطر 02: أرباح الحسابات الخاصة للخزينة المصفاة أو المقفلة		21 022 375 077 528,40
السطر 03: خسائر ناتجة عن تسيير عمليات دين الدولة	2 637 743 129 736,73	
السطر 04: التغير الصافي للأرصدة الدائنة في الحسابات الخاصة للخزينة		5 702 111 763 009,11
السطر 05: التغير الصافي للأرصدة الدائنة في حسابات الاقتراض		9 402 928 575 383, 45
السطر 06: التغير الصافي للأرصدة المدينة في حسابات المساهمة	588 257 079 465,61	
المجموع العام	**36 965 779 384 185,93**	**36 127 415 415 920,96**
المكشوف الإجمالي للخزينة بتاريخ 31 ديسمبر 2016	**838 363 968 264,97**	

المصدر: وزارة المالية

الفصل الثاني: إيرادات الميزانية

بلغت إيرادات الميزانية المنجزة سنة 2019، مبلغا قدره 6.594,65 مليار دج، مقابل 6.405,24 مليار دج سنة 2018، أي زيادة بمعدل 2,96% (+ 189,41 مليار دج). وقد تجاوزت الإيرادات المنجزة التقديرات بمبلغ 86,738 مليار دج (1,33%). ويرجع هذا الارتفاع في الإيرادات أساسا إلى زيادة الجباية البترولية بمعدل 7,18% (168,794 مليار دج)، أما نسبة تغطية نفقات التسيير مقارنة بالموارد العادية، فقد انتقلت من 90,36% سنة 2018 إلى 85,48% في سنة 2019.

وقد ارتفعت الإيرادات الجبائية المنجزة سنة 2019 (2.849,218 مليار دج)، بمعدل 5,01% مقارنة بسنة 2018 (2.713,155 مليار دج). نتج هذا التطور عن ارتفاع حواصل الضرائب المباشرة، بمعدل 5,17% (+62,282 مليار دج) ، وحواصل الرسوم على الأعمال بـ 3,29% (+35,914 مليار دج) وحواصل الجمارك بـ 12,81% (+41,512 مليار دج).

ومن ناحية أخرى، سجلت الإيرادات الأخرى (1.027,031 مليار دج)، انخفاضا بنسبة 9,77% (-111,264 مليار دج) مقارنة بسنة 2018، بعد الإنخفاض الملحوظ في حصة مساهمة بنك الجزائر في تمويل ميزانية الدولة بمبلغ 200 مليار دج (-20%).

وقد شكلت الإيرادات المنجزة لسنة 2019 نسبة 32,28% من الناتج المحلي الخام (20.428,34 مليار دج[7]) مقابل 31,32% في سنة 2018.

في سنة 2019، تم تسجيل تحصيل إيرادات بمبلغ 6.594,65 مليار دج، أي بزيادة قدرها 2,96% مقارنة بسنة 2018، ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى التطور الإيجابي لإنجازات الجباية البترولية بنحو 7,18% (+ 168,794 مليار دج). بالإضافة إلى ذلك، فقد شهدت الجباية العادية تحصيلات بمبلغ 2.849,218 مليار دج، مسجلة نموا إيجابيا بمعدل 5,01% (+ 136,063 مليار دج)، ناتج أساسا من نمو حواصل الضرائب المباشرة بنسبة قدرها 5,17% (+62,282 مليار دج)، وحواصل الرسوم على الأعمال بـ 3,29% (35,914 مليار دج)، وحواصل الجمارك 12,81% (+ 41,512 مليار دج).

1. التقديرات

أُعد قانون المالية لسنة 2019 على أساس المجاميع الرئيسية المشار اليها في المقدمة. وعلى هذا الأساس، قدرت إيرادات الميزانية العامة للدولة لسنة 2019، بمجموع قدره 6.507,908 مليار دج، منها 3.793,439 مليار دج تخص الموارد العادية و2.714,469 مليار دج تتعلق بالجباية البترولية.

وقد تجاوزت تقديرات إيرادات الميزانية لسنة 2019 تقديرات سنة 2018، بمعدل 1,30% (+ 83,417 مليار دج)، مقابل 14% (+788,976 مليار دج) مقارنة بسنة 2017.

[7] الحسابات الاقتصادية لسنوات المالية 2016-2019 للديوان الوطني للإحصاء.

تطور تقديرات إيرادات الميزانية للفترة الممتدة من (2017-2019)

الوحدة: مليار دج

طبيعة الإيرادات	تقديرات الميزانية			التغير النسبي	
	(1) 2017	(2) 2018	(3) 2019	(2)/(1)	(3)/(2)
الموارد العادية (1) = (أ)+(ب)+(ج)	**3 435,39**	**4 074,80**	**3 793,43**	**18,61**	**-6,91**
الايرادات الجبائية (أ)	**2 845,37**	**2 869,78**	**3 041,42**	**0,86**	**5,98**
حواصل الضرائب المباشرة	**1 297,67**	**1 344,14**	**1 453,91**	**3,58**	**8,17**
منها حاصل الضرائب على الدخل الإجمالي	843,32	857,29	913,10	1,66	6,51
حاصل الضرائب على أرباح الشركات	432,16	465,94	515,8	7,82	10,70
حواصل التسجيل والطابع	**114,98**	**103,12**	**108,54**	**-10,31**	**5,26**
حواصل الرسوم على الأعمال	**1 047,59**	**1 074,98**	**1 120,08**	**2,61**	**4,20**
الرسم على القيمة المضافة	874,04	831,36	852,40	-4,88	2,53
حواصل الضرائب غير المباشرة	**10**	**8**	**10**	**-20,00**	**25,00**
حواصل الجمارك	**345,57**	**339,54**	**348,87**	**-1,74**	**2,75**
الإيرادات العادية (ب)	**105**	**105**	**152,02**	**0,00**	**44,78**
مداخيل وعائدات أملاك الدولة	25	27	29	8,00	7,41
حواصل مختلفة للميزانية	75	78	123	4,00	57,69
الايرادات النظامية		20	20		0,00
الإيرادات الأخرى (ج)	**490**	**1 100**	**600**	**124,49**	**-45,45**
الايرادات الاستثنائية	490	1 100	600	124,49	-45,45
أموال الإعانات والهبات والوصايا					
الجباية البترولية (2)	**2 200,12**	**2 349,69**	**2 714,47**	**6,80**	**15,52**
مجموع الايرادات العامة (1) +(2)	**5 635,51**	**6 424,49**	**6 507,90**	**14,00**	**1,30**

المصدر: قوانين المالية.

1.1. الموارد العادية

بلغت تقديرات الموارد العادية، مجموعا قدره 3.793,43 مليار دج سنة 2019، والتي عرفت مقارنة بسنة 2018، انخفاضا بمعدل 6,91%، مقابل ارتفاعا بنسبة 18,61% سنة 2018 مقارنة بسنة 2017.

1.1.1. الإيرادات الجبائية

حددت تقديرات الإيرادات الجبائية نحو 3.041,42 مليار دج سنة 2019، أي بتغير إيجابي، بمعدل قدره 5,98% مقارنة بسنة 2018. وترجع هذه الزيادة إلى توقع ارتفاع الناتج الداخلي الخام بمعدل 2,6% و3,1% خارج قطاع المحروقات والفلاحة.

أ) حاصل الضرائب المباشرة: حددت تقديرات هذا الحاصل بـ 1.453,91 مليار دج سنة 2019، وبزيادة قدرها 8,17% مقارنة بسنة 2018، هذا التطور مرتقب على مستوى:

– **الضريبة على الدخل الإجمالي:** قدرت بنحو 913,10 مليار دج سنة 2019، وهو ما يمثل 62,80% من مجموع تقديرات حاصل الضرائب المباشرة و30,02% من إجمالي تقديرات الإيرادات الجبائية. وقد سجلت تقديرات هذه السنة مقارنة بسنة 2018، نموا معتدلا قدره 6,51% بما يتماشى مع توقعات تطور الدخل.

– **حاصل الضريبة على أرباح الشركات:** حددت تقديراتها بنحو 515,80 مليار دج سنة 2019، وهو ما يمثل 35,48% من مجموع توقعات حاصل الضرائب المباشرة و16,96% من إجمالي تقديرات الإيرادات الجبائية. وقد شهدت تقديرات هذه السنة مقارنة بسنة 2018، ارتفاعا بمعدل 10,70%، بعد توقع تحسن مردودية الإنتاج الوطني للتعويض عن الإنخفاض في الواردات.

ب) حاصل الرسوم على الأعمال: حددت تقديرات هذه الضريبة بمبلغ 1.120,08 مليار دج سنة 2019، منها 852,40 مليار دج تخص الإيرادات المتوقعة من حاصل الرسم على القيمة المضافة، والتي سجلت مقارنة بسنة 2018، زيادة طفيفة، بمعدل 2,53%.

جـ) حاصل الجمارك: حددت توقعات هذا الحاصل بـ 348,87 مليار دج سنة 2019، وهو ما يمثل 11,47% من إجمالي تقديرات الإيرادات الجبائية. وقد عرفت هذه السنة مقارنة بسنة 2018، ارتفاعا بنسبة 2,75% بسبب بالزيادة الطفيفة المتوقعة في الإيرادات الاستثنائية نتيجة التصحيحات المنتظرة في القيم المصرح بها للواردات السلعية.

2.1.1. الإيرادات العادية

حددت بمبلغ 152,02 مليار دج، بحيث تمثل بنية الإيرادات العادية 4,01% من إجمالي توقعات الموارد العادية لسنة 2019، والتي سجلت مقارنة بسنة 2018، زيادة بمعدل 44,78% ناتجة عن:

أ) ارتفاع تقديرات مداخيل وعائدات أملاك الدولة لسنة 2019 (مقارنة بسنة 2018)، بمعدل 7,41%، لتصل إلى 29 مليار دج.

ب) ارتفاع تقديرات الحواصل المختلفة للميزانية لسنة 2019 (مقارنة بسنة 2018)، بمعدل 57,69%، لتصل إلى 123 مليار دج. وترجع هذه الزيادة إلى التوقع بالتحسن في تحصيل بواقي تحصيل الغرامات القضائية.

3.1.1. الإيرادات الأخرى

تمثل تقديرات هذه الإيرادات 15,82% من إجمالي تقديرات الموارد العادية لسنة 2019، أي ما مجموعه 600 مليار دج (تتعلق أساسا بالإيرادات الاستثنائية) ، مقابل 1.100 مليار دج في سنة 2018 و490 مليار دج في سنة 2017.

2.1. الجباية البترولية

حددت تقديرات هذه الجباية بنحو 2.714,469 مليار دج سنة 2019. وقد عرفت (مقارنة بسنة 2018)، ارتفاعا بمعدل 15,52% (+ 364,775 مليار دج)، الناتج أساسا عن الزيادة المتوقعة في العائدات من صادرات المحروقات. هذه الأخيرة قدرت في حدود 33,2 مليار دولار أمريكي سنة 2019، و34,5 مليار دولار أمريكي في سنة 2020 و35,2 مليار دولار أمريكي في سنة 2021[8]، وهذا على أساس سعر السوق المحدد بـ 60 دولار أمريكي للبرميل من النفط الخام (مزيج الصحراء) خلال فترة التوقع بأكملها.

3.1. تقييم جودة التقديرات

يتطلب تقييم نوعية تقديرات الإيرادات المخصصة للميزانية العامة للدولة، استعراض تطور معامل مرونتها[9]. وفي هذا السياق، وعلى غرار السنة السابقة، قام مجلس المحاسبة بتحليل بعض فئات الضريبة (الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية)، مع مراعاة مؤشرات تأطير الاقتصاد الكلي المشار اليها أعلاه.

وتجدر الإشارة، بأن معامل مرونة كل من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية، هو ذلك المعامل الذي يقيس التغير النسبي لهذه الرسوم والحقوق على التغير النسبي لمجموع القيم المضافة أو الواردات من السلع.

تقييم تطور مرونة بعض الإيرادات الضريبية (2006 الى 2019)

بالنسبة المئوية

المرونة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الرسم على القيمة المضافة لداخلي/ مجموع القيم المضافة الخامة	1,3	1,3	1,9	1,8	0	0,6	0,1	0,7	1,4	0,3	0,4	1.5	1.6	-0,2
الرسم على القيمة المضافة / الواردات من السلع	1,7	1	0,9	0,5	1,5	1,1	2,2	1,5	0	1	0,5	-8.4	0.1	0.3
الحقوق الجمركية استيراد / الواردات من السلع	−9,5	0,9	0,9	−0,1	0,5	2,1	2,5	3,5	−1,2	0,9	3,1	2.7	-1,9	-1,6

المصدر: اعد هذا الجدول على أساس معطيات كل من: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة والديوان الوطني للإحصاء.

بلغ متوسط المرونة لكل من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية المحسوب وفقاً للجدول المبين أعلاه، معامل قدره 0,98 بالنسبة للرسم على القيمة المضافة/الداخلي، و0,98 بخصوص الرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد باستثناء السنة غير العادية 2017 و1,14 فيما يخص الحقوق الجمركية باستثناء السنة غير العادية 2006. ويسمح المعامل المتوسط للمرونة التاريخية بحساب تطور التقديرات العفوية (باستثناء أثر التدابير الجديدة) بشكل أفضل، كما هو مبين في الجدول التالي:

[8] تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2019.

[9] المرونة هي مصطلح مستعمل لقياس تغير مقدار وفقا لتغير مقدار آخر. وهو الحال بالنسبة للمرونة الجبائية التي تقيس التغير النسبي لإيرادات الجبائية بالمقارنة مع التغير النسبي للناتج المحلي الخام. ويكون هذا التغير سواءً بالزيادة (+) أو بالنقصان (−)، وإذا كانت مرونة قانون المالية للسنة منخفضة عن متوسط مرونة السنوات السابقة، نتكلم عن تقديرات حذرة، وأما إذا كانت مرتفعة، نعتبر التقديرات جد طموحة إلا إذا كانت مدعمة بتدابير جبائية جديدة. وعندما تكون المرونة الجبائية أعلى قليلا عن متوسط السنوات الاخيرة، تعتبر بشكل عام عن تحسن في أداء التحصيل الجبائي.

الوحدة: مليار دج

التعيين	التقديرات		التطور%	التطور العفوي%
	2018	2019		
الرسم على القيمة المضافة الداخلي	333,3	349,21	4,77	7,46
الرسم على القيمة المضافة على استيراد السلع	491,6	503,17	2,35	-4,48
الحقوق الجمركية على استيراد السلع	339,539	348,87	2,75	-5,23

المصدر: المديرية العامة للتقدير والسياسات، قوانين المالية.

ويمكن من خلال البيانات المذكورة أعلاه، شرح تطور (التقديرات العادية والعفوية) لأنواع الضرائب الثلاثة:

أ) **الرسم على القيمة المضافة/الداخلي:** عرفت تقديرات قانون المالية لسنة 2019، تطورا بمعدل 4,77%، مقارنة بسنة 2018، مع توقعات نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات والفلاحة بمعدل 7,6% (3,1% من حيث الحجم و4,5% كمعدل للتضخم). ومع الأخذ بعين الإعتبار، معامل المرونة التاريخية باستثناء تأثيرات التدابير الجديدة (0,98%)، تعتبر هذه الزيادة حذرة بالمقارنة مع معدل التطور العفوي المقدر (7,6× 0,98= 7,46%).

ب) **الرسم على القيمة المضافة/استيراد:** سجلت تقديرات قانون المالية لسنة 2019 بالمقارنة مع سنة 2018، نموا للرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد، بمعدل قدره 2,35% مع تسجيل انخفاض في حجم الواردات السلعية بمعدل – 4,57% (-079, % من حيث حجم و4,5 % كمعدل تضخم). ومع مراعاة معامل المرونة التاريخية (0,98%) باستثناء تأثيرات التدابير الجديدة، تعتبر هذه الزيادة طموحة (-4,57 %×0,98 = -4,48 %).

جـ) **الحقوق الجمركية:** عرفت تقديرات قانون المالية لسنة 2019 بالمقارنة مع سنة 2018، نموا للحقوق الجمركية بمعدل 2,75% مع انخفاض في حجم الواردات السلعية بمعدل-9,07%. ومع مراعاة عامل المرونة التاريخية (1,14%) وفرضية نمو الواردات السلعية من حيث الحجم بمعدل (9,07-%) ومعدل التضخم (4,5%)، فإن معدل التطور العفوي (-4,57 %×1,14 =4,48-%)، هو أقل من معدل نمو الحقوق الجمارك المحدد بمعدل 2,75 % (معدل نمو طموح).

ويتبين من مقارنة الانجازات مع التقديرات، تسجيل تناقض بوجود فارق بالنقصان بالنسبة لرسم على القيمة المضافة في الداخل وانجازات تجاوزت التوقعات فيما يخص الرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد والحقوق الجمركية.

ويمكن تفسير هذا الفارق لا سيما فيما يتعلق بالحقوق الجمركية، أساساً الى تطبيق أحكام المادة 02 من قانون المالية التكميلي لسنة 2018، التي تم بموجبها إنشاء رسم إضافي مؤقت وقائي يطبق على السلع المستوردة.

ويمكن تبين الفارق بين التقديرات والانجازات فيما يخص هذه الضرائب والرسوم على النحو التالي:

الوحدة: مليار دج

التعيين	تقديرات سنة 2019 (1)	إنجازات سنة 2019 (2)	الفارق (2) -(1)	
			بالقيمة	%
حاصل الضرائب على الدخل الإجمالي /رواتب	808,61	774,51	34,1-	4,22-
حاصل الضرائب على الدخل الاجمالي/ أصناف	104,54	88,99	15,55-	14,87-
حاصل الضرائب على أرباح الشركات	515,82	384,72	131,1-	25,42-
حقوق التسجيل والطابع	108,54	83,7	24,84-	22,89-
الرسم على القيمة المضافة الداخلي	349,21	333,972	15,238-	4,36-
الرسم على القيمة المضافة على الاستيراد	503,17	521,357	18,187	3,61
الرسم الداخلي على الاستهلاك	73,34	85,39	12,05	16,43
الحواصل الجمركية	348,87	365,504	16,634	4,77

المصدر: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة وقوانين المالية.

إن التوقعات التي تقوم بها مصالح وزارة المالية لا تسند إلى دراسات اقتصادية قياسية بهدف تصميم نهج أكثر دقة واقعية.

وفي هذا السياق، تكتفي المديرية العامة للتقدير والسياسات فقط، بإعداد ونشر تقارير عرض مشاريع قوانين المالية التي تحتوي بالخصوص على الإطار المرجعي (الوضع الدولي، التطورات الأخيرة للاقتصاد الوطني، السياسة الميزانياتية والسياسة الجبائية)، التأطير الاقتصادي الكلي والمالي (بالتعرض لأهم المؤشرات) والتدابير التشريعية.

بالإضافة إلى ذلك، عاين المجلس بان تقديرات سنة 2019، كانت لها توجهاً مماثلًا لسنة 2018، بعدم إرفاق قانون المالية لهذه السنة بملحقات تفسيرية توضح التقييمات حسب كل صنف من أصناف الضرائب التي تسمح بفهم أسباب تطور تقديرات الإيرادات بشكل أفضل.

إن نقص المعلومات والمعطيات التي ترفق بمشاريع قوانين المالية يخالف أحكام المادة 68 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في07 يوليو 1984، المعدل والمتمم، التي تنص على ما يلي: "بأن يرفق قانون المالية للسنة بملحقات تفسيرية تبين التقييمات حسب كل صنف من أصناف الضرائب، لاسيما تلك المتعلقة بالتدابير الجديدة".

2. الإنجازات

بلغ إجمالي الإيرادات العامة المنجزة سنة 2019، لصالح ميزانية الدولة 6.594,65 مليار دج. منها 4.076,16 مليار دج تخص الموارد العادية (61,81%) و2.518,49 مليار دج تتعلق بالجباية البترولية (38,19%). وبالمقارنة بسنة 2018، ارتفعت الإيرادات المنجزة سنة 2019 بمعدل 2,96% (+189,402 مليار دج).

وقد ارتبط هذا التطور الإيجابي بزيادة كل من الإيرادات الجبائية، بمعدل 5,01%(+136،064 مليار دج)، والجباية البترولية بـ 7,18% (+168,794 مليار دج). ومن ناحية أخرى، اتخذت الإيرادات العادية اتجاها مغايرا، يتجلى في تحقيق معدل سلبي قدره 2,05% (−4,19 مليار دج)، على النحو المبين في الجدول أدناه:

تطور إنجازات إيرادات الميزانية للفترة الممتدة من 2017 الى 2019

الوحدة: مليار دج

طبيعة الموارد	الإنجازات			التغير			
				(2) -(1)		(3) - (2)	
	2017 (1)	2018 (2)	2019 (3)	بالقيمة	%	بالقيمة	%
مجموع الموارد العادية(1) =(أ)+(ب)+(ج)	**3 945,336**	**4 055,550**	**4 076,158**	**110,214**	**2,79**	**20,608**	**0,51**
الإيرادات الجبائية (أ)	2 661,685	2 713,155	2 849,218	51,464	1,93	136,063	5,01
الايرادات العادية (ب)	263,621	204,099	199,909	-59,522	-22,58	-4,190	-2,05
الايرادات الأخرى(ج)	1 020,030	1 138,296	1 027,031	118,266	11,59	-111,265	-9,77
الجباية البترولية (2)	**2 126,987**	**2 349,694**	**2 518,488**	**222,706**	**10,47**	**168,794**	**7,18**
مجموع الايرادات العامة (1) +(2)	**6 072,323**	**6 405,244**	**6 594,646**	**332,924**	**5,48**	**189,402**	**2,96**

المصدر: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة.

1.2. الموارد العادية

بلغت الموارد العادية المنجزة (سنة 2019) 4.076,158 مليار دج، التي شهدت مقارنة بسنة 2018، زيادة بمعدل 0,51% (+ 20,608 مليار دج)، مقابل نمو بمعدل 2,79% (+ 110,214 مليار دج) سنة 2018 مقارنة بسنة 2017.

1.1.2. الإيرادات الجبائية

بلغت الإيرادات الجبائية لسنة 2019، ما مجموعه 2.849,218 مليار دج، وهو ما يمثل 69,90% من إجمالي الموارد العادية و43,21% من مجموع إيرادات الميزانية. وقد عرفت هذه السنة مقارنة بسنة 2018، زيادة بمعدل 5,01% (+ 136,063 مليار دج).

وتشمل بنية الايرادات الجبائية لسنة 2019، أساسا على أصناف: حواصل الضرائب المباشرة (44,43 %) تليها حواصل الضرائب على الأعمال (39,62%)، وحواصل الجمارك (12,81%)، وحواصل التسجيل والطابع (2,94%) وحواصل الضرائب غير المباشرة (0,18%) كما هو مبين في الجدول أدناه:

بنية إنجازات الإيرادات الضريبية للفترة الممتدة من 2017 إلى2019

الوحدة: مليار دج

التعيين	2017		2018		2019	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
حواصل الضرائب الماشرة	**1207,672**	**45,37**	**1 203,647**	**44,36**	**1 265,929**	**44,43**
(منها حاصل الضرائب على الدخل الإجمالي)	769,034	28,89	800,862	29,52	863,504	30,31
(منها حاصل الضرائب على أرباح الشركات)	419,892	15,78	385,129	14,19	384,718	13,50
حواصل التسجيل والطابع	**92,601**	**3,48**	**88, 397**	**3,26**	**83,702**	**2,94**
حواصل الضرائب على الأعمال	**992,824**	**37,30**	**1 092,937**	**40,28**	**1 128,851**	**39,62**
(منها الرسم على القيمة المضافة)	811,377	30,48	844,848	31,14	855,330	30,02
حواصل الضرائب غير المباشرة	**4,277**	**0,16**	**4,181**	**0,15**	**5,230**	**0,18**
حواصل الجمارك	**364,311**	**13,69**	**323,993**	**11,94**	**365,505**	**12,81**
مجموع إيرادات الجبائية	**2 661,685**	**100,00**	**2 713,155**	**100,00**	**2 849,218**	**100,00**

المصدر: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة.

1.1.1.2. حواصل الضرائب المباشرة

بمجموع وصل إلى 1.265,93 مليار دج سنة 2019، والتي عرفت مقارنة بسنة 2018، تطورا إيجابيا بمعدل 5,17% (+ 62,282 مليار دج) كما هو مبين في الجدول التالي:

تطور حواصل الضرائب المباشرة (2017-2019)

الوحدة: مليار دج

طبيعة الإيرادات	الإنجازات			التغير			
				(1)- (2)		(2)- (3)	
	2017 (1)	2018 (2)	2019 (3)	بالقيمة	بالنسبة %	بالقيمة	بالنسبة %
حاصل الضرائب على الدخل الإجمالي /رواتب	685,735	707,347	774,512	21,612	3,15	67,165	9,50
حاصل الضرائب على الدخل الاجمالي/ أصناف	83,300	93,498	88,992	10,199	12,24	-4,507	-4,82
حاصل الضرائب على أرباح الشركات	419,892	385,129	384,719	-34,762	-8,28	-0,411	-0,11
حاصل الضرائب على الأملاك	0,201	0,230	0,242	0,028	14,08	0,012	5,25
حاصل الحقوق والرسوم الأخرى	1,278	1,378	1,229	0,100	7,86	-0,149	-10,81
ناتج عقوبات المراقبة والتحقيق	0,435	0,063	0,189	-0,372	-85,52	0,126	200,63
ناتج 91 % من الضريبة على الربح المنجمي	0,363	0,157	0,109	-0,206	-56,76	-0,048	-30,53
ناتج 49 % من الضريبة الجزافية الوحيدة	15,098	15,678	15,938	0,580	3,84	0,260	1,66
حاصل الرسم الجزافي للامتثال الضريبي 7 %	1,370	0,166	-	-1,203	-87,84	-0,166	100,00-
المجموع	**1 207,672**	**1 203,647**	**1 265,930**	**-4,024**	**-0,33**	**62,282**	**5,17**

المصدر: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة.

ويتبين من خلال معطيات الجدول أعلاه، ما يلي:

أ) حاصل الضريبة على الدخل الإجمالي:

بلغت الإيرادات المنجزة من حاصل الضريبة على الدخل الإجمالي لسنة 2019، مجموع قدره 863,503 مليار دج، (أي ما يمثل 68,21% من مجموع حاصل الضرائب المباشرة)، مسجلة مقارنة بسنة 2018، نموا بمعدل 7,82% (+ 62,658 مليار دج).

تتكون الإيرادات المنجزة من هذه الضريبة، أساسا من:

– **حاصل الضريبة على الدخل الإجمالي اقتطاع /رواتب:** بلغت التحصيلات، مبلغ قدره 774,512 مليار دج سنة 2019 (ما يمثل 89,69% من إجمالي حاصل الضريبة على الدخل الإجمالي)، والتي عرفت مقارنة بسنة 2018، ارتفاعا بمعدل 9,50% (+ 67,165 مليار دج)، في حين سجلت سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، زيادة طفيفة في حدود 3,15% (+ 21,612 مليار دج).

وقد نتج هذا الارتفاع أساسا، عن نمو تعويضات الأجراء من 5.517,607 مليار دج سنة 2018 إلى 5.749,818 مليار دج سنة 2019 (أي زيادة بمعدل 4,21%)[10]. حيث تتسم إيرادات هذه الضريبة بالاستقرار النسبي بالنظر الى قيود التوظيف في الوظيفة العمومية وبكونها ضريبة تخصم من المنبع على أجور الموظفين والعاملين في القطاع العام والخاص والشركات الكبرى (خارج التدابير الجديدة).

– **حاصل الضريبة على الدخل الإجمالي أصناف أخرى:** بلغت التحصيلات، مبلغ قدره 88,992 مليار دج سنة 2019 (ما يمثل 10,31% من إجمالي حاصل الضريبة على الدخل الإجمالي). وقد سجلت مقارنة بسنة 2018، انخفاضا بمعدل 4,82% (–4,507 مليار دج)، في حين عرفت سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، زيادة بمعدل 12,24% (+ 10,199 مليار دج).

وتتصف إيرادات هذا الصنف بعدم الاستقرار بسبب الصعوبات التي تجدها مصالح الوعاء الضريبي في تحديد قيمة الأرباح المهنية التي يحققها الأشخاص الطبيعيون من ممارسة مهنة تجارية أو صناعية أو حرفية، وكذلك الأرباح الناتجة عن عمليات الوسطاء لشراء العقارات أو المحلات التجارية أو بيعها أو يشترون باسمهم نفس الممتلكات لإعادة بيعها. الى جانب خطر غش المكلفين بالضريبة وامتناعهم عن تقديم التصريحات الضريبية الصحيحة وحجب بعض بنود الدخل.

علاوة على ذلك، فإن التحصيلات المنفذة عن طريق الجداول الضريبية، تبقى ضعيفة ولم تتعدى 52,98 مليار دج من أصل إجمالي 1.057,48 مليار دج، أي بمعدل تحصيل لم يتعدى 5%.

[10] الديوان الوطني للإحصاء.

ب) حاصل الضرائب على أرباح الشركات

بلغ مجموع إيرادات هذه الضريبة 384,719 مليار دج سنة 2019 (أي ما يمثل 30,39% من مجموع حاصل الضرائب المباشرة). وقد شهد مقارنة بسنة 2018، انخفاضا طفيفا، بمعدل −0,11% (−0,411 مليار دج)، أقل من ذلك المسجل في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، والبالغ − 8,28% (−34,762 مليار دج). وقد سجلت التحصيلات المنفذة عن طريق الجداول الضريبية، معدل تحصيل ضعيف لم يتعدى 3%، أي ما يعادل 6,01 مليار دج من أصل إجمالي 204,686 مليار دج.

جـ) حاصل الضريبة على الأملاك (60% حصة ميزانية الدولة)

بلغت الإيرادات المنجزة من الضريبة على الأملاك، ما مجموعه 241,809 مليون دج سنة 2019 (أي ما يمثل 0,02% من إجمالي حاصل الضرائب المباشرة)، مقابل 229,738 مليون دج سنة 2018 و201,376 مليون دج سنة 2017.

د) الضريبة الجزافية الوحيدة (49 % حصة ميزانية الدولة)

بلغت الإيرادات المنجزة من هذه الضريبة 15,938 مليار دج سنة 2019، والتي عرفت مقارنة بسنة 2018، ارتفاعا بمعدل 1,66% (+ 0,26 مليار دج)، بينما سجلت سنة 2018، زيادة بنسبة 3,84% (+ 0,58 مليار دج)، مقارنة بسنة 2017، منتقلة من 15,098 مليار دج إلى 15,678 مليار دج.

وتعتبر الإيرادات المنجزة سنة 2019 جد منخفضة، فهي لا تمثل سوى 1,26% من مجموع حاصل الضرائب المباشرة، وهذا على الرغم من وجود شريحة واسعة من الأشخاص الخاضعين لهذه الضريبة.

2.1.1.2. حواصل التسجيل والطابع

بلغت هذه الحقوق، مجموعا قدره 83,703 مليار دج سنة 2019، (أي ما يمثل 2,94% من إجمالي الإيرادات الجبائية). وقد عرفت هذه الحواصل مقارنة بسنة 2018، انخفاضا بمعدل 5,31% (−4,695 مليار دج).

تطور حواصل التسجيل والطابع (2017−2019)

الوحدة: مليار دج

طبيعة الإيرادات	الإنجازات			التغييرات			
				الفارق(2) -(1)		الفارق (3) -(2)	
	(1)2017	(2)2018	(3)2019	بالقيمة	بالنسبة %	بالقيمة	بالنسبة %
حاصل التسجيل	37,757	36,640	36,339	-1,117	-2,96	0,301-	-0,82
حاصل الطابع	54,843	51,757	47,363	-3,086	-5,63	-4,394	-8,49
المجموع	**92,600**	**88,397**	**83,703**	**-4,203**	**-4,54**	**-4,695**	**-5,31**

المصدر: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة.

أ) **فيما يخص حاصل التسجيل:** بلغت الإيرادات، مجموع قدره 36,339 مليار دج سنة 2019 (ما يمثل 43,41% من إجمالي حاصل التسجيل والطابع)، والتي انخفضت بمعدل 0,82% (−0,301 مليار دج) مقارنة بسنة 2018.

وتواجه مصالح إدارة الضرائب عدة صعوبات في تحصيل الحقوق المعاينة عن طريق الجداول، إذ لم يتم تحصيل سوى 3,23 مليار دج من أصل إجمالي 52,866 مليار دج، أي بنسبة 6,11%. تتعلق هذه الوضعية، على وجه الخصوص، بعدم دفع حقوق بعض عقود البيع والإيجار والعقود الإدارية المحررة من طرف الإدارات والجماعات المحلية (خاصة البلديات)، ونقص في متابعة قرارات إلغاء الامتيازات الجبائية للأنظمة التحفيزية من أجل المطالبة باسترجاع امتيازات حقوق التسجيل.

ب) **فيما يخص حاصل الطابع:** بلغت إيرادات سنة 2019، مبلغ قدره 47,363 مليار دج (أي 56,59% من إيرادات التسجيل والطابع). وبالمقارنة مع سنة 2018، سجل هذا الحاصل، انخفاضا بمعدل 8,49% (−4,394 مليار دج). وعلاوة على ذلك، سجلت هذه الحقوق، ضعفا في مستوى تحصيل الحقوق المعاينة عن طريق الجداول، بمبلغ لم يتعدى 1,141 مليار دج من أصل إجمالي 16,194 مليار دج كحقوق معاينة[11]، أي بمعدل 7,04%.

3.1.1.2. حواصل الرسوم على الأعمال

بلغت الإيرادات المنجزة سنة 2019 بعنوان هذه الرسوم، ما مجموع قدره 1.128,85 مليار دج (وهو ما يمثل نسبة 39,62% من مجموع الإيرادات الجبائية). وبالمقارنة مع سنة 2018، عرفت هذه الرسوم، زيادة بمعدل 3,29% (+ 35,914 مليار دج) كما هو مبين في الجدول التالي:

تطور حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال للفترة الممتدة من 2017 إلى 2019

الوحدة: مليار دج

طبيعة الإيرادات	الإنجازات			التغييرات			
				الفارق(2) −(1)		الفارق (3) −(2)	
	2017 (1)	2018 (2)	2019 (3)	بالقيمة	بالنسبة %	بالقيمة	بالنسبة %
الرسم على القيمة المضافة الداخلي	305,712	335,724	333,973	30,011	9,82	−1,751	−0,52
الرسم على القيمة المضافة على الاستيراد	505,665	509,125	521,358	3,460	0,68	12,233	2,40
الرسم الداخلي على الاستهلاك	65,996	80,104	85,390	14,108	21,38	5,286	6,60
حقوق العبور على الخمور والكحول	5,042	4,181	2,968	−0,861	−17,08	−1,213	−29,00
الرسم على المنتجات البترولية	91,483	142,705	165,037	51,222	55,99	22,332	15,65
الحقوق والرسوم الأخرى	17,085	18,288	18,170	1,203	7,04	−0,118	−0,65
الرسم على الفعالية الطاقوية	1,841	2,810	1,956	0,969	52,62	−0,854	−30,40
المجموع	**992,825**	**1 092,937**	**1 128,851**	**100,112**	**10,08**	**35,914**	**3,29**

المصدر: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة.

[11] الوضعية المراجعة للحقوق المعاينة حسب طبيعة الضرائب (H 12) لسنة 2019.

أ) الرسم على القيمة المضافة

تمثل تحصيلات الرسم على القيمة المضافة نسبة 75,77% من إيرادات الرسوم على الأعمال، والتي بلغت 855,33 مليار دج، منها 333,973 مليار دج تخص الرسم على القيمة المضافة/داخلي (ما يمثل 39,05%) و521,358 مليار دج تتعلق بالرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد (أي 60,95%).

– **فيما يخص حاصل الرسم على القيمة المضافة/الداخلي (80% حصة ميزانية الدولة):** سجلت الإيرادات المنجزة سنة 2019 (333,973 مليار دج)، مقارنة بسنة 2018، انخفاضا طفيفا بمعدل 0,52% (−1,751 مليار دج). وقد تم تحصيل مبلغ 326,131 مليار دج عن طريق الدفع الفوري (97,66%)، الذي يعتبر الأداة الرئيسية في تحصيل هذا الرسم، يليه التحصيل بواسطة الجداول بمبلغ 7,817 مليار دج.

وتواجه مصالح الوعاء والمراقبة الجبائية عدة صعوبات في التحكم في المادة الخاضعة للرسم على القيمة المضافة، ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى عدم وجود رقابة على المعاملات المصرح بها من قبل المدينين بالرسم على القيمة المضافة (الذي يسمح به حق التحقيق) طبقا لأحكام المادة 73 من قانون المالية لسنة 2002.

– **فيما يخص حاصل الرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد (حصة ميزانية الدولة 85%):** سجلت الإيرادات المنجزة سنة 2019 (521,358 مليار دج)، تطورا طفيفا، بمعدل 2,40% (+ 12,233 مليار دج) مقارنة بالسنة المالية 2018.

ب) الرسم على المنتجات البترولية

بلغ مجموع قدره 165,037 مليار دج سنة 2019 (وهو ما يمثل 14,62% من إجمالي الرسوم على الأعمال). وقد ارتفعت إنجازات هذه السنة مقارنة بسنة 2018، بمعدل 15,65% (+22,332 مليار دج).

4.1.1.2. حواصل الضرائب غير المباشرة

بلغ مجموع إيرادات الضرائب غير المباشرة المحصلة سنة 2019، مبلغ قدره 5,23 مليار دج، والتي عرفت مقارنة بسنة 2018، نموا بمعدل 25,09% (+1,049 مليار دج). ولا تزال هذه الحصيلة جد منخفضة ولا تمثل سوى 0,18% من إجمالي الايرادات الجبائية.

ويمثل ناتج مختلف الحقوق والرسوم، الحصيلة الأكبر من هذه الإيرادات (69,64%). أما حاصل حقوق التجريب والضمان على المعادن النفيسة لا يمثل سوى 2,12%.

وتفصل إنجازات هذه الضرائب في الجدول التالي:

تطور حواصل الضرائب غير المباشرة للفترة الممتدة من 2017 إلى 2019

الوحدة: مليار دج

طبيعة الإيرادات	الإنجازات			تطور الإنجازات			
				الفارق(2) -(1)		الفارق (3) -(2)	
	(1) 2017	(2) 2018	(3)2019	بالقيمة	بالنسبة %	بالقيمة	بالنسبة %
حاصل حقوق التجريب وحقوق الضمان على المعادن النفيسة	0,131	0,129	0,111	-0,002	-1,53	-0,018	-13,95
ناتج عقوبات الوعاء على الضرائب غير المباشرة	1,299	1,129	1,477	-0,169	-13,09	0,349	30,82
ناتج مختلف الحقوق والرسوم	2,847	2,923	3,642	0,076	2,67	0,719	24,60
المجموع	**4,277**	**4,181**	**5,230**	**-0,096**	**-2,24**	**1,049**	**25,09**

المصدر: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة.

ومن ناحية أخرى، فإن التحصيل عن طريق الجداول يكاد يكون معدوما (0,16%)، أي بمبلغ 1,624 مليار دج من أصل إجمالي 992,063 مليار دج، لتبلغ بواقي تحصيل بتاريخ 2019/12/31، مجموع قدره 965,723 مليار دج، بعد إلغاء مبلغ 24,715 مليار دج.

5.1.1.2. حواصل الجمارك

بلغت الإيرادات المنجزة سنة 2019، مجموعا قدره 365,505 مليار دج (ما يمثل 12,83% من المبلغ الإجمالي للإيرادات الجبائية). والتي سجلت مقارنة بسنة 2018، ارتفاعا بمعدل 12,81% (+41,512 مليار دج) كما هو مفصل في الجدول التالي:

تطور حواصل الجمارك للفترة الممتدة من 2017 إلى 2019

الوحدة: مليار دج

طبيعة الإيرادات	الإنجازات			تطور الإنجازات			
				الفارق(2) -(1)		الفارق (3) -(2)	
	(1) 2017	(2) 2018	(3) 2019	بالقيمة	بالنسبة %	بالقيمة	بالنسبة %
حاصل الحقوق الجمركية على استيراد السلع	358,269	316,815	330,764	-41,454	-11,57	13,948	4,40
حاصل الغرامات والمصادرة (حصة الخزينة)	5,174	4,570	5,641	-0,604	-11,67	1,070	23,42
حاصل الرسم الإضافي المؤقت الوقائي			25,073			25,073	
إتاوات وحقوق جمركية أخرى	0,868	2,607	4,028	1,739	200,45	1,421	54,49
مجموع حاصل الجمارك	**364,311**	**323,993**	**365,505**	**-40,319**	**-11,07**	**41,512**	**12,81**

المصدر: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة.

بالرغم من انخفاض حجم الواردات من 5.403,232 مليار دج في سنة 2018 إلى 5.005,302 مليار دج في سنة 2019[12]، سجلت حواصل الجمارك تحسنا، ناتج أساسا على التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية لتأطير عمليات استيراد السلع بهدف التحكم في التصريحات الجمركية من جهة، ونتيجة تطبيق أحكام المادة 02 من قانون المالية التكميلي لسنة 2018، التي أسست رسم إضافي مؤقت وقائي يطبق على عمليات استيراد البضائع المطروحة للاستهلاك في الجزائر، من جهة أخرى.

وقد طبق هذا التدبير في سنة 2019، بعد صدور القرار المؤرخ في 08 أفريل سنة 2019، المعدل للقرار المؤرخ في 26 جانفي سنة 2019، والذي يحدد قائمة البضائع الخاضعة بالرسم الإضافي المؤقت الوقائي والنسب المتعلقة بها والتي تراوحت معدلاتها بين 30 % 200 %.

2.1.2. الإيرادات العادية

بلغت مجموعا قدره 199,909 مليار دج (ما يمثل 4,90% من إجمالي إيرادات الموارد العادية)، وقد انخفضت الإيرادات العادية لسنة 2019 بالمقارنة مع سنة 2018، بمعدل 2,05% (-4,191 مليار دج)، بعدما سجلت أيضا، انخفاضا بمعدل 22,58% (-59,522 مليار دج) في سنة 2018 مقارنة مع سنة 2017، منتقلة من 263,621 مليار دج إلى 204,099 مليار دج. كما هو موضح في الجدول أدناه:

تطور إنجازات الإيرادات العادية للفترة الممتدة من 2017 إلى 2019

الوحدة: مليار دج

طبيعة الإيرادات	الإنجازات			تطور الإنجازات			
				الفارق(2) -(1)		الفارق (3) -(2)	
	2017 (1)	2018 (2)	2019 (3)	بالقيمة	بالنسبة %	بالقيمة	بالنسبة %
مداخيل وعائدات أملاك الدولة	**47,584**	**48,851**	**49,158**	**1,266**	**2,66**	**0,308**	**0,63**
منها عائدات الأملاك العمومية	6,891	7,627	5,897	0,736	10,68	-1,730	-22,68
منها التنازل على العقارات	8,497	7,813	7,414	-0,684	-8,05	-0,399	-5,11
منها رسم الشهر العقارية	7,459	7,813	7,601	0,353	4,73	-0,211	-2,71
حواصل مختلفة للميزانية	**216,001**	**155,204**	**150,728**	**-60,797**	**-28,15**	**-4,476**	**-2,88**
منها الإيرادات المختلفة للخزينة	188,886	122,363	119,372	-66,523	-35,22	-2,991	-2,44
منها رسم التوطين البنكي	13,157	14,789	15,730	1,632	12,40	0,941	6,36
الايرادات النظامية	**0,036**	**0,045**	**0,022**	**0,009**	**25,19**	**-0,022**	**-49,81**
مجموع الإيرادات العادية	**263,621**	**204,099**	**199,909**	**-59,522**	**-22,58**	**-4,191**	**-2,05**

المصدر: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة.

[12] المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لفترة 2019.

أ) عائدات ومداخيل الأملاك الوطنية: سجلت سنة 2019، تحصيلات بمبلغ 49,158 مليار دج (وهو ما يمثل 24,59%من إجمالي الإيرادات العادية). وقد عرفت قياسا بسنة 2018، ارتفاعا طفيفا بمعدل 0,63% (0,308 مليار دج).

ب) حواصل مختلفة للميزانية: بلغت الإيرادات المنجزة سنة 2019، مبلغا قدره 150,728مليار دج (أي 75,40% من إجمالي الإيرادات العادية). وبالمقارنة بسنة 2018، عرفت الإيرادات المنجزة من هذا الصنف من الموارد، انخفاضا بمعدل 2,88% (-4,476 مليار دج). وهي تتشكل، أساسا من:

– **الإيرادات المختلفة للخزينة:** فهي تمثل 79,20% من الحواصل المختلفة للميزانية لسنة 2019، مقابل 78,84% في سنة 2018 و87,45% في سنة 2017. وقد انخفضت هذه الإيرادات بشكل طفيف، بمعدل 2,44% (–2,991 مليار دج) في سنة 2019، مقابل انخفاض معتبر بمعدل 35,22% (–66,523 مليار دج) في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، لتنتقل على التوالي من 188,886 مليار دج إلى 122,363 مليار دج، ثم إلى 119,372 مليار دج.

ولقد لاحظ مجلس المحاسبة العديد من أوجه القصور، والتي تؤدي إلى تباطؤ تعزيز هذه الفئة من الإيرادات، نذكر منها بالخصوص ما يلي:

– نقص متابعة تحصيل سندات الإيرادات من طرف المحاسبين العموميين باتخاذ كافة التدابير الفورية والمناسبة والتامة، وهذا طبقا لأحكام المواد من 9 إلى 20 من المرسوم التنفيذي رقم 93–46 المؤرخ في 1993/02/06، الذي يحدد آجال دفع النفقات وتحصيل الأوامر بالإيرادات والبيانات التنفيذية وإجراءات قبول القيم المنعدمة؛

– نقص التنسيق بين الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين بخصوص عملية متابعة أوامر الايرادات والقيام بعملية التحصيل؛

– نقص المعلومات المسجلة على سندات التحصيل، مما يصعب عمليات تحصيل مستحقات الخزينة العمومية.

– **رسم التوطين البنكي:** بلغت إيرادات هذا الرسم، مبلغا قدره 15,73 مليار دج في سنة 2019، وهو ما يمثل 10,44% من إجمالي الحواصل المختلفة للميزانية. وقد ارتفعت الإيرادات المنجزة سنة 2019 قياسا بسنة 2018، بمعدل 6,36% (+ 0,941 مليار دج).

3.1.2. الإيرادات الأخرى

بلغت إنجازات الإيرادات الأخرى، مجموع قدره 1.027,03 مليار دج سنة 2019. والتي سجلت بالمقارنة مع سنة 2018، انخفاضا بمعدل 9,77% (–111,265 مليار دج). ويعود تراجع هذا الصنف من

الإيرادات إلى انخفاض حصة مساهمة بنك الجزائر، بمعدل 20% (-200 مليار دج)، لتنتقل من 1.000 مليار دج في سنة 2018 (بما يمثل 87,85% من المبلغ الإجمالي من الإيرادات الأخرى) إلى 800 مليار دج في سنة 2019، كما هو مبين في الجدول أدناه:

تطور الإيرادات الأخرى للفترة الممتدة من 2017 إلى 2019

الوحدة: مليار دج

طبيعة الإيرادات	الإنجازات			التغييرات			
				الفارق(2) -(1)		الفارق (3) -(2)	
	(1) 2017	(2) 2018	(3) 2019	بالقيمة	بالنسبة %	بالقيمة	بالنسبة %
حاصل مساهمة بنك الجزائر	919,844	1 000	800	80,156	8,71	-200,00	-20,00
حاصل مساهمة شركة سوناطراك	50	100	150	50,00	100,00	50,00	50,00
مداخيل المساهمات المالية للدولة	50,186	38,296	77,031	-11,89	-23,69	38,735	101,15
مجموع الإيرادات الأخرى	**1 020,030**	**1 138,296**	**1 027,031**	**118,266**	**11,59**	**-111,265**	**-9,77**

المصدر: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة.

ويفسر الإنخفاض المسجل على حصة مساهمة بنك الجزائر في سنة 2019، الى انخفاض الارباح المتأتية من تغير سعر صرف الدينار مقابل العملات الاجنبية، لاسيما مقابل اليورو والدولار الامريكي. حيث سجل استقراراً نسبياً في أسعار الصرف. فمن ناحية، فإن متوسط قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي، قد انخفض بنسبة 2,8%، وسجل ارتفاعا بنسبة 3,2% مقابل اليورو[13]. ومن ناحية أخرى، سجلت الواردات السلعية خلال سنة 2019، حجم إجمالي، بمبلغ 41,934 مليار دولار أمريكي، أي انخفاض بنسبة 9,49% مقارنة بنتائج نفس الفترة من سنة 2018 (46,33 مليار دولار امريكي)[14].

2.2. إنجازات الجباية البترولية (حصة ميزانية الدولة)

بلغ حجم الجباية البترولية المنجز في سنة 2019، مجموعا قدره 2.518,488 مليار دج. وبالمقارنة مع سنة 2018، عرفت ارتفعا، بمعدل 7,18% (+168,794 مليار دج)، مما أدى إلى ارتفاع بنية هذه الجباية مقارنة بالمبلغ الإجمالي للإيرادات العامة للميزانية إلى 38,19%، مقابل 36,68% في سنة 2018 و35,03% في سنة 2017.

ويمكن تفصيل أصناف الجباية البترولية حسب طبيعة الضرائب والرسوم التي تتكون منها، على النحو التالي:

[13] المديرية العامة للتقدير والسياسات، تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2020 وتقديرات 2021-2022.

[14] المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لفترة 2019.

تطور حصة الجباية البترولية المدرجة في الميزانية العامة للدولة للفترة الممتدة من 2017 الى 2019

الوحدة: مليار دج

طبيعة الإيرادات	الإنجازات			التغييرات			
				الفارق(2) -(1)		الفارق (3) -(2)	
	(1) 2017	(2) 2018	(3) 2019	بالقيمة	بالنسبة %	بالقيمة	بالنسبة %
إتاوات	616,633	711,066	716,841	94,433	15,31	5,775	0,81
الضريبة على الأجور	118,145	152,969	241,44	34,824	29,48	88,471	57,84
رسم على المداخيل البترولية	1 256,440	1 297,860	1 312,150	41,42	3,30	14,286	1,10
رسم على الأرباح الاستثنائية	85,4	108,81	104,5	23,41	27,41	-4,31	-3,96
ضريبة تكميلية على المداخيل	11,251	35,261	97,688	24,01	213,40	62,427	177,04
الضريبة المباشرة البترولية	0	0	0	0		0	
جداول	0,704	0,626		-0,078	-11,08	-0,626	-100,00
الرسم المساحي	11,553	12,933	18,047	1,38	11,94	5,114	39,54
رسم على حرق الغاز	26,862	30,165	27,826	3,303	12,30	-2,339	-7,75
ناتج حق النقل (5 %)				0		0	
مجموع الجباية البترولية	**2 126,987**	**2 349,694**	**2 518,488**	**222,707**	**10,47**	**168,794**	**7,18**

المصدر: الوضعية الإحصائية للتحصيلات المعدة من طرف المديرية العامة للضرائب.

ويرجع التحسن المسجل، أساسا إلى الزيادة في ناتج الضريبة على الأجور، والتي عرفت تطورا مقارنة بسنة 2018، بمعدل قدره 57,84%، والضريبة التكميلية على المداخيل التي ارتفعت بمعدل 177,04%، فضلا عن تحسن في إيرادات الرسم المساحي بمعدل 39,54%.

تجدر الإشارة إلى إنعدام جميع التحصيلات عن طريق جداول التسويات.

وفي ردها على ملاحظات المجلس فيما يتعلق بالرقابة على أوعية الضرائب والرسوم والمبالغ المدفوعة، قامت مديرية كبريات المؤسسات بتعزيز نظام المعلومات ووضع وحدة معلوماتية للتكفل بالجباية البترولية في شقيها المتعلقين بالضرائب البترولية وشبه البترولية.

وعلاوة على ذلك، تم تصميم وحدة مخصصة لتسيير عقود النفط (قاعدة بيانات) مدمجة في النظام، وتسمح على متابعة مراحل حياة العقود النفطية (الشركاء، الموقع الجغرافي، المساحة، النسبة المئوية للمشاركة، عمليات نقل الملكية).

وتستخدم قاعدة البيانات هذه بشكل خاص للتحكم في التصريحات الضريبية عن طريق تقاطع البيانات التي يصعب إنجازها بدون مساعدة هذه الوحدة.

وقد تم الإنتهاء من هاتين الوحدتين، منذ ديسمبر سنة 2019 مع جميع البيانات (بيانات التعريف، العقود، وغيرها) المتعلقة بالمكلفين بالضريبة.

غير أنه، تم تعليق نشر إستخدام هذه الوحدة لدى مديرية كبريات المؤسسات بناء على طلب من شركة سوناطراك ووكالة النفط، اللتين أعربتا عن مخاوفهما بشأن استخدام التصريحات عن بعد على النحو المنفذ في حل تكنولوجيا المعلومات.

وترتبط أسباب تعليق وضع حيز التنفيذ لهذا النظام بالحجم الكبير من البيانات التي يجب إدخالها كل شهر لإعداد التصريحات.

ولإزالة العقبات المادية المرتبطة بحجم المعتبر من العمليات التي يجب إدخالها، تم إنشاء جسر بين نظام المعلومات الخاص بشركة سوناطراك والمديرية العامة للضرائب، لدمج البيانات من المصدر.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن إعداد التصريحات الضريبية واستخدام الدفع عن بعد من جانب وكالة النفط[15]، هو مشروط بتغيير تعليمة المديرية العامة للمحاسبة رقم 07 م ع م/ وم المؤرخة في 07 جوان 2008، المعدلة والمتممة والمتعلقة بكيفيات دفع الإتاوة البترولية التي تنص على دفع الإتاوة البترولية من طرف وكالة النفط، بواسطة إصدار صك مسحوب على حسابها في الخزينة.

وبالرغم من المراسلات الموجهة إلى المديرية العامة للمحاسبة، فإنه لم يتم الإنتهاء من تعديل التعليمة المعنية للسماح لوكالة نفط الانخراط في نظام الدفع عن بعد.
ويوضح الجدول التالي تفصيل توزيع مبلغ الجباية البترولية:

الوحدة: مليار دج

التعيين	2017	2018	2019	نسبة التطور %	
				2017/2018	2018/2019
الجباية البترولية -حصة الميزانية العامة-	**2 126,987**	**2 349,694**	**2 518,488**	10,47	7,18
فائض ناتج الجباية البترولية	-	437,413	-		-100
وكالة النفط	3,13	5,807	3,639	85,53	-37,33
الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات ا لمتجددة والمشتركة	39,061	44,052	41,251	12,78	-6,36
المجموع	**2 169,178**	**2 836,966**	**2 563,378**	**30,79**	**-9,64**

المصدر: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة والمديرية العامة للضرائب.

يفسر الانخفاض في إجمالي الجباية البترولية لسنة 2019 إلى انخفاض متوسط سعر النفط (مزيج الصحراء) بحوالي 9,67% (64,4 دولار أمريكي للبرميل) مقارنة بمتوسط السعر لسنة 2018 (71,3 دولار أمريكي للبرميل)[16]. وفي هذا السياق، سجلت صادرات المحروقات لسنة 2019 مقارنة بسنة 2018، انخفاضا بمعدل 14,48%، منتقلة بذلك من 38,872 مليار دولار أمريكي سنة 2018 إلى 33,243 مليار دولار أمريكي في سنة 2019[17].

[15] الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات.

[16] سلة أوبك المرجعية لسنتي 2018 و2019 حسب تقرير سوق النفط الشهري.

[17] المديرية العامة للجمارك، إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لفترة 2019.

3.2. مساهمة جباية الموارد العادية في تغطية نفقات ميزانية التسيير

انخفض معدل تغطية نفقات ميزانية التسيير لسنة 2019 بنحو 5 نقاط مئوية مقارنة بالسنة السابقة لها ليصل إلى 85,48% (مقابل 90,36% سنة 2018 و87,73% سنة 2017). وقد نتج هذا التراجع عن ارتفاع في نفقات ميزانية التسيير بمعدل 6,24% (+280,081 مليار دج) في مقابل زيادة طفيفة في الموارد العادية المنجزة خلال هذه السنة (2019) قياسا بسنة 2018، بمعدل 0,51% (+20,608 مليار دج) كما هو مبين في الجدول أدناه:

تطور معدل تغطية نفقات التسيير للفترة الممتدة من 2017 الى 2019

الوحدة: مليار دج

التعيين	2017	2018	2019	التطور النسبي	
				2015/2014	2016/2015
مجموع نفقات المستخدمين (1)	**2 191,67**	**2 150,59**	**2 276,29**	-1,87	5,85
مجموع ميزانية التسيير (2)	**4 497,05**	**4 488,31**	**4 768,39**	-0,19	6,24
مجموع الموارد العادية (3)	**3 945,34**	**4 055,55**	**4 076,16**	2,79	0,51
% (3) / (2)	**87,73**	**90,36**	**85,48**		
% (3) / (1)	**180,02**	**188,58**	**179,07**		

المصدر :الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة.

وفي نفس السياق، انخفض معدل نسبة تغطية الموارد العادية لنفقات المستخدمين لسنة 2019 (التي تمثل 47,74% من نفقات ميزانية التسيير) إلى 179,07%، مقابل 188,58% في سنة 2018 و180,02% في سنة 2017.

4.2. مقارنة بين التقديرات والإنجازات

من حيث الإنجازات، فإن عمليات التحصيل، تتكون من:

– الإيرادات الجبائية: 2.849,218 مليار دج، أي بنسبة 93,68%؛

– الجباية البترولية: 2.518,488 مليار دج، أي بنسبة 92,78%.

وهكذا، فإن المبلغ الإجمالي المحصل لهاتين الفئتين الرئيسيتين من الإيرادات العامة للدولة، قد بلغ 5.367,706 مليار دج من أصل مقدر بمبلغ 5.755,888 مليار دج، أي بمعدل إنجاز قدره 93,26%. بينما وصل المعدل العام لإنجاز الإيرادات العامة إلى 101,33%، وهو ما يعادل 6.594,646 مليار دج. وتحقق هذا الإنجاز من خلال ما يلي:

– الإيرادات العادية: التي سجلت إيرادات، بمبلغ 199,91 مليار دج من أصل مقدر بـ 152 مليار دج، أي بنسبة 171,17%؛

– الإيرادات الأخرى: التي سجلت إيرادات، بمبلغ قدره 1.027,03 مليار دج من مبلغ متوقع 600 مليار دج. أي بنسبة 171,17%.

ولا تعتبر الفئتان الأخيرتان حواصل جبائية تشير إلى جهود التحصيل المبذولة خلال السنة المعنية.

وتحدد الفوارق السلبية المقدرة بنسبة 6,93% (–192,20 مليار دج) ضمن الإيرادات الجبائية، بالخصوص على مستوى حاصل الضرائب المباشرة بـ –12,93% (–187,982 مليار دج) وحاصل التسجيل والطابع بـ –22,89% (–24,845 مليار دج). أما بالنسبة للجباية البترولية، فقد وصل الفارق إلى – 195,981 مليار دج.

وبالمقارنة مع سنتي 2018 و2017، فإن الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بالموارد العادية يكاد يكون هو نفسه، بمعدلات بلغت على التوالي 93,54% و94,54%.

أما بالنسبة للجباية البترولية، فقد تم إنجاز كل التقديرات في سنة 2018 (100%) وسجل فارق أقل بكثير نسبيا في سنة 2017، أي بمعدل 96,68 مقارنة بما هو محقق في سنة 2019 (92,78%).

والجدول أدناه، يبين تطور الفوارق بين التقديرات والإنجازات.

وضعية مقارنة بين التقديرات والإنجازات للإيرادات العامة للدولة (للفترة 2017–2019)

الوحدة: مليار دج

طبيعة الإيرادات	التقديرات			الإنجازات			معدل الإنجاز		
	2017	2018	2019	2017	2018	2019	2017	2018	2019
الموارد العادية(1)	**3 435,390**	**4 074,796**	**3 793,438**	**3 945,336**	**4 055,550**	**4 076,158**	**114,84**	**99,53**	**107,45**
الايرادات الجبائية (أ)	**2 845,370**	**2 869,776**	**3 041,418**	**2 661,685**	**2 713,155**	**2 849,218**	**93,54**	**94,54**	**93,68**
حواصل الضرائب المباشرة	**1 297,67**	**1 344,14**	**1 453,912**	**1 207,672**	**1 203,647**	**1 265,93**	**93,06**	**89,55**	**87,07**
منها حاصل الضرائب على الدخل الإجمالي /رواتب	723,89	761,25	808,600	685,735	707,346	774,512	**94,73**	**92,92**	**95,78**
منها حاصل الضرائب على الدخل الاجمالي/ أصناف	119,43	96,04	104,500	83,299	93,498	88,992	**69,75**	**97,35**	**85,16**
حاصل الضرائب على أرباح الشركات	432,16	465,94	515,800	419,892	385,129	384,719	**97,16**	**82,66**	**74,59**
حواصل التسجيل والطابع	**114,98**	**103,123**	**108,548**	**92,601**	**88,397**	**83,702**	**80,54**	**85,72**	**77,11**
حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال	**1 077,59**	**1074,977**	**1 120,087**	**992,824**	**1 092,937**	**1 128,85**	**92,13**	**101,67**	**100,78**
الرسم على القيمة المضافة	**874,04**	**831,36**	**852,400**	810,712	844,848	855,331	**92,75**	**101,62**	**100,34**
منها الرسم على القيمة المضافة /الداخلي	317,82	333,3	349,200	305,712	335,723	333,973	**96,19**	**100,73**	**95,64**
منها الرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد	556,22	491,56	503,200	505	509,125	521,358	**90,79**	**103,57**	**103,61**
الرسم الداخلي على الاستهلاك	85,68	69,7	73,34	65,995	80,103	85,39	**77,02**	**114,93**	**116,43**
الرسم على المنتجات البترولية	52,01	153	165,75	91,483	142,708	165,037	**175,90**	**93,27**	**99,57**
حواصل الضرائب غير المباشرة	**9,56**	**8,00**	**10,000**	**4,277**	**4,181**	**5,23**	**44,74**	**52,26**	**52,30**
حواصل الجمارك	**345,57**	**339,54**	**348,871**	**364,311**	**323,993**	**365,505**	**105,42**	**95,42**	**104,77**

طبيعة الإيرادات	التقديرات			الإنجازات			معدل الإنجاز		
	2017	2018	2019	2017	2018	2019	2017	2018	2019
الايرادات العادية (ب)	**100,02**	**105,02**	**152,02**	**263,621**	**204,099**	**199,909**	**263,57**	**194,34**	**131,50**
مداخيل وعائدات الأملاك الوطنية	25	27	29	47,584	48,851	49,158	**190,34**	**180,93**	**169,51**
حواصل مختلفة للميزانية	75	78	123	216,001	155,204	150,728	**288,00**	**198,98**	**122,54**
الايرادات النظامية	0,02	0,02	0,02	0,036	0,044	0,022	**180,00**	**220,00**	**110,00**
الايرادات الأخرى(ج)	**490**	**1 100**	**600,00**	**1 020,03**	**1 138,30**	**1 027,03**	**208,17**	**103,48**	**171,17**
الإيرادات الاستثنائية	**490**	**1 100**	**600,00**	**1 020,030**	**1 138,30**	**1 027,03**	**208,17**	**103,48**	**171,17**
حاصل مساهمة بنك الجزائر	400	1 000		919,844	1 000,00	800	**229,96**	**100,00**	
حاصل مساهمة شركة سوناطراك	50	50		50	100	150	**100,00**	**200,00**	
مداخيل المساهمات المالية للدولة	40	50		50,186	38,296	77,031	**125,47**	**76,59**	
اموال الإعانات والهبات والوصايا									
الجباية البترولية (2)	**2 200,12**	**2 349,694**	**2 714,470**	**2 126,987**	**2 349,694**	**2 518,488**	**96,68**	**100,00**	**92,78**
مجموع الايرادات العامة (1) +(2)	**5 635,510**	**6 424,490**	**6 507,908**	**6 072,323**	**6 405,244**	**6 594,646**	**107,75**	**99,70**	**101,33**

المصدر: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة وقوانين المالية.

3. تحسين مردودية جباية الموارد العادية

ترتبط الحاجة إلى إيرادات إضافية بعملية تحسين مردودية تحصيل الضرائب والرسوم، مما يتطلب وجود نظام ضريبي أكثر كفاءة وعدالة يسمح بالحد من السلوكيات غير الشرعية والتمكن من تنفيذ الامتثال الجبائي من أجل توسيع الأوعية الجبائية بالاستعانة بوسائل أكثر نجاعة، منها إدارة المخاطر (توزيع موارد الإدارة الجبائية وفقا لخرائط مخاطر الإيرادات).

وفي هذا السياق، تعتبر الإيرادات الجبائية المنجزة من أهم المؤشرات التي يستخدمها مجلس المحاسبة في تقييم الجهود التي تبذلها الإدارة المعنية (الضرائب والجمارك).

1.3. بواقي التحصيل

سجلت المصالح الضريبية (مديريات الضرائب للولايات ومديرية المؤسسات الكبرى) بواقي لتحصيل متراكمة، وصل مجموعها بتاريخ 2019/12/31 إلى 13.318,527 مليار دج، منها 8.233,38 مليار دج تتعلق بالغرامات القضائية (ما يمثل 61,83%) و5.071,36 مليار دج كديون جبائية (أي 38,07%).

حيث سجلت المديريات الولائية للضرائب، بواقي تحصيل متراكمة، بلغ مجموعها 13.133,743 مليار دج، منها 8.233,38 مليار دج فيما يخص الغرامات القضائية (ما يمثل نسبة 62,69%) و4.886,573 مليار دج كديون جبائية (37,21 %).

ومن جهتها، سجلت مديرية كبريات المؤسسات، بواقي تحصيل متراكمة خاصة بالديون الجبائية بمبلغ قدره 184,521 مليار دج. ويمكن تفصيل بواقي التحصيل على مستوى المديريات الولائية للضرائب على النحو التالي:

الوحدة: مليار دج

التعيين	الحقوق المعاينة			الإلغاءات		التحصيلات		بواقي التحصيل في نهاية السنة	
	في بدية السنة	للفترة	المجموع	بـ %	بالقيمة	بـ %	بالقيمة	المبلغ	البنية %
الغرامات القضائية	8 248,401	0,596	8 248,997	0,18	14,75	0,01	0,866	8 233,38	62,69
الضرائب والرسوم	4 506,314	703,983	5 210,298	4,27	222,567	1,94	101,157	4 886,573	37,21
الرسوم شبه جبائية	12,979	4,278	17,257	2,16	0,372	17,94	3,095	13,79	0,10
مجموع بواقي التحصيل	**12 767,694**	**708,857**	**13 476,552**	**1,76**	**237,689**	**0,78**	**105,119**	**13 133,743**	**100,00**

المصدر: المديرية العامة للضرائب/وضعية بواقي التحصيل حسب الحوصل الجبائية والحواصل غير الجبائية، الموقوفة بتاريخ 2019/12/31.

أ) بواقي تحصيل الغرامات القضائية

سجلت بواقي تحصيل الغرامات القضائية لسنة 2019 بالمقارنة مع سنة 2018 (8.233,38 مليار دج)، انخفاضا بمعدل 0,18 %(−15,021 مليار دج). وكانت هذه المستحقات، قد بلغت 8.248,40 مليار دج في سنة 2018 و8.176,39 مليار دج في سنة 2017.

وقد نتج هذا التراجع عن إلغاء مبلغ قدره 14,75 مليار دج، وهو ما يمثل 0,18% من الحقوق المعاينة، في حين لم تتعدى تحصيلات السنة المالية مبلغ 0,866 مليار دج، أي بمعدل تحصيل 0,01%.

وفي ضوء قانون المالية لسنة 2018 (المادة 6)، والمرسوم التنفيذي رقم 17−120 المؤرخ في 22 مارس 2017، الذي يحدد شروط وكيفيات تحصيل الغرامات القضائية، فقد أوكلت مهمة تحصيل الغرامات والمصاريف القضائية إلى مصالح الضبطية القضائية بوزارة العدل. غير أن مصالح الضرائب ستستمر في تحصيل الغرامات الأتية:

- مستخرجات الأحكام التي استفاد منها الأشخاص المغرمون من رزنامة الدفع؛
- المستخرجات التي كانت موضوع للملاحقات عن طريق الحبس؛
- المستخرجات الواردة من جهات قضائية عسكرية.

ب) بواقي التحصيل المتعلقة بالضرائب والرسوم

بلغ مجموع الديون الجبائية من الضرائب والرسوم، مبلغ قدره 4.886,573 مليار دج سنة 2019. وقد ارتفعت بمعدل 8,44% (+380,259 مليار دج)، هذه السنة الأخيرة سجلت ديونا بمجموع 4.506,314 مليار دج بعد ما كانت في حدود 3.895,78 مليار دج في سنة 2017، كما هو موضح في الجدول التالي:

بواقي التحصيل حسب طبيعة الضرائب والرسوم

الوحدة: مليار دج

التعيين	الحقوق المعاينة			الإلغاءات					التحصيلات (جداول)		بواقي التحصيل في نهاية السنة	
	في بدية السنة	للفترة	المجموع	التخفيضات	قبول بدون قيم	القبول المؤجل	المجموع	%	بالقيمة	بـ %	المبلغ	البنية %
حاصل الضرائب على الدخل الإجمالي	**887,636**	169,849	1 057,485	12,581	0,198	29,417	42,196	3,99	52,982	5,22	962,307	19,69
حاصل الضرائب على أرباح الشركات	178,220	26,467	204,686	3,423	0,039	8,748	12,210	5,97	6,011	3,12	186,465	3,82
الرسم على القيمة المضافة	**1 750,692**	245,343	1 996,035	29,339	0,516	82,738	112,592	5,64	10,803	0,57	1 872,640	38,32
ناتج الرسم على النشاط المهني	413,639	49,941	463,580	5,325	0,136	13,932	19,393	4,18	4,783	1,08	439,405	8,99
ناتج من الضريبة الجزافية الوحيدة	176,085	35,199	211,284	1,623	0,323	3,527	5,473	2,59	5,478	2,66	200,333	4,10
حاصل الضرائب على الأملاك	3,007	0,071	3,078	0,013	0,000	0,020	0,032	1,06	0,236	7,74	2,809	0,06
حاصل حقوق التسجيل	43,696	9,170	52,866	2,019	0,039	0,560	2,618	4,95	3,230	6,43	47,018	0,96
حاصل حقوق الطابع	13,798	2,395	16,194	0,112	0,005	0,295	0,412	2,54	1,141	7,23	14,640	0,30
حاصل الضرائب غير المباشرة	**853,310**	138,753	992,063	7,675	0,173	16,868	24,715	2,49	1,625	0,17	965,723	19,76
الحقوق والرسوم الأخرى	186,232	26,794	213,026	0,781	0,094	2,050	2,924	1,37	14,868	7,08	195,234	4,00
المجموع	**4 506,314**	**703,983**	**5 210,298**	**62,891**	**1,523**	**158,153**	**222,567**	**4,27**	**101,157**	**2,03**	**4 886,573**	**100,00**

المصدر: المديرية العامة للضرائب/وضعية بواقي التحصيل حسب الحوصل الجبائية غير الجبائية، الموقوفة بتاريخ 2019/12/31.

على الرغم من التدابير المتخذة لتطهير الديون الجبائية، لا سيما من خلال إحياء إجراء قبول القيم المنعدمة المنصوص عليه في المادة 53 من قانون المالية لسنة 2018، المعدلة والمتممة للمادة 94-1 من قانون الإجراءات الجبائية والتعليمة المتخذة من أجل تطبيقه[18]، فإن مبلغ بواقي التحصيل تبقى مرتفعة ولم يكن لهذا التدبير التأثيرات المنتظرة.

وبذلك، فإن المبلغ المحصل بعنوان السنة المالية 2019 لم يتجاوز مبلغ 101,157 مليار دج، أي بمعدل 2,03% من المبلغ المتبقي بعد حسم الإلغاءات والبالغ 222,567 مليار دج. وبالمقارنة مع سنة 2018 سجلت التحصيلات، انخفاضا بمعدل 29,83% (-43,009 مليار دج).

وتمثل بواقي التحصيل المتصلة بالرسم على القيمة المضافة، الحصة الأكبر من الديون الجبائية (38,32%) وبمبلغ قدره 1.872,64 مليار دج، تليها حواصل الضرائب غير المباشرة بنسبة 19,76% (ما يعادل 965,723 مليار دج)، والضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 19,69% (ما يعادل 962,307 مليار دج).

[18] التعليمة رقم 738 المؤرخة في 30 أفريل 2017 الصادرة عن وزارة المالية.

وقد أدى نقص التدابير السريعة والمناسبة ونقص المتابعات الى زيادة حجم بواقي التحصيل من الضرائب والرسوم، لاسيما فيما يتعلق بـ:

– الرسم على القيمة المضافة، الذي زادت قيمة ديونه من 1.465,60 مليار دج سنة 2017 (أي ما يمثل 37,62%) إلى 1.750,692 مليار دج في سنة 2018 (38,85%)، لتصل إلى 1.872,639 مليار دج في سنة 2019 (38,32%)؛

– وقد بلغ إجمالي الديون الضريبة على الدخل الإجمالي لسنة 2018، مبلغا قدره 887,636 مليار دج، والتي شهدت بالمقارنة مع سنة 2017، زيادة بمبلغ 81,28 مليار دج (10,08%)، لتبلغ 962,307 مليار دج في سنة 2019، مسجلة مقارنة مع سنة 2018، ارتفاعا قدره 74,671 مليار دج (8,42%)؛

– الضريبة على أرباح الشركات، التي عرفت بالمقارنة بالسنة السابقة لها، زيادة في بواقي التحصيل، بقيمة 8,245 مليار دج (أي بنسبة 4,63%) و11,475 مليار دج سنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 (6,54%).

وفي هذ السياق، تم اتخاذ عدة إجراءات من طرف المديرية العامة للضرائب، أهمها[19]:

– إيداع التصريحات الضريبية دون دفع المبالغ المستحقة للمؤسسات التي تواجه صعوبات مالية، وفقا لأحكام المادتين 17 و56 من قانون المالية لسنة 2016 والتعليمة رقم 1032/م ع ض/ 2017؛

– إلزامية اعتماد لإجراء التصريح والدفع عن بعد للمؤسسات الخاضعة للمديرية كبريات المؤسسات واختيار الأشخاص الخاضعين للضريبة في المراكز الضريبية من أجل تسريع عمليات التحصيل، والسماح لقابضي الضرائب من تنفيذ إجراءات التحصيل الجبري؛

– إصدار ارسال تذكير كوسيلة للتحصيل الودي قبل بدء إجراءات التنفيذ الجبري، تطبيقا لأحكام المادة 55 من قانون المالية لسنة 2017 وكذا التعليمة رقم 172/ وم/ م ع ض/ م ع ج ت /2017 الصادرة بتاريخ 2017/02/12.

– اصدار تعليمات إلى المصالح الخارجية للإدارة الجبائية، لتطهير ملفات الخاضعين للضريبة بهدف تحديد الديون الجبائية القابلة للتحصيل وغير القابلة للتحصيل. وتتعلق هذه الأخيرة لاسيما بديون: الشركات والمؤسسات المنحلة بدون أصول صافية قابلة للتحصيل، الأشخاص المتوفين أو الغائبين بدون أن يتركوا أملاكا يمكن حجزها أو توبعوا بدون جدوى والأخطاء والتسويات على قواعد قديمة جدا لفرض الضرائب؛

[19] الرسالة رقم 146 و م / م ع ض / م ع ج/ 2018، المؤرخة في 2018/03/01، المرسلة من المديرية العامة للضرائب.

– وضع مجموعة من التدابير لتبسيط دفع الديون الجبائية لصالح المكلفين بالضريبية المدينين، بما في ذلك التأجيل القانوني للدفع[20]، وإعادة جدولة الديون الجبائية تطبيقا لأحكام المادة 51[21] من قانون المالية لسنة 2015 والتخفيض المشروط.

وهكذا، فإنه من إجمالي 840 طلبا فيما يخص التخفيض المشروط، تم قبول معالجة 715 طلبا لإلغاء غرامات التأخير، بمبلغ 0,415 مليار دج، مما سمح بتحصيل مبلغ قدره 4,298 مليار دج.

– تنفيذا لتوصيات المجلس فيما يخص إعداد وضعية إحصائية شاملة للحقوق المعاينة (Hn°12)، بهدف تحديد: الحقوق المعاينة، الإلغاءات، بواقي التحصيل حسب فئة الضرائب والرسوم، قامت المديرية العامة للضرائب بوضع طريقة جديدة لإحصائيات موحدة لبواقي التحصيل. وقد خضعت هذه العملية لخبرة خارجية من صندوق النقد الدولي (FMI)، في مارس 2017، بهدف مساعدة مصالح الجبائية في وضع منهجية أكثر فاعلية في هذا المجال.

وبهذا الصدد، شرعت مصالح الإدارة الضريبية بإعداد وضعية تفصيلية لبواقي التحصيل تكون موقوفة بتاريخ 2017/12/31[22]، وهذا في انتظار نجاح مشروع النظام المعلوماتي (SI–JIBAYATIC) الذي يمكن توفير حلول أكثر فعالية من أجل تحسين نوعية تسيير مصالح الإدارة الجبائية، لاسيما بخصوص تحسين مردودية جباية الضرائب والرسوم وتطهير بواقي التحصيل.

2.3. فعالية إجراءات التحصيل

1.2.3. تطبيق إجراءات التحصيل

بلغ العدد الإجمالي لإجراءات التحصيل المتخذة من طرف مصالح إدارة الضرائب 603.437 إجراءً سنة 2019، مقابل 659.793 في سنة 2018 و618.169 في سنة 2017. فمن حيث كفاءة هذه الإجراءات، تكاد تقتصر فقط على إرسال إخطارات إلى المكلفين المعنيين(431.941 إخطار) بما يمثل 71,58% من العدد الإجمالي لهذه الإجراءات[23]، تليها إشعارات للغير الحائز بـ 159.301 إشعاراً (26,40%)، أما بالنسبة لجداول الدفع بالتقسيط، فإنها لم يتجاوز عددها 10.373 رزنامة للدفع (1,72%)، في حين أن الإجراءات الأخرى المتعلقة بالغلق المؤقت، الحجز والبيع، فهي تقارب 1.822 إجراء (0,30%). كما هو مبين في الجدول أدناه:

[20] تطبيقا لأحكام المادة 156 من قانون الإجراءات الجبائية.

[21] يشجع المكلفين بالضريبة على دفع الدين الأصلي المستحق مقابل تخفيض جزء من غرامات التحصيل أو إعفائهم حسب الحالة.

[22] تطبيقا لأحكام التعليمة رقم 1746 المؤرخة في 2017/12/14.

[23] يتخذ هذا الإجراء في الغالب بهدف تفادي التقادم بأربع (4) سنوات المنصوص عليه في المادة 106 من قانون الإجراءات الجبائية.

إجراءات التحصيل المتخذة (2017-2019)

التعين	2017		2018		2019	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
رزنامة الدفع	13 408	2,17	12 502	1,89	10 373	1,72
الاخطارات	462 890	74,88	485 194	73,54	431 941	71,58
اشعار لغير الحائز	139 301	22,53	159 613	24,19	159 301	26,40
الحجز	88	0,01	266	0,04	62	0,01
البيع	1	0	0	-	3	0
قرارات الغلق	2 481	0,40	2 218	0,34	1 757	0,29
المجموع	**618 169**	**100,00**	**659 793**	**100,00**	**603 437**	**100,00**

المصدر: المديرية العامة للضرائب.

أدى تنفيذ هذه الإجراءات إلى تحصيل إيرادات جد ضعيفة، بما يمثل نسبة قدرها 45% (71,564 مليار دج محصلة عن طريق الجداول، منها 32,206 مليار دج محصلة وفقا لإجراءات التنفيذ الجبري). والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها على مستوى المديريات الجهوية للضرائب:

الوحدة: مليار دج

المديريات الجهوية للضرائب	التحصيل عن طريق الجداول	مبلغ التحصيل الجبري	بنية التحصيل الجبري%
الجزائر	12,745	6,758	20,98
بليدة	10,791	4,836	15,02
شلف	4,901	2,606	8,09
وهران	7,462	4,542	14,10
عنابة	9,286	4,475	13,90
قسنطينة	11,958	4,039	12,54
سطيف	8,906	2,373	7,37
ورقلة	3,926	1,994	6,19
بشار	1,588	0,583	1,81
المجموع إجمالي	**71,564**	**32,206**	**100**

المصدر: وضعية التحصيل الجبري لسنة 2019 –المديرية العامة للضرائب.

ترجع عدم فعالية وكفاءة إجراءات التحصيل المطبقة من طرف مصالح الإدارة الضريبية إلى عدة صعوبات، وعلى وجه الخصوص:

– غياب تبادل المعلومات مع البنوك والمؤسسات المالية؛

– نقص المتابعات ضد الخاضعين للضريبة المسجلين في البطاقية الوطنية للغشاشين بسبب التحايل والغش من خلال استخدام أسماء مستعارة أو أسماء لأشخاص متوفين عن طريق التزوير، وذلك دون ترك املاك قابلة للحجز؛

– صعوبة تطبيق عقوبة الاكراه البدني المنصوص عليها في الفقرة الثامنة من المادة 303 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛

– نقص في تطبيق إجراء تنفيذ المتابعات عن طريق البيع بالترخيص الذي منح لقابض الضرائب بالشروع في عملية البيع من طرف الوالي أو أي سلطة أخرى تقوم مقامه، وهذا بعد أخذ رأي المدير المكلف بالمؤسسات الكبرى أو مدير الضرائب بالولاية طبقا لأحكام المادة 146 من قانون الإجراءات الجبائية.

2.2.3. وجود عددا كبيرا من التظلمات وزيادة التخفيضات الممنوحة من طرف الإدارة الضريبية

سجلت مصالح الإدارة الضريبية نزاعات كثيرة، يكون الغرض منها الحصول إما على استدراك الأخطاء المرتكبة في وعاء الضريبة أو في حسابها وإما الاستفادة من حق ناتج عن حكم تشريعي أو تنظيمي.

وقد بلغ عدد القضايا المتنازع فيها إلى غاية 2019/12/31، ما مجموعه 54.061 تظلما مسبقا، منها 53.805 تظلم مسجل على مستوى المديريات الولائية للضرائب و256 تظلم على مستوى مديرية كبريات المؤسسات. كما شهدت سنة 2019، فحص 42.610 تظلما نزاعي، وهو ما يمثل نسبة 78,82% من العدد الإجمالي للتظلمات.

أما بالنسبة لطبيعة القرارات الصادرة، سمحت عملية معالجة التظلمات (42,610 تظلم نزاعي)، من صدور 21.417 (50,26%) قرارا بالرفض الكلي و11.066 (25,97%) قرارا بالقبول الكلي و10.127 (23,77%) قرارا بالقبول الجزئي.

وقد أسفرت قرارات القبول الكلي والجزئي على منح تخفيضات، بمجموع قدره 14,042 مليار دج من إجمالي مبلغ متنازع فيه بـ 62,212 مليار دج (أي ما يمثل 27,25%). حيث تخص هذه التخفيضات، خاصة التسويات من قبل المفتشيات والأخطاء في تقدير الوعاء الضريبي، كما هو مفصل أدناه:

التعيين		عدد القضايا المسجل (العدد الإجمالي)	عدد القضايا المعالجة	المبلغ المتنازع فيه (مليار دج)	مبلغ التخفيضات (مليار دج)	نسبة التخفيضات
مديريات كبريات المؤسسات		256	**53**	**7,731**	**0,13**	**1,72**
المديريات الولائية للضرائب	عقد الضريبة الجزافية الوحيدة	8 987	7 324	1,062	0,294	27,68
	التسويات-المفتشيات	32 016	24 947	39,245	9,561	24,36
	الدفع بالزيادة	1 698	1 353	1,694	0,711	41,97
	الخطأ المادي والعمل المزدوج	5 498	4 940	3,55	2,016	56,79
	التحقيق في المحاسبة	670	408	5,155	0,467	9,06
	التحقيق المصوب	32	20	0,216	0,029	13,43
	التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة	117	77	0,893	0,091	10,19
	إعادة تقييم العقار	3 303	2 388	2,334	0,675	28,92
	التحصيلات	1 099	823	0,247	0,013	5,26
	الجدول العام	338	233	0,085	0,052	61,18
	الجزافي -قديم	47	44			
	المجموع	**53 805**	**42 557**	**54,481**	**13,909**	**25,53**
المجموع العام		**54 061**	**42 610**	**62,212**	**14,042**	**27,25**

المصدر: المديرية العامة للضرائب.

4. النفقات الجبائية

النفقات الجبائية، هي " امتيازات ضريبية تمنحها الدولة بقصد تشجيع الأنشطة والمناطق والمؤسسات أو الفئات الاجتماعية، وذلك عن طريق الإعفاء الطوعي لجزء من عائدات الضرائب"[24]. والهدف من هذه المزايا هو تشجيع صنف من الخاضعين للضريبة، أو نوع من المنتوجات أو الخدمات، أو نشاط اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي أو جهات جغرافية".

وفي هذا الصدد، بلغت النفقات الجبائية الممنوحة في سنة 2019، مبلغاً اجمالياً قدره 692,821 مليار دج، والتي سجلت بالمقارنة مع سنة 2018، انخفاضا بنسبة 14,30% (115,593 مليار دج). ويمثل الرسم على القيمة المضافة، حصة قدرها 67,12% (465,038 مليار دج) من إجمالي النفقات الجبائية، كما هو مفصل أدناه:

[24] وهو التعريف الذي أخذت به وزارة المالية في تقرير عرض المشروع التمهيدي للقانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2011.

الوحدة: مليار دج

التعيين		2018	2019	النسب البنيوية	التغيرات (2019-2018)	
					بالقيمة	بالنسبة %
مديريات كبريات المؤسسات	الضريبة على أرباح الشركات	22,243	15,756	2,27	-6,487	-29,16
	الرسم على النشاط المهني	10,913	9,922	1,43	-0,991	-9,08
	الرسم على القيمة المضافة	306,364	308,688	44,55	2,324	0,76
	المجموع الفرعي (1)	**339,520**	**334,366**	**48,26**	**-5,154**	**-1,52**
المديريات الولائية للضرائب	الرسم على القيمة المضافة	53,684	30,578	4,41	-23,106	-43,04
	الضريبة على أرباح الشركات	3,962	4,122	0,59	0,160	4,04
	الرسم على النشاط المهني	2,404	2,772	0,4	0,368	15,31
	الرسم العقاري	0,002	0,003	0	0,001	50,00
	حقوق التسجيل	0,01	0,026	0	0,016	160,00
	المجموع الفرعي (2)	**60,062**	**37,501**	**5,41**	**-22,561**	**-37,56**
المديرية العامة للجمارك	الرسم على القيمة المضافة	189,692	125,772	18,15	-63,920	-33,70
	الحقوق الجمركية	219,17	195,212	28,18	-23,958	-10,93
	المجموع الفرعي (3)	**408,862**	**320,984**	**46,33**	**-87,878**	**-21,49**
المجموع العام = (1)+(2)+(3)		**808,444**	**692,821**	**100,00**	**-115,593**	**-14,30**

المصدر: المديرية العامة للضرائب والمديرية العامة للجمارك.

ومن حيث الشمول، فإن الإدارة الضريبية ليست لديها صورة دقيقة لجميع النفقات الجبائية الممنوحة من حيث الحوافز الجبائية، بحيث تكتفي بإحصاء هذه الإعفاءات فقط دون تحديد النفقات الجبائية المرتبطة بالنظام الاستثنائي نتيجة التأخر الذي عرفته إدارة الضرائب، في إنجاز نظام معلومات كامل ومدمج يشمل على مختلف التحفيزات الممنوحة.

تجدر الإشارة إلى أن مبلغ النفقات الجبائية المشار اليه أعلاه، والذي يستند على المعطيات المرسلة إلى المجلس من طرف المديرية العامة للضرائب ومديرية كبريات المؤسسات، لا يتطابق وذلك الوارد في تقرير عرض المشروع التمهيدي للقانون المتضمن تسوية الميزانية للسنة المالية 2019 الصادر عن وزارة المالية. إذ تشير هذه الوثيقة إلى مبلغ قدره 509 مليار دج.

ووفقا للهيكل المكلف بالتسيير للنفقات الجبائية، فإنه يمكن تبين وضعية النفقات الضريبية على النحو التالي:

أ) **على مستوى مديرية كبريات المؤسسات:** منحت هذه الأخيرة، مبلغا قدره 334,366 مليار دج، يتوزع حسب طبيعة الضرائب والرسوم على النحو التالي:

الوحدة: مليار دج

التعيين	2018	2019	التغيرات (2019-2018)	
			بالقيمة	بالنسبة %
الضريبة على أرباح الشركات	22,243	15,756	-6,487	-29,16
الرسم على القيمة المضافة	306,364	308,688	2,324	0,76
الرسم على النشاط المهني	10,913	9,922	-0,991	-9,08
المجموع (1)	**328,607**	**334,366**	**-5,154**	**-1,52**

المصدر: مديرية كبريات المؤسسات

ب) على مستوى المديريات الولائية للضرائب: بلغت الإعفاءات الممنوحة للسنة المالية من طرف مديريات الضرائب الولائية، مبلغا قدره 37,501 مليار دج، منها 30,578 مليار دج يتعلق بالرسم على القيمة المضافة (81,54%)، و4,121 مليار دج يخص الضريبة على أرباح الشركات (10,99%)، كما هو مفصل في الوضعية التالي:

الوحدة: مليار دج

التعيين	2018		2019		التطور النسبي (%)
	بالقيمة	النسبة البنيوية	بالقيمة	النسبة البنيوية	
الرسم على القيمة المضافة	53,684	89,38	30,578	81,54	-43,04
الضريبة على أرباح الشركات	3,962	6,60	4,122	10,99	4,04
الرسم على النشاط المهني	2,404	4,00	2,772	7,39	15,31
الرسم العقاري	0,002	0,00	0,003	0,01	50,00
حقوق التسجيل	0,01	0,02	0,026	0,07	160,00
المجموع	**60,062**	**100**	**37,501**	**100**	**-37,56**

المصدر: المديريات الولائية للضرائب

جـ) الإدارة الجمركية

بلغت تكلفة النفقات الجبائية الممنوحة من طرف الإدارة الجمركية في سنة 2019، مجموعا قدره 320,984 مليار دج، وقد شهدت بالمقارنة مع سنة 2018، انخفاضا بمعدل قدره 21,49%.

وتم تحديده هذا المبلغ بكل دقة من خلال نظام معلوماتي جمركي صارم (SIGAD) من خلال قاعدة لتسيير نظام الإعفاءات المتصلة بالواردات.

وتتعلق القيمة الناقصة التي خسرتها الخزينة العمومية جراء الإعفاءات الممنوحة، خاصة بـ:

- تطبيق اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي بمبلغ 134,382 مليار دج؛
- المزايا الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) بمجموع 134,517 مليار دج؛
- تطبيق اتفاق المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر بقيمة 23,562 مليار دج.

الجدول أدناه، يبين بالتفصيل للإعفاءات الجبائية حسب طبيعة الضرائب وحسب نظم مزايا الإعفاءات:

الوحدة: مليار دج

التعيين	2018			2019		
	الحقوق الجمركية	الرسم على القيمة المضافة	المجموع	الحقوق الجمركية	الرسم على القيمة المضافة	المجموع
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	76,742	132,471	209,213	46,139	88,378	134,517
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	0,006	0,035	0,041	0,028	0,025	0,053
اتفاقية التجارة التفضيلية الجزائرية التونسية	0,316	0,052	0,368	0,226	0,036	0,262
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	0,004	0,02	0,024	0,003	0,005	0,008
السلع الموجهة لصناعة الأدوية	11,56	15,243	26,803	12,245	15,926	28,171
منطقة التبادل العربي الحر	17,276	5,952	23,228	20,176	3,386	23,562
اتفاقيات الشراكة بموجب قانون التعدين	0,007	0,038	0,045	0,001	0,028	0,029
اتفاق الشراكة الجزائر-الاتحاد الأوربي	113,543	35,897	149,44	116,394	17,988	134,382
المجموع	**219,454**	**189,708**	**409,162**	**195,212**	**125,772**	**320,984**

المصدر: المديرية العامة للجمارك.

وتقدم وضعية الايرادات الجبائية المتوقعة وتلك المنجزة خلال السنة المالية 2019 من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم 01: إيرادات الميزانية لسنة 2019

طبيعة الإيرادات	التقديرات	الإنجازات	معدل الإنجاز	الفارق	
				بالقيمة	بالنسبة %
1. الموارد العادية					
1.1. الايرادات الجبائية					
حواصل الضرائب المباشرة	1 453 911 724 700,00	1 265 929 713 735,42	87,07	- 187 982 010 964,58	-12,93
حواصل التسجيل والطابع	108 548 222 800,00	83 702 636 954,66	77,11	- 24 845 585 845,34	-22,89
حواصل الرسوم على الأعمال	1 120 087 480 500,00	1 128 851 083 588,51	100,78	8 763 603 088,51	0,78
منها: الرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد	503 171 694 800,00	521 357 593 956,53	103,61	18 185 899 156,53	3,61
حواصل الضرائب غير المباشرة	10 000 000 000,00	5 230 126 677,94	52,30	- 4 769 873 322,06	-47,70
حواصل الجمارك	348 870 663 000,00	365 504 717 372,21	104,77	16 634 054 372,21	4,77
مجموع فرعي (1) الإيرادات الجبائية	**3 041 418 091 000,00**	**2 849 218 278 328,74**	**93,68**	**- 192 199 812 671,26**	**-6,32**
2.1. الايرادات العادية					
مداخيل وعائدات الأملاك الوطنية	29 000 000 000,00	49 158 140 236,93	169,51	20 158 140 236,93	69,51
حواصل مختلفة للميزانية	123 000 000 000,00	150 728 241 053,43	122,54	27 728 241 053,43	22,54
الايرادات النظامية	20 000 000,00	22 487 560,00	112,44	2 487 560,00	12,44
مجموع فرعي (2) الإيرادات العادية	**152 020 000 000,00**	**199 908 868 850,36**	**131,50**	**47 888 868 850,36**	**31,50**
3.1. الايرادات الأخرى					
الايرادات الاستثنائية	600 000 000 000,00	1 027 031 002 755,11	171,17	427 031 002 755,11	71,17
مجموع فرعي (3) الإيرادات الأخرى	**600 000 000 000,00**	**1 027 031 002 755,11**	**171,17**	**427 031 002 755,11**	**71,17**
مجموع الموارد العادية (1)	**3 793 438 091 000,00**	**4 076 158 149 934,21**	**107,45**	**282 720 058 934,21**	**7,45**
الجباية البترولية (2)					
الجباية البترولية	2 714 469 557 300,00	2 518 488 367 294,78	92,78	- 195 981 190 005,22	-7,22
مجموع الايرادات العامة (1) +(2)	**6 507 907 648 300,00**	**6 594 646 517 228,99**	**101,33**	**86 738 868 928,99**	**1,33**

المصدر: وزارة المالية.

الفصل الثالث :نفقات الميزانية

فيما يخص التنفيذ، بلغت نفقات الميزانية 8.035,056 مليار دج، منها 4.768,391 مليار دج بعنوان ميزانية التسيير و3.266,665 مليار دج بالنسبة لميزانية التجهيز. بالإضافة إلى أنه تم تسجيل نفقات غير متوقعة بمبلغ 16,905 مليار دج، ليبلغ إجمالي النفقات 8.051,962 مليار دج.

استحوذت نفقات المستخدمين (50,34%) والنفقات المتعلقة بالتدخلات العمومية (30,90%) على معظم النفقات. وقد كشفت عملية تقييم شروط اعداد وتنفيذ ميزانية التسيير، عن وجود نقائص متكررة، متصلة على وجه الخصوص بعدم التحكم في الاحتياجات، التي تولدت عنها تعديلات خلال السنة المالية بنقل وتحويل الاعتمادات، فضلا عن وجود ديون معتبرة لا تخلو من عواقب على استدامة التأطير الميزانياتي المتعدد السنوات وكذا احترام مبادئ قانون الميزانية.

وقد بلغت الإنجازات فيما يخص التحويلات الاجتماعية، مجموعا قدره 1.796,851 مليار دج، وهو ما يمثل نسبة 8,80% من الناتج المحلي الخام، مسجلة ارتفاعا بنسبة 2,93% مقارنة بسنة 2018. وتم تخصيص حصة معتبرة من هذه الاعتمادات لتحسين الظروف المعيشية للفئات السكانية المحرومة، ودعم الأسر (26,91%)، والسكن (23,06%) والصحة (21,12%).

ويستدعي تنفيذ هذه المهمة الموكلة للدولة بعض الملاحظات المتعلقة بتسيير المساهمات والإعانات الممنوحة لمختلف المؤسسات والهيئات العمومية، مثل تعميم الدعم لكل فئات المجتمع، وعدم وجود سياسة دعم محددة الأهداف، وانعدام الفعالية والنجاعة في استخدام هذه المساهمات (تكاليف الخدمة العمومية غير موحدة، والتبذير وتحويل الدعم لأغراض أخرى غير التي منحت من أجلها).

كذلك، استكمل تحليل ميزانية التسيير موضوع العرض عن طريق تقييم نظامية الميزانية والمحاسبة. ونتج عن ذلك وجود بعض الفوارق مقارنة بمبدئي السنوية والتخصص ولكن أيضا فيما يتعلق بمبادئ التسيير الحسن لتراخيص الميزانية من حيث الصدقية والاستدامة.

وفيما يخص ميزانية التجهيز، فقد بلغت الاعتمادات المخصصة لهذه السنة، مجموعا قدره 3.602,681 مليار دج، مسجلة مقارنة بسنة 2018، انخفاضا بنسبة 10,90%. وقد عرفت الاعتمادات المرصودة، والبالغة 3.266,666 مليار دج، انخفاضا قدره 686,623 مليار دج مقارنة بسنة 2018، أي بنسبة 17,37%.

وسجلت استهلاكات إعتمادات الدفع المرصودة معدلا معتبرا، وصل إلى 85,79%.

كما بلغت اعتمادات الدفع للمخططات البلدية للتنمية، مجموعا قدره 125,937 مليار دج، منها 100 مليار دج بعنوان سنة 2019، والتي نفذت في حدود 67,41%، أي استهلاك إجمالي قدره 84,899 مليار دج من مجموع الاعتمادات. ويتسم تسييرها بوجود العديد من النقائص التي تؤثر سلبا على التنمية المستدامة للجماعة المحلية وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

تشكل الاعتمادات المنصوص عليها في قانون المالية للشطر الأول من النفقات المتوقعة المحددة بعنوان التأطير الميزانياتي المتوسط الأجل الذي يغطي الفترة الممتدة من 2019 إلى 2021، والتي تم فيها تحديد التقديرات فيما يخص نفقات التسيير والتجهيز على النحو التالي:

الوحدة: مليار دج

الطبيعة	2019	2020	2021
نفقات التسيير	4.954	4.864	4.921
نفقات التجهيز	3.602	2.940	2.970
المجموع	**8.556**	**7.804**	**7.891**

يتم تحديد عتبات الإنفاق السنوي في نهج يهدف إلى توحيد التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية لضمان استدامة النفقات، وتحفيز النشاط الاقتصادي واستعادة توازن الميزانية العامة للدولة على المدى المتوسط.

وقد بلغت الإعتمادات المفتوحة بعنوان الميزانية العامة للدولة حسب قانون المالية لسنة 2019، مبلغا قدره 8.557,158 مليار دج، مسجلة بالمقارنة مع السنة المالية 2018، انخفاضا قدره 70 مليار دج (0,82%). وتتوزع بنحو 4.954,476 مليار دج (57,90%) على ميزانية التسيير، مقابل 3.602,682 مليار دج (42,10%) لميزانية التجهيز، أي عجز تقديري وصل الى 2.049,25 مليار دج (9,46% من الناتج الداخلي الخام)، ومن ثم انخفاضا بنحو 0,83 نقطة مئوية مقارنة مع السنة السابقة.

وتمثل نفقات الميزانية المنجزة في نهاية سنة 2019، مبلغا اجماليا قدره 8.035,057 مليار دج، منها 4.768,391 مليار دج (59,34%) بالنسبة للتسيير و3.266,666 مليار دج (40,66 %) فيما يخص التجهيز. كما سجلت سنة 2019، نفقات غير متوقعة قدرها 16,906 مليار دج، ليصل مجموع النفقات إلى 8.051,963 مليار دج.

كذلك، فإن تنفيذ ميزانية الدولة في شقيها المتعلقين بالتسيير والتجهيز، ترجم بمعدلات استهلاك للاعتمادات المخصصة التي بلغت على التوالي 96,24% و70,79%.

1. نفقات التسيير

سيتم التطرق لهذا القسم من خلال جانبين رئيسين يتقدمها عرض تحليلي للاعتمادات لسنة 2019، وتقييم نظامية الميزانية والمحاسبة.

1.1. العرض التحليلي

حسب قانون المالية لسنة 2019، فقد خصص لميزانية التسيير اعتمادات مراجعة بنحو 4.954,476 مليار دج، منها 4.442,456 مليار دج (89,67%) فيما يتعلق بالدوائر الوزارية و512,019 مليار دج (10,33%) في إطار ميزانية التكاليف المشتركة. وبالمقارنة مع سنة 2018، سجلت هذه الاعتمادات، زيادة قدرها 370,014 مليار دج، أي بنسبة 8,07%.

وقد سجلت الاعتمادات المفتوحة لفائدة الدوائر الوزارية والبالغة 4.276,292 مليار دج، ارتفاعا من خلال التحويلات المنفذة من ميزانية التكاليف المشتركة، لتصل في نهاية السنة المالية إلى 4.442,456 مليار دج (+ 166,164 مليار دج)، أي ما يعادل نسبة 3,89%. وفيما يتعلق بالاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التكاليف المشتركة البالغة 678,184 مليار دج، فقد سجلت من جهتها انخفاضا تبعا لهذه التحويلات، لتصل الى 512,019 مليار دج. والجدول أدناه، يبين وضعية الاعتمادات المفتوحة والمراجعة، وكذلك النفقات المنجزة بعنوان السنة المالية 2019:

الوحدة: مليار دج

التعيين	الدوائر الوزارية	ميزانية التكاليف المشتركة	المجموع
الاعتماد الأولي	4.276,292	678,184	4.954,476
التغيرات	+166,164	-166,164	
الاعتماد المراجعة	4.442,456	512,019	4.954,477
الاعتمادات المستهلكة	4.348,622	419,769	4.768,391
الرصيد	**93,834**	**92,250**	**186,085**

وفيما يلي عرض مفصل للاعتمادات، وكذلك الاستهلاكات حسب العناوين والأقسام:

1.1.1. أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات (العنوان الأول)

استهلكت الاعتمادات المفتوحة الخاصة بتسديد الدين العمومي والبالغة 153,085 مليار دج، في حدود 166,336 مليار دج، أي بنسبة 108,66% (+13,25 مليار دج)، وبالمقارنة مع سنة 2018، ارتفعت هذه الاستهلاكات بنسبة 12,72%.

وقد شهد القسمان الأول والثاني المتعلقان بالدين الداخلي القابل للإهتلاك والدين العائم، تسجيل تجاوزا للاعتمادات المخصصة بمعدل بلغ على التوالي 147,07% و119,16%.

- **الدين الداخلي القابل للاهتلاك (القسم الأول)**

عرفت الاعتمادات المسجلة في هذا القسم والبالغة 2,30 مليار دج، استهلاكات في حدود 3,382 مليار دج (+ 147,07%)، مسجلة بالمقارنة مع سنة 2018، ارتفاعا قدره 0,103 مليار دج (+ 3,14%). وتتعلق الفائدة المدفوعة بالدائنين الرئيسين التالين:

الدائن	المبالغ (دج)
الدين الياباني	14.884.096,29
دين أبو ظبي	6.837.361,48
الصندوق السعودي للتنمية	72.213.057,85
قروض مملكة بلجيكا	70.759.875,93
وكالة التعاون الفرنسية	222.726.526,37
بنك التنمية الإفريقي	1.930.069.937,68

- **الديون العائمة (القسم الثاني)**

سجلت الاعتمادات الموجهة للديون العائمة (سندات الخزينة والتجهيز) والبالغة 92,70 مليار دج، استهلاكات قدرها 110,463 مليار دج، أي بنسبة 119,16%، مسجلة بالمقارنة مع السنة السابقة لها، زيادة قدارها 12,55% (+12,319 مليار دج).

وقد شملت الفوائد المدفوعة على وجه الخصوص: أذونات الخزينة المعروضة للمزاد العام بمبلغ قدره 60,142 مليار دج، وأذونات الخزينة على القروض الوطنية للنمو الاقتصادي بـ 16,403 مليار دج، وسندات إعادة شراء ديون بنك الجزائر الخارجي الخاصة بالمؤسسة العمومية الاقتصادية للحديد والصلب بالحجار بـ 15,119 مليار دج. بينما بلغت الخسائر الناجمة عن التنازل عن سندات الخزينة مبلغا قدره 18,951 مليار دج.

وتجدر الإشارة إلى أنه بموجب المقرر رقم 445 المؤرخ في 12 سبتمبر سنة 2019 الصادر عن المديرية العامة للخزينة، فقد بلغت الديون المحولة والملتزم بها من المؤسسة العمومية الاقتصادية سيدار بالحجار، مجموعا قدره 103.751 مليار دج.

- **المعاشات العسكرية (القسم الثالث)**

سجلت الاعتمادات المخصصة والبالغة 32 مليار دج، وبالمقارنة مع سنة 2018، ارتفاعا قدره 8 مليار دج، أي بنسبة 33,33%. وقد حولت هذه الاعتمادات بالكامل إلى صندوق التقاعد العسكري.

- **النفقات المحسومة من الايرادات (القسم الخامس)**

سجلت المخصصات الخاصة بهذا القسم والبالغة 26,085 مليار دج، نفقات بنحو 20,49 مليار دج، أي بمعدل انجاز قدره 78,55%. وقد غطت هذه النفقات، أساسا التخفيضات على مداخيل الضرائب المباشرة المحصلة لفائدة الدولة (3,652 مليار دج) والتسديدات المباشر للرسم على القيمة المضافة (16,667 مليار دج).

2.1.1. مخصصات السلطات العمومية (العنوان الثاني)

حولت الاعتمادات المخصصة للعنوان الثاني "السلطات العمومية" والمحددة بموجب قانون المالية لسنة 2019، بمبلغ قدره 21,989 مليار دج، بالكامل إلى مختلف الهيئات المستفيدة، والتي عرفت بالمقارنة مع سنة 2018، زيادة قدرها 52,04%. وقد توزعت هذه الإعتمادات بين مختلف الهيئات المدرجة في هذا العنوان على النحو التالي:

- ✓ المجلس الشعبي الوطني: 6 مليار دج؛
- ✓ الأعباء الأخرى للسلطات العمومية: 807 مليون دج؛

- ✓ المجلس الدستوري: 799,241 مليون دج؛
- ✓ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: 465 مليون دج؛
- ✓ مجلس المحاسبة: 1,168 مليار دج؛
- ✓ المحكمة العليا: 1,858 مليار دج ؛
- ✓ مجلس الأمة: 2,425 مليار دج؛
- ✓ المجلس الإسلامي الأعلى: 146 مليون دج؛
- ✓ المجلس الأعلى للغة العربية: 140 مليون دج؛
- ✓ مجلس الدولة: 631 مليون دج؛
- ✓ المجلس الأعلى للقضاة: 17 مليون دج.
- ✓ الهيئة العليا لمراقبة الانتخابات: 7,336 مليار دج؛
- ✓ المجلس الوطني لحقوق الإنسان: 197,079 مليون دج.

3.1.1. النفقات المتعلقة بوسائل المصالح (العنوان الثالث)

تمثل الاعتمادات المراجعة المخصصة للعنوان الثالث "وسائل المصالح" الجزء الأكبر من ميزانية التسيير بمبلغ قدره 3.271,173 مليار دج، أي ما يعادل نسبة 66,02%، مقابل 66,43% في سنة 2018 و69,10% في سنة 2017. وقد سجلت هذه الإعتمادات مقارنة مع سنة 2018، نموا قدره 7,41% (+225,571 مليار دج).

وقد بلغت النفقات، ما مجموعه 3.106,533 مليار دج، أي بنسبة تنفيذ قدرها 94,97%. حيث استحوذت نفقات المستخدمين على النسبة الأكبر منها (77,27%)، بينما يتوزع الباقي على اعانات التسيير (15,90%)، والأدوات وتسيير المصالح (3,89%)، والنفقات المختلفة (2,68%)، وأخيرا أشغال الصيانة (0,26%).

- **نفقات المستخدمين (القسم الأول والثاني والثالث)**

بلغت الاعتمادات المراجعة الموجهة لتغطية أعباء المستخدمين بما فيها المعاشات والمنح والتكاليف الاجتماعية، مجموعا قدره 2.462,349 مليار دج، أي بنسبة 49,70% من ميزانية التسيير، مقابل 51,22% في سنة 2018.

وشهدت السنة المالية 2019 فتح 32.854 منصب مالي، منها 19.958 منصبا في التربية الوطنية، 7.200 منصبا لقطاع الصحة و4.346 منصبا لسلك الأمن الوطني.

وبأخذ في الحسبان المناصب الجديدة، فقد وصل العدد الإجمالي للمناصب المالية المفتوحة إلى 2.239.918 منصبا، مقابل 2.210.491 منصبا سنة 2018.

وقد سجلت النفقات المنجزة، والبالغة 2.400,356 مليار دج، زيادة طفيفة، وذلك بالمقارنة مع سنة 2018 (+ 4,98%)، بينما وصل معدل التنفيذ الى 97,48%، مقابل 97,37% في سنة 2018 و96,58% في سنة 2017.

كذلك، فقد ارتفع تعداد الوظيف العمومي بمعدل 1,63% (+35.754 منصبا)، ليصل التعداد الاجمالي الى 2.228.026 منصبا (1.835.382 عونا مرسما و392.644 عونا متعاقدا) مقابل 2.192.272 عونا في سنة 2018.

وعلى غرار السنة السابقة، فإن الحصة الأكبر من النفقات كانت من نصيب وزارة الدفاع الوطني بنسبة 45,19% (1.048,696 مليار دج)، تليها وزارة التربية الوطنية بـ 27,77% (666,527 مليار دج)، ثم وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بـ 13,42% (322,145 مليار دج)، منها ما نسبته 75,67% تتعلق بالمديرية العامة للأمن الوطني.

وقد شغل قطاع الصحة 1.953 منصبا من إجمالي 7.859 منصبا مفتوحا، أي بمعدل شغور 1,7% بما يوافق 5.591 منصبا.

وسجل قطاع التعليم العالي، توظيف 4.654 أستاذا وعونا، أي بمعدل شغور 6%، بما يوافق 12.738 منصبا، مقابل 17.392 منصبا في سنة 2018.

وقد وظف في قطاع التربية الوطنية 17.898 أستاذا، منهم 7.129 من خريجي المدارس العليا، مسجلا معدل شغور قدره 5,49% من مجموع 752.650 منصبا ماليا مفتوحا، مقابل 66.270 منصبا شاغرا في سنة 2018 (9%).

وتحدد المناصب الشاغرة على مستوى هيئة التدريس بالنظر إلى خصوصية أحكام القانون الأساسي الخاص بأسلاك التربية، ولاسيما على مستوى الرتب المعنية بالتوظيف الداخلي أو الترقية في أغلبية الرتب. وينتج عن عمليات التوظيف هذه، شغور الرتب الأصلية إلى غاية التوظيف الجديد فيها، فضلا عن شغور الرتبة الجديدة (موضوع الترقية) إلى غاية نهاية التكوين والذي يدوم حوالي سنة كاملة.

وفيما شغل قطاع الداخلية 2.369 منصبا، مما جعل عدد المناصب الشاغرة تنخفض من 101.997 منصبا في سنة 2018 إلى 99.628 في سنة 2019، أي نسبة شغور بلغت على التوالي 25% و24%.

وتتواجد المناصب الشاغرة بشكل رئيسي على مستوى المناصب العليا والأسلاك الخصوصية والتي قد تؤثر على مستوى تأطير المصالح، لا سيما في مجال التخطيط والبرمجة والتوجيه.

وعلى الرغم من تحديد الاعتمادات للمناصب المفتوحة بمتوسط لا يتعدى 5% من متوسط الراتب، فإن الرصيد المتبقي بعنوان نفقات المستخدمين، والبالغ 61,993 مليار دج، يمثل مستوى 33,31% من الرصيد الإجمالي المتبقي من ميزانية التسيير.

- **نفقات الادوات وتسيير المصالح (القسم الرابع)**

عرفت الاعتمادات المراجعة المخصصة لهذا القسم، والبالغة 113,629 مليار دج، استهلاكات قدرها 120,711 مليار دج، أي بنسبة 106,23% (+7,081 مليار دج). ويفسر هذا التجاوز بالخصم التلقائي الذي تم إجراؤه على حسابات مختلف الدوائر الوزارية وتحميله على أبواب النفقات القضائية – أتعاب الخبرة – التعويضات المستحقة على الدولة (34-97 و34-98). وبالمقارنة مع السنة المالية 2018، فقد سجل هذا القسم، انخفاضا طفيفا بما يمثل نسبة 1,68%، أي ما يعادل 2,068 مليار دج. وقد اجريت هذه التخفيضات في إطار تدابير ترشيد النفقات المتعلقة بتسيير المصالح المتخذة منذ السنة المالية 2014 بهدف التحكم في الإنفاق وتوطيد التوازن المالي الداخلي والخارجي للبلاد.

- **أشغال الصيانة (القسم الخامس)**

استعملت المخصصات الممنوحة، والبالغة 8,719 مليار دج، في حدود 8,204 مليار دج، أي بنسبة 94,10% مقابل 91,83% في سنة 2018.

وقد عرفت الاعتمادات بالمقارنة مع سنة 2018، ارتفاعا ضئيلا بمبلغ قدره 0،211 مليار دج، أي بمعدل 2,47%.

- **إعانات التسيير (القسم السادس)**

بلغ مجموع إعانات التسيير الممنوحة للمؤسسات ذات الطابع الإداري والخاضعة لوصاية مختلف الدوائر الوزارية، مجموع قدره 494,383 مليار دج. وقد استهلكت هذه الإعتمادات في حدود 493,863 مليار دج، أي بنسبة 99,89%. وبالمقارنة مع سنة 2018، عرفت هذه النفقات، ارتفاعا بنسبة 4,34%، بما يوافق مبلغ قدره 20,552 مليار دج.

وقد استفادت المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي من الحصة الأكبر، بلغت نسبتها 69,60% (343,717 مليار دج)، تليها تلك الموضوعة تحت وصاية وزارة التكوين والتعليم المهنيين، بمبلغ قدره 45,166 مليار دج (9,15%)، بينما استفادت المؤسسات التابعة لوزارة التربية الوطنية من مبلغ 27,821 مليار دج (5,63%).

- **النفقات المختلفة (القسم السابع)**

استهلكت الاعتمادات المراجعة المخصصة لهذا القسم، والبالغة 192.091 مليار دج، في حدود 83,397 مليار دج، أي بمعدل 43,42%. وقد سجلت النفقات بالمقارنة مع سنة 2018 (94,816 مليار دج)، انخفاضا قدره 12,04% و30,7% بالمقارنة بسنة 2017 (120,337 مليار دج). ويرجع ضعف الاستهلاكات إلى تدابير تسقيف النفقات المتعلقة بتنظيم الملتقيات.

وقد عادت النسبة الكبرى من النفقات الى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بحصة قدرها 62,91%، تليها وزارة الدفاع الوطني (18,27%)، وميزانية الأعباء المشتركة (4,74%)، والاتصال (3,84%)، والموارد المائية (3,14%)، والثقافة (1,66%) ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي (0,014%).

وتغطي نفقات وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، أساسا الإعانة الموجهة بالكامل إلى صندوق التضامن للجماعات المحلية (حساب التخصيص الخاص قم 320-020)، بمبلغ قدره 35,121 مليار دج، مسجلة مقارنة بسنة 2018، انخفاضا قدره 36,45%، وكذلك تمويل عملية إعادة انتشار أعوان الحرس البلدي بنفس المبلغ المقيد في سنة 2018، أي بمبلغ 5 مليار دج، ومصاريف تحضير وتنظيم الانتخابات بـ 7,719 مليار دج.

وبالنسبة لوزارة الاتصال، فإن النفقات تتعلق، أساسا بالمخصصات المقدمة إلى المؤسسة الوطنية للتلفزيون لاقتناء حقوق بث مباريات كأس الأمم الإفريقية بمبلغ 2,26 مليار دج وكذلك المصاريف المتعلقة بالانتخابات بـ 0,194 مليار دج.

أما وزارة الموارد المائية، فقد خصصت النفقات للتكفل بأجور أعوان الأمن المكلفين بحراسة الموقع الاستراتيجية (الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات، الديوان الوطني للتطهير، الجزائرية للمياه)، بمبلغ قدره 3,289 مليار دج.

4.1.1. التدخلات العمومية (العنوان الرابع)

لا يزال العنوان المتعلق بالتدخلات العمومية يحتل المركز الثاني من حيث حجم اعتمادات الميزانية بعد العنوان 3 "وسائل المصالح". إذ بلغت الاعتمادات المراجعة المخصصة بعنوان هذا العنوان في سنة 2019، مبلغا قدره 1.508,228 مليار دج، أي بنسبة 30,44%، مقابل 29,62% في سنة 2018.

ويعكس حجم الإعتمادات المخصصة لمختلف الهيئات، أهمية الدعم الموجه إلى: المواد الغذائية الأساسية (الحبوب، الحليب، زيت المائدة، السكر)، والطاقة (الكهرباء، الغاز) والماء والتدخلات الأخرى الخاصة بتغطية بعض نفقات قطاع الصحية والتربية الوطنية، وكذلك التكفل بمختلف الأنشطة الاجتماعية ودعم آليات خلق مناصب الشغل.

وقد كانت استهلاكات المخصصات الممنوحة سنة 2019، في حدود 1.473,533 مليار دج، أي بنسبة 97,70%، مقابل 98,77% في سنة 2018.

وتتوزع النفقات، أساسا بين النشاط الاجتماعي " المساعدة والتضامن "، بمبلغ قدره 1.025,187 مليار دج (69,57%)، والنشاط الاقتصادي بـ 418,871 مليار دج (28,43%)، والنشاط الدولي بـ 16,208 مليار دج (1,10%) وأخيراً النشاط التربوي والثقافي بـ 13,263 مليار دج (0,90%).

- **النشاط الاجتماعي: المساعدة والتضامن (القسم السادس)**

بلغ حجم الاعتمادات المراجعة المخصصة للنشاط الاجتماعي "مساعدة وتضامن"، مجموعا قدره 1.047,377 مليار دج، والتي شهدت بالمقارنة مع سنة 2018(927,998 مليار دج)، ارتفاعا بنسبة 12,86%، وبالمقارنة مع سنة 2017 (898,481 مليار دج)، ارتفاعا قدره 16,57%.

ويشمل هذا المبلغ التخصيصات المالية الممنوحة من طرف الدولة من أجل التكفل بالآليات والتدابير الموضوعة، لا سيما في ميدان التضامن والمساعدة الاجتماعية لصالح الطبقات الاجتماعية المعوزة.

وقد بلغت النفقات المنجزة، مجموعا قدره 1.025,187 مليار دج، أي بنسبة 97,88%، مقابل 99% في سنة 2018.

وشملت تغطية هذه النفقات، أساسا المساهمات الموجهة لتسيير المؤسسات الصحية بنسبة 31,47% (مقابل 35,05% في سنة 2018)، والتكفل بالمعاشات لصالح المجاهدين بـ 18,85% (مقابل 23,41% في سنة 2018)، والنفقات المتصلة بإعادة تقييم معاشات التقاعد بـ 9,51% (مقابل 6,87% في سنة 2018)، والمساهمات في الصندوق الوطني الاحتياطي للتقاعد والمنح العائلية للقطاع الاقتصادي مخصومة من ميزانية الأعباء المشتركة بـ 17,03% (مقابل 7,67% في سنة 2018)، وتعويض فارق السعر عن حجم المياه المنتجة من طرف محطات تحلية مياه البحر بـ 4,29% (مقابل 4,87% في سنة 2018)، والأنشطة المنفذة من طرف وزارة التضامن الوطني، الأسرة وقضايا المرأة [25] بمعدل 4,29% (مقابل 4,89% في سنة)2018.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد بلغت النفقات المنجزة فيما يتعلق بالعلاوة الخاصة بالتمدرس وتسديد المصاريف المتصلة بمجانية الكتاب المدرسي لفائدة التلاميذ المعوزين، مجموعا قدره 20,772 مليار دج، بما يوافق 2,03%.

[25] الباب 46-05 مساهمة في وكالة التنمية الاجتماعية (26,234 مليار دج).
الباب 46-09 مخصصات الصندوق الخاص بالتضامن الوطني المتعلق بتدابير تطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية (1 مليار دج).
الباب 46-10 الطفولة المسعفة وحماية الطفولة (0,120 مليار دج).
الباب 46-15 معاشات ومنح موجهة لذوي الإعاقة بنسبة 100 % (16,404 مليار دج).

- **النشاط الاقتصادي (القسم الرابع)**

بلغت الاعتمادات المراجعة الممنوحة بعنوان سنة السنة المالية 2019 والخاصة بالنشاط الاقتصادي، مبلغا قدره 427,227 مليار دج، والتي شهدت بالمقارنة مع سنة 2018، زيادة قدرها9,32 % (+36,436 مليار دينار). وقد سجلت الاعتمادات، استهلاكات بنحو 418,871 مليار دج، أي بنسبة 98,04%، مقابل 98,55% مقارنة بسنة 2018.

وتمثل المساهمات الموجهة للديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته (ONIL) وكذا الديوان الوطني المهني للحبوب (OAIC) التابعين لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، والمتصلة بتعويض الفارق في سعر تكلفة المواد الأولية الموجهة لإنتاج الحليب المبستر والخبز في إطار دعم أسعار الحليب والقمح، الحصة الأكبر التي وصلت نسبتها إلى 48,78% (ما يعادل 204,313 مليار دج مقابل 210,958 مليار دج في سنة 2018).

ويغطي هذا الجزء، أيضا المساهمات الممنوحة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري (EPIC) في إطار تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بتبعات الخدمة العمومية. والتي عادت الحصة الأكبر منها إلى المؤسسات التابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي (الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وجهاز دعم الإدماج المهني) بنسبة 18,27%، ما يعادل 76,518 مليار دج (مقابل 44,618 مليار دج سنة 2018)، منها 73,10 مليار دج خاصة بجهاز دعم الادماج المهني.

أما باقي المخصصات، فقد استفادت منها المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري التابعة لوزارة الأشغال العمومية والنقل بنسبة 7,14% (29,90 مليار دج)، و الموجهة لكل من الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية والخطوط الجوية الجزائرية التي بلغت على التوالي 3,8 مليار دج و26,10 مليار دج، وكذلك إلى المؤسسات التابعة لقطاع الاتصال بمبلغ إجمالي قدره 20,055 مليار دج (4,79%)، لا سيما المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري (7,419 مليار دج)، والمؤسسة العمومية للإذاعة المسموعة (5,620 مليار دج) ومؤسسة البث الإذاعي والتلفزي الجزائري (5,016 مليار دج).

- **النشاط التربوي والثقافي (القسم الثالث)**

على الرغم من ارتفاع الاعتمادات المخصصة للنشاط التربوي والثقافي مقارنة بالسنة المالية 2018، والتي عرفت المخصصات المرتبطة بها، زيادة طفيفة بنسبة 5,89%، منتقلة من 15,360 مليار دج إلى 16,266 مليار دج. غير أن هذا القسم، سجل انخفاضا معتبرا مقارنة بالمخصصات الممنوحة خلال سنتي 2015 و2016، لا سيما ما تعلق بحجم العمليات المخصصة للتكوين وتحسين مستوى أعوان الإدارة.

وقد نتج هذا الانخفاض جراء تطبيق المذكرة التوجيهية المتعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية والميزانية العامة للدولة لسنة 2019، الصادرة عن وزارة المالية، التي حصرت هذا النوع من النفقات على منتجات التكوين الموقوفة بتاريخ 31 ديسمبر 2018 والترقيات القانونية.

وقد قيدت النفقات المقبولة، والبالغة 13,264 مليار دج (ما يمثل نسبة 81,54% من الاعتمادات، مقابل 92,28% سنة 2018) في حدود 28,12%(3,729 مليار دج) لفائدة قطاع التربية الوطنية بغية التكفل بالنشاطات التي تغطي بالخصوص تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية (بمبلغ 2,767 مليار دج)، والنشاطات التربوية لصالح المهاجرين (بمبلغ 0,400 مليار دج)، وتحسين مستوى الموظفين المنظم على مستوى الولايات والتكوين المسبق قبل الترقية (بمبلغ 0,562 مليار دج).

كما شملت باقي النفقات مصاريف التكوين الملتزم بها من طرف مختلف الدوائر الوزارية، منها 4,157 مليار دج مخصصة للتكوين بالخارج (31,34% من النفقات).

- **النشاط الدولي (القسم الثاني)**

شهدت الاعتمادات الموجهة للنشاط الدولي بعنوان سنة 2019، انخفاضا معتبرا بنسبة 36,50% مقارنة بسنة 2018، منتقلة من 23,362 مليار دج إلى 17,12 مليار دج، وانخفاضا بنسبة 31,19% مقارنة بسنة 2017 (7,758 مليار دج).

أما بالنسبة للنفقات، فقد بلغت 16,208 مليار دج، أي بنسبة 94,68% من الاعتمادات المخصصة، مقابل 97,88% في سنة 2018.

كما استفادت التدخلات الموجهة بالخصوص لتمويل النفقات المرتبطة بالالتزامات القانونية والطوعية المتعلقة بنشاطات وزارة الشؤون الخارجية في حدود 76,75%(بمبلغ 12,44 مليار دج) من انجازات 2019، والتي وجهت خصيصا للتكفل بمختلف نشاطات الدولة في إطار التعاون الدولي (بمبلغ 7,267 مليار دج)، فضلا عن مساهمتها في الهيئات الدولية (بمبلغ 5,172 مليار دج).

وبالإضافة إلى ذلك، دفعت المديرية العامة للعلاقات الخارجية التابعة لوزارة المالية، مبلغا قدره 2,264 مليار دج كمساهمة للجزائر في المنظمات المالية الدولية.

بنية نفقات التسيير حسب العنوان

العنوان	الباب	الاعتمادات بالمراجعة بعنوان قانون المالية 2019		الاعتمادات المستهلكة 2019	
		بالقيمة	بالنسبة %	بالقيمة	بالنسبة%
الأول	الدين العمومي	153 085 000 000,00	3,09	166.335.970.709,90	3,49
الثاني	السلطات العمومية	21 989 737 000,00	0,44	21.989.737.000,00	0,46
الثالث	وسائل المصالح	3 271 173 315 800,00	66,02	3.106.532.965.361,58	65,15
الرابع	التدخلات العمومية	1 508 228 483 200,00	30,44	1.473.532.671.476,49	30,90
المجموع العام		**4 954 476 536 000,00**	**100**	**4 768 391 344 547,07**	**100**

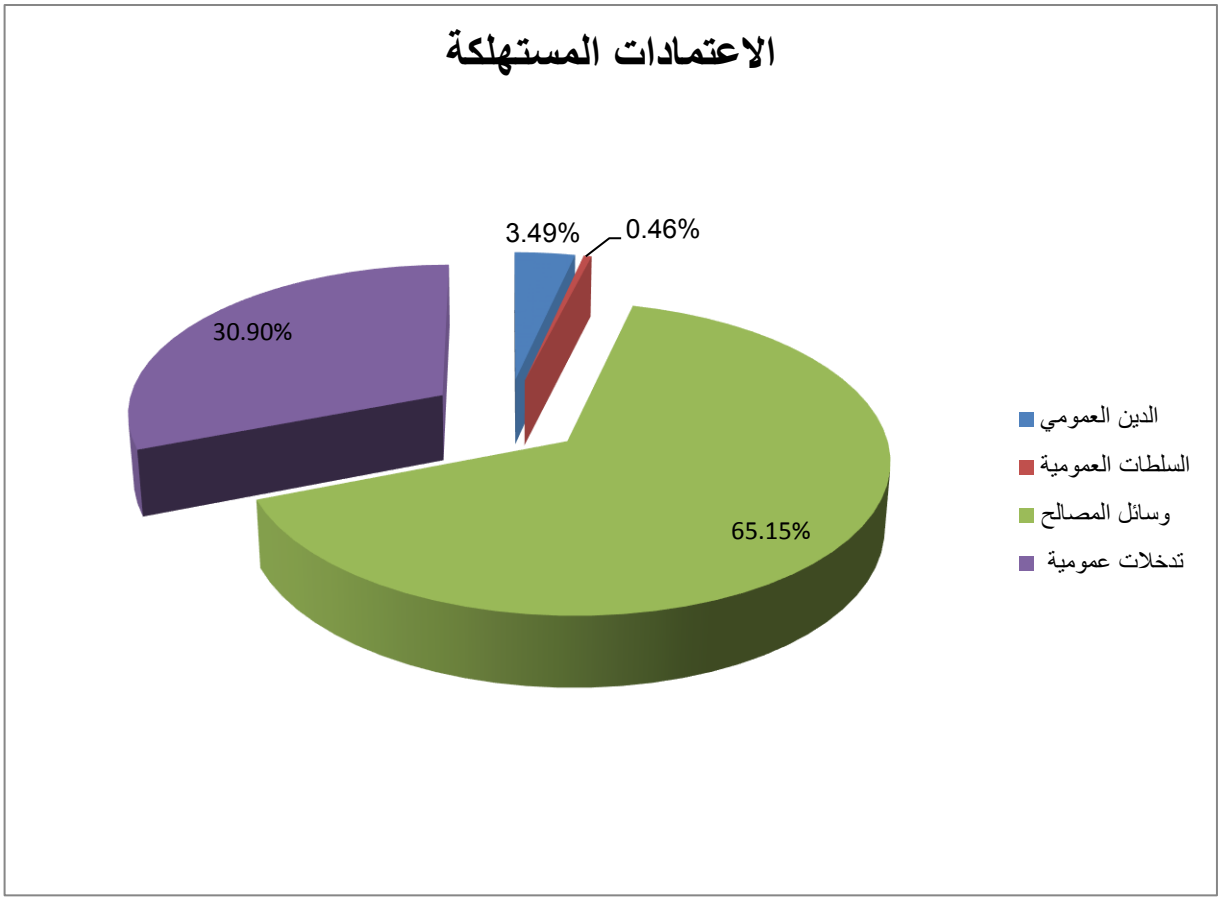

1.1.5. تحليل التحويلات الاجتماعية

تمثل التحويلات الاجتماعية جزءا معتبرا من الميزانية العامة للدولة، والتي تمول مخصصاتها العديد من أبواب الميزانية، وخاصة التدخلات العمومية، وأيضا إعانات التسيير، ومصاريف المستخدمين (مثل المنح العائلية، المساهمات في الخدمات الاجتماعية)، وكذلك بعض حسابات التخصيص الخاص (لا سيما الصندوق الوطني للسكن).

ويتضح من تقرير عرض المشروع التمهيدي لقانون الميزانية لسنة 2019، والصادر عن وزارة المالية، بلوغ التحويلات الاجتماعية، مبلغا قدره 1.815,509 مليار دج، أي بنسبة 8,89% من الناتج الداخلي الخام و22,59% من الميزانية العامة للدولة.

وبلغت النفقات التي قام مجلس المحاسبة بإعادة تشكيلها، مجموعا قدره 1.796,851 مليار دج، وهي تمثل نسبة 22,32% من نفقات الميزانية العامة للدولة و8,80% من الناتج الداخلي الخام.

وقد قسمت هذه النفقات حسب الفصول الخاصة بها على النحو التالي:

الوحدة: مليار دج

الفصول	الإعتمادات المراجعة	الإنجازات	معدل الاستهلاك %
دعم السكن	**414,99**	**414,339**	**99,84**
السكنات العمومي الإيجاري	267,606	266,956	99,76
السكن المدعم	147,384	147,384	100
أ-السكن الريفي	51,529	51,529	100
ب-الترقية المدعمة	9,135	9,135	100
جـ-البيع بالإيجار	52,07	52,07	100
دـ-عقارات السكن الاجتماعي	34,65	34,65	100
دعم العائلات	**495,89**	**483,558**	**97,51**
التعويضات العائلية	54,787	46,691	85,22
دعم التربية	137,535	136,609	99,33
دعم أسعار الحبوب، الحليب، الزيت والسكر	211,069	207,761	98,43
دعم الكهرباء، الغاز والماء	92,499	92,497	100
دعم المعاشات	**120,565**	**131,747**	**109,27**
دعم الصحة	**385,269**	**379,483**	**98,5**
دعم المجاهدين	**198,75**	**196,504**	**98,87**
دعم المعوزين، المعاقين وذوي المداخيل الضعيفة	**191,654**	**191,219**	**99,77**
مجموع التحويلات الاجتماعية	**1 807,118**	**1 796,851**	**99,43**
مجموع نفقات الميزانية العامة للدولة	**8 557,158**	**8 051,962**	**94,09**
الناتج الداخلي الخام	**21 661**	**20 428,344**	**94,31**
التحويلات الاجتماعية/ميزانية الدولة %	**21,12**	**22,32**	
التحويلات الاجتماعية / الناتج الداخلي الخام %	**8,34**	**8,80**	

المصدر: جدول معاد تشكيه من مجلس المحاسبة.

تستهدف هذه النفقات، أساسا وبنسبة أكثر من 26,91% الأنشطة الموجهة للعائلات (دعم التربية، ودعم أسعار الحليب والحبوب والزيت والسكر، ودعم الكهرباء والغاز والماء)، وبنسبة 23,06% لدعم قطاع السكن (حسابات التخصيص الخاصة المناسبة)، ونسبة 21,12% لدعم الصحة ونسبة 10,64% لدعم المعوزين، والمعاقين وذوي المداخيل الضعيفة.

- **دعم السكن**

بلغت قيمة الدعم الموجه للسكن، نحو 414,339 مليار دج، أي بنسبة 23,06% من مجموع الإنفاق على التحويلات الاجتماعية. ويغطي هذا المبلغ دعم السكن العمومي الإيجاري (266,956 مليار دج) والسكن المدعم (147,383 مليار دج).

- **الدعم الموجه للعائلات**

تتجسد التحويلات الاجتماعية الخاصة لدعم الأسرة من خلال المساهمات التي تديرها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، والتي استفادت من إعتمادات، بمبلغ قدره 206,469 مليار دج، أي بنسبة 91,49% من مجموع الاعتمادات (225,675 مليار دج). يتوزع بين الديوان الجزائري المهني للحبوب (OAIC) بمبلغ 164,822 مليار دج والديوان الوطني المهني للحليب (ONIL) بمبلغ 41,647 مليار دج. وقد استهلكت هذه الإعتمادات في حدود 204,313 مليار دج، أي بنسبة 98,96%.

وينبغي التذكير، بأن هذه المساهمات المالية موجهة لتغطية الفارق بين أسعار شراء الحبوب ومسحوق الحليب وأسعار بيعها لمختلف وحدات التحويل.

وقد شملت هذه التحويلات أيضا، المساهمات الواردة في ميزانية التربية الوطنية بمجموع يفوق 23,537 مليار دج، الموجه لتشجيع الدولة للاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية (2,767 مليار دج)، ومساعدات الدولة لصالح التلاميذ المتمدرسين المعوزين من خلال تخصيص منحة خاصة للمتمدرس (14,949 مليار دج)، والتكفل بمصاريف المرتبطة بمجانية الكتب المدرسية (5,822 مليار دينار دج).

وبالإضافة إلى ذلك، فقد خصص مبلغ 26,6 مليار دج من طرف صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية للتكفل بالمطاعم المدرسية.

كما خصصت حصة قدرها 65,979 مليار دج، أي ما يمثل نسبة 9,17% من المبالغ المستهلكة من ميزانية تسيير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهي موجهة للتكفل بنفقات التغذية والمنح الدراسية والنقل الجامعي.

وقد استفاد من المنحة الدراسية نسبة 72% من العدد الإجمالي للطلاب، أي ما يعادل 1.120.301 طالبا من أصل إجمالي 1.550.000 طالبا. كما استفاد من خدمات الإطعام نحو 1.340.407 طالبا، مقابل 1.237.597 طالبا في سنة 2018، وهو ما يغطي 86% من إجمالي الطلاب.

كذلك، فقد استفاد من خدمات النقل الجامعي حوالي 96% من الطلاب، أي ما يعادل 1.488.000 طالبا (+ 3.096 طالبا مقارنة بسنة 2018). أما فيما يخص خدمات الإيواء، فقد تم تغطية 30% من التعداد الإجمالي للطلاب، أي ما يعادل 462.890 طالبا.

وفيما يتعلق بالدعم الموجه لاستقرار أسعار السكر الأبيض وزيت المائدة العادية المصفاة، فقد بلغ مجموع قدره 2,476 مليار دج. ومن جهة أخرى، تم تخصيص 2,10 مليار دج لصندوق تعويض مصاريف النقل، والتي استهلكت، في حدود 0,971 مليار دج (46,24%)، مسجلة بالمقارنة مع سنة 2018، تراجعا بنسبة 60% (وزارة التجارة).

وفضلا عن ذلك، فقد بلغت كل من تعويضات أسعار المياه التي تنتجها وحدات تحلية مياه البحر، وتخفيضات فوترة الكهرباء لصالح ثلاث ولايات من الهضاب العليا، مجموعا قدره 44,743 مليار دج (وزارة الطاقة).

- **دعم فئة المتقاعدين**

بلغت الاعتمادات المخصصة للتحويلات الاجتماعية الخاصة بدعم المتقاعدين بعنوان السنة المالية 2019 مبلغا قدره 120,565 مليار دج. ويمثل دعم الدولة لأصحاب معاشات التقاعد المنخفضة وأصحاب العجز الخاصة بالأجراء وغير الأجراء 80,94% من مجموع الاعتمادات المخصصة للتحويلات الاجتماعية، والتي وصلت الى 97,565 مليار دج.

وقد بلغت النفقات المنجزة، مبلغا قدره 131,747 مليار دج، أي بمعدل 109,27%. بينما تم تحويل المبالغ المتعلقة بها إلى حسابات الصندوق الوطني للتقاعد(CNR) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي(CNAS) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء (CASNOS)، والتي بلغ عدد المستفيدين منها، نحو 3.984.296 مستفيداً حسب الوضعيات المقدمة من طرف هذه الهيئات.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد بلغت المنحة التكميلية لفائدة المجاهدين، مجموعا قدره 19,226 مليار دج.

- **دعم قطاع الصحة**

شكلت قيمة التحويلات الاجتماعية التي تديرها وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2019، نسبة معتبرة من ميزانيتها، تراوحت بين 83% و85%. وبالنسبة للسنة المالية 2019، فإن التحويلات الاجتماعية، قد مثلت أكثر من نسبة 95,55% من مجموع الاعتمادات، أي بمبلغ قدره 385,269 مليار دج من الاعتمادات المراجعة، والبالغة 403,195 مليار دج.

وقد غطت النفقات المنجزة الإعانات الموجهة للمؤسسات الصحية، بمبلغ قدره 322,583 مليار دج (83,73%)، والنفقات المتعلقة بالخدمات المقدمة في إطار اتفاقيات التعاون الطبي، بمبلغ قدره 3,851 مليار دج (ما يمثل 1,15%)، والنفقات المتعلقة بشراء الأدوية لصالح المؤسسات العمومية الصحية بمبلغ 53,01 مليار دج (13,76%)، وأخيرا نفقات التكفل بالأشخاص المعوزين غير المؤمنين اجتماعيا على مستوى المستشفى المركزي للجيش في حدود 37,697 مليون دج (0,011%).

- **الدعم الموجه للمجاهدين**

استهلكت الإعتمادات المخصصة لهذا الفصل، والبالغة 198,75 مليار دج، في حدود 196,395 مليار دج، أي بمعدل 98,87%.

وتغطي النفقات، على وجه الخصوص معاشات المجاهدين وذوي حقوق الشهداء وضحايا المواد المتفجرة وذوي حقوقهم وكذلك كبار المعطوبين من الضحايا المدنيين (193,222 مليار دج) ومصاريف النقل (0,576 مليار دج).

- **دعم المعوزين، المعاقين وأصحاب الدخل الضعيف**

بلغت الاعتمادات المخصصة من طرف وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الموجهة لأنشطة التضامن المرتبطة بمختلف انظمة التشغيل (PID,DAIS) والمعاشات والمنح المدفوعة لصالح المعوقين في إطار المساهمة في وكالة التنمية الاجتماعية للتكفل ببرامج الشبكة الاجتماعية، وهي: المنحة الجزافية للتضامن (AFS)، الأشغال ذات المنفعة العامة التي تقتضي يدا عاملة كثيفة (TUP HIMO)، وبرنامج التنمية الجماعية التساهمية (DEV COM)، والخلايا الجوارية للتضامن (CPS)، ومصاريف تسيير البرامج ومصاريف التأمين الخاصة بحصة أرباب العمل للبرنامج الاجتماعي، وذلك بما مجموعه 191,653 مليار دج. وقد استهلكت هذه الاعتمادات في حدود 191,219 مليار دج، أي بمعدل 99,77%.

وقد استفاد من هذه التحويلات، نحو 930.889 شخصا، مما سمح بإنشاء 31.092 منصب عمل.

2,1. تقييم تطبيق مبادئ نظامية الميزانية والمحاسبة

تخضع ميزانية الدولة لقواعد تقنية أساسية ولا تقتصر على مبادئ قانونية منصوص عليها في نصوص المعمول بها. وتعتبر هذه القواعد ضرورية للتسيير الحسن وتسهيل عملية الرقابة على تنفيذ الميزانية.

وفي هذا السياق، لاحظ المجلس بعض الفوارق بالمقارنة مع مبادئ قانون الميزانية (السنوية، التخصيص)، وكذلك طبقا لمبادئ التسيير الحسن للميزانية (الصدقية والاستدامة).

1.2.1. تطبيق مبادئ قانون الميزانية

1.1.2.1. سنوية الميزانية

إن اللجوء إلى تمديد تواريخ اختتام الالتزامات ودفع النفقات المنصوص عليه بصفة استثنائية في حالة الضرورة المبررة قانونا بموجب الفقرة 2 من المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 14 نوفمبر سنة 1992، المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات الملتزم بها، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 09-374 المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 2009، أصبح ممارسة سائدة في السنوات الأخيرة. إذ وعلى غرار السنوات السابقة، قام المديران العامان للميزانية والمحاسبة بتمديد آجال الالتزام بالنفقات ودفعها عن طريق التلكس، تحت رقم: 368/ م ع للميزانية و125/ م ع للمحاسبة/2020 بتاريخ 28 جانفي سنة 2020، إلى غاية 29 فيفري سنة 2020 و10 مارس سنة 2020 على التوالي، الأمر الذي يتعارض مع مبدأ سنوية الميزانية.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد نتج عن تدابير التسقيف المتخذة منذ سنة 2015 في إطار تعزيز التوازنات المالية الداخلية والخارجية، ديون معتبرة، والتي تم تسوية جزء منها خلال السنة المالية 2019 بشكل لا يتناسب مع مبدأ سنوية الميزانية. وتوضح الحالات التالية ذلك:

الوزارة	طبيعة النفقة	المبلغ	سنة نشوء الدين
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	التكاليف الملحقة	0,000665	2018
وزارة المجاهدين	مصاريف التكوين تكاليف الضمان الاجتماعي	0,019 0,109	2018 2018
وزارة الطاقة	التعويض بعنوان سعر الماء الصادر من وحدات تحلية المياه	8,072	2018
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	المساهمة في الديوان الجزائري المهني للحبوب	23	2018
وزارة الموارد المائية	التكاليف الملحقة	0,012	2015 و2016
وزارة الشؤون الخارجية	أداءات وخدمات مختلفة	0,266	2006 الى 2016
رئاسة الجمهورية	تكاليف استقبال	0,306	2018
ميزانية التكاليف المشتركة	المنح العائلية المقدمة للقطاع الاقتصادي	18	2020

كما كشفت عملية فحص الحساب الإداري لمؤسسات التعليم الأساسي، والثانوي والتقني التابعة لوزارة التربية الوطنية للسنة المالية 2019، عن وجود مبالغ معتبرة لم يتم استرجاعها، والبالغة 117,907 مليون دج. حيث يتم الاحتفاظ بهذه الأرصدة ضمن عمليات خارج الميزانية في الحساب رقم 512 " إيرادات في انتظار التخصيص ". ويحتوي هذا الحساب أيضا، المبالغ المتعلقة بالتكوين، ومجانية الكتاب المدرسي، والمنحة المدرسية الخاصة، والتي بلغت بتاريخ 31 ديسمبر 2019، مجموعا قدره 5,629 مليار دج.

ويتنافى هذا الإجراء مع أحكام المادة 51 من الأمر رقم 15-01 المؤرخ في 23 يوليو سنة 2015، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، التي تعدل المادة 34 مكرر من القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية، والتي تنص على أنه: "لا تفقد المؤسسات والهيئات الخاصة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري الإعانات والتخصيصات الممنوحة لها في سنة معينة حسب إجراءات الميزانية المعمول بها، إذا لم يقع الالتزام بإنفاقها كليا، وتبقى في حوزة هذه المؤسسات والهيئات. ومن أجل استعمالها، يجب أن تقيد هذه الأرصدة الباقية في الميزانية.

غير أن مبلغ هذه الأرصدة الناتجة عن الإعانات أو مخصصات الميزانية الممنوحة من الدولة الذي يبقى في حوزة المؤسسات المذكورة سابقا، يجب ألا يتعدى على الأكثر ما يعادل شهرين (2) من نفقات المستخدمين، وما يزيد على ذلك يصب في الخزينة في أجل لا يتعدى خمسة عشر (15) يوما من إقفال السنة المالية المعنية ".

إضافة إلى ذلك، فإن تسيير المبالغ المعتبرة خارج الميزانية لا تخلو من الآثار السلبية في احترام مبادئ الميزانية الأخرى، لا سيما مبدأ تخصيص الاعتمادات[26]، أين تم نقل الاعتمادات بين الباب 36-21 "إعانات لمؤسسات التعليم الأساسي" والباب 36-31 "إعانات لمؤسسات التعليم الثانوي والتقني", وقد تم إجراء هذا النقل على أساس مراسلات صادرة عن الإدارة المركزية، في حين أن التعديلات تقتضي أن تكون بموجب مرسوم تنفيذي.

2.1.2.1. عدم إحترام مبدأ التخصيص الميزانياتي

حدد القانون رقم 84-17 المتعلق بقانون المالية، المعدل والمتمم، لا سيما المادة 20 منه الإطار التنظيمي لتسيير الاعتمادات المفتوحة التي توزع وتخصص حسب الفصول، وفقا للمدونات المحددة عن طريق التنظيم، والتي تسمح بتسهيل الرقابة على تنفيذ الميزانية.

وفي هذا السياق، لاحظ المجلس قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتعديلات على الاعتمادات عن طريق عمليات نقل اعتمادات من فصول تتضمن اعتمادات احتياطية[27] بتجاه فصول تتضمن اعتمادات حصرية. ويتعلق الأمر بالباب رقم 43-04 " الادارة المركزية-منح – تعويضات التدريب –مصاريف التكوين"، والمصنف حسب أحكام المادة 67 من القانون رقم 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر سنة 2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019، ضمن الابواب ذات الطابع الاحتياطي، والتي كانت موضوع اقتطاعات، بمبلغ قدره 148,20 مليون دج، والذي خصص للأبواب التي تكتسي اعتماداتها طابعا حصريا، وبالتحديد الأبواب التالية: 34-90 و36-01 و36-09 و37-01 و44-15 و44-05[28].

وعلاوة على ذلك، تجاوز مبلغ الاقتطاع نسبة 71% من الاعتماد الأولى لهذا الباب، وهذا ما يخالف أحكام المادة 32 من القانون رقم 84 -17 المذكور سابقا، التي تنص على أن التعديلات تكون في حدود 20% من التخصيص الأولي للباب الأقل تخصيصا من الاثنين.

كما كشفت عملية الرقابة عن قيام الوزارة بنقل مبلغ قدره 117 مليون دج من الاعتمادات الأولية لأربعة (04) أبواب (44-02، 44-04، 44-06، 44-12) بما مجموعه 580 مليون دج، بينما استفادت هذه الأخيرة من تحويلات، بلغ مجموعها 4,3 مليون دج، وهذا ما يخالف أحكام المادة 32 من القانون رقم 84-17 المشار اليه أعلاه.

---

[26] المادة 20 من القانون رقم 84-17 المؤرّخ في 7 يوليو سنة 1984 م، المعدل والمتمم، المتعلق بقوانين المالية.

[27] تم تحديد الاعتمادات التي تكتسي طابعا احتياطيا بموجب المادة 67 من القانون 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر سنة 2018 المتضمن قانون المالية لسنة 2019.

[28] الباب 34-90: " الإدارة المركزية – حظيرة السيارات "، الباب 36-01: " اعانة لجامعة التكوين المتواصل "، الباب 44-05: " مركز البحث العلمي والتقني في علم الانسان الاجتماعي والثقافي "، الباب 36-09: " اعانة للوكالة الموضوعاتية للبحث في البيوتكنولوجية وعلوم الزراعة والتغذية"، الباب 44-15: " مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة"، الباب 37-01: " الإدارة المركزية – المؤتمرات والملتقيات".

وفضلا عن ذلك، لاحظ المجلس ما يأتي:

– وضع في حالة مدين بمبلغ 5,280 مليون دج من طرف أمين الخزينة الرئيسي على حساب وزارة الموارد المائية، في حين أن الحكم القضائي المعني يخص وزارة العدل.

– استفاد الباب رقم 37–91 "نفقات محتملة –احتياطي مجمع " الوارد في مدونة ميزانية التكاليف المشتركة من تحويل قدره 75,99 مليون دج. وقد تم هذا التحويل من اعتمادات الأبواب المتعلقة بالرواتب الرئيسية للأنشطة، والتعويضات والمنح، والتكاليف الاجتماعية (31–01، 31–02، 33–01، و33–03) لوزارة السكن والعمران والمدينة ووزارة العدل، وهذا خلافا لأحكام المادة 34 من القانون رقم 84–17 المشار إليه أعلاه.

أما على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، فإن النفقات المنجزة، جرت في ظل عدم الامتثال لمبدأ التخصيص/ ويتعلق الأمر بـ:

– اقتناء أذونات البنزين "نفطال" لفائدة الإدارة المركزية، بمبلغ قدره 1,243 مليون دج، مقيدا في الباب 37–11 " مصاريف تسيير المرصد الوطني للمرفق العام "، بناء على حوالة الدفع رقم 00882 المؤرخة في 03 نوفمبر سنة 2019، خلافا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 97–268 المؤرخ في 21 يوليو سنة 1997، الذي يحدد الإجراءات المتعلقة بالالتزام بالنفقات العمومية وتنفيذها، ويضبط صلاحيات الآمرين بالصرف ومسؤولياتهم، لاسيما منه المادة 07 الفقرة 2.

– التكفل بالفواتير المتصلة بمصاريف النشر والإشهار الملحقة بصفقة التسوية رقم 2019/18، المتعلقة بمقتنيات ونفقات لا صلة لها بالتقييد المعني، ويتعلق الأمر بكرسي ومائدة كبار الشخصيات، وتهيئة الخيام الاستعراضية، وحجز 400 مكان في فندق ما زافران، لحاملي وثائق كبار الشخصيات (الكمية 200). حيث يبلغ مجموع هذه المقتنيات 15,422 مليون دج.

– التكفل بمصاريف التجهيز على حساب ميزانية التسيير

وفقا لأحكام المادة 22 من القرار رقم 224 المؤرخ في 26 نوفمبر سنة 2006، الصادر عن مدير الديوان للوزارة الاولى، المتضمن دفتر الأعباء العامة المطبقة على المؤسسة العمومية لإقامة الدولة الساحل الصادر عن رئيس ديوان الوزير الأول، والتي تنص على أن التكفل بعمليات التهيئة وإعادة تهيئة الهياكل وتجديد أو تحديث المنشآت والتجهيزات المترتبة عن أعباء المرفق العام يتم على حساب ميزانية التجهيز للدولة .

غير أنه، تم تخصيص اعتماد قدره 1,5 مليار دج مقيد في الباب 44–01 " المساهمة في إقامة الدولة الساحل" من ميزانية التسيير للوزارة الأولى، بعد إجراء تحويل إعتمادات من ميزانية الأعباء المشتركة من أجل ضمان تهيئة وصيانة هياكل إقامة الدولة الساحل وإصلاح الأجهزة الصوتية لقصر الأمم.

2.2.1. تقييم تطبيق مبدأ التسيير الحسن للميزانية

1.2.2.1. نقص التحكم في صدقية الميزانية

ينطوي هذا المبدأ على شمولية واتساق ودقة المعلومات المقدمة في قانون المالية. غير أن تطبيقه مقيد بالطبيعة التقديرية للميزانية.

ويمكن أن يشكل اللجوء المتكرر إلى التعديلات في الاعتمادات من سنة إلى أخرى، علامة على النقص في تقدير الميزانية. وعلى العكس من ذلك، فإن الاقتطاعات المتكررة على باب ما أو تكوين بواقي معتبرة بالميزانية العامة أو في مؤسسة مستفيدة من إعانة ما، يشير إلى المبالغة في تقدير الميزانية.

وتؤكد التعديلات التي أدخلت على الاعتمادات المنفذة من ميزانية الأعباء المشتركة والأرصدة المتبقية في نهاية السنة المالية على بعض الأبواب أو على مستوى المؤسسات، إلى وجود نقصا في التحكم في التقديرات.

ويؤدي عدم التحكم في التقديرات الميزانياتية إلى اللجوء المتكرر لميزانية التكاليف المشتركة لإجراء تعديلات على الأغلفة المالية الممنوحة للدوائر الوزارية.

وقد مست تحويلات الاعتمادات من ميزانية الأعباء المشتركة المهمة، الدوائر الوزارية التالية:

الوحدة: دج

الدائرة الوزارية	الاعتمادات المفتوحة	الاعتمادات المراجعة	نسبة التطور (%)
الوزارة الأولى	4.497.060.000	6.227.060.000	38,47
وزارة الشؤون الخارجية	38.066.300.000	44.827.218.000	17,76
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	418.409.273.000	458.060.678.000	9,48
وزارة العدل	75.862.145.000	79.713.673.000	5,07
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	317.336.678.000	349.251.701.600	10,06
وزارة الشباب والرياضة	35.462.228.000	37.405.357.200	5,48
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	235.295.108.000	243.277.076.000	3,39
وزارة الاتصال	21.008.144.000	25.181.194.000	19,86
وزارة الموارد المائية	14.145.239.000	20.220.351.000	42,95
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	153.695.039.000	177.797.084.000	15,68

بلغت التحويلات التي أُجريت من ميزانية الأعباء المشتركة انطلاقا من البابين "النفقات المحتملة –احتياطي مجمع" و "مصاريف تنظيم الانتخابات" لصالح الدوائر الوزارية عن طريق 92 مرسوما رئاسيا، مجموعاً قدره 166,164 مليار دج، مقابل 146,626 مليار دج في سنة 2018، لينتقل مجموع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للدوائر الوزارية من 4.276,292 مليار دج إلى 4.442,456 مليار دج، أي بزيادة قدرها 3,89%.

وقد أُجريت هذه التحويلات، أساسا للتكفل بالنفقات غير المدرجة في الميزانيات التقديرية لبعض من الدوائر الوزارية، مثل:

– ارتفاع الأثر المالي المترتب على مراجعة مبلغ العلاوة الخاصة بالتمدرس إلى 5.000 دج على ضوء صدور المرسوم التنفيذي رقم 19–239 المؤرخ في 04 سبتمبر سنة 2019، الذي يحدد مبلغ علاوة الدراسة، أي بمبلغ 6 مليارات دج.

– التكفل بالأثر المالي المترتب على فتح 12.427 منصب مالي إضافي لصالح وزارة التربية الوطنية بـ 3,48 مليار دج؛

– تغطية النقص في الاعتمادات المسجلة بعنوان الخدمات الجامعية على مستوي ميزانية التسيير للديوان الوطني للخدمات الجامعية بـ 10,50 مليار دج؛

– التكفل بمخلفات الرواتب والتكاليف الاجتماعية للأستاذة التابعين لوزارة التربية الوطني، الموظفين في إطار الاستثناء الصادر من الوظيف العمومي تحت رقم 5019 المؤرخ في 2019/05/09، المتعلق باستغلال القائمة قيد الانتظار حتى 2019/12/31، بمبلغ 10 مليار دج؛

– رفع المنحة الجزافية للتضامن المدفوعة للأشخاص المعاقين من 3.000 دج إلى 10.000 دج لصالح 959.883 شخصا و291.054 شخصا متكفلا به، بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 11 نوفمبر سنة 2019، المعدل والمتمم للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري سنة 2001، المتضمن إعادة تقييم مبلغي التعويض عن المشاركة في النشاطات ذات المنفعة العامة والمنحة الجزافية للتضامن.

– التكفل بنفقات المستخدمين المترتبة عن فتح 1.722 منصباً مالياً لفائدة الأقسام الخصوصية لصالح وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بـ 1,22 مليار دج؛

– تحضير الانتخابات الرئاسية وتنظيمها بمبلغ إجمالي قدره 20,470 مليار دج، يتوزع بين كل من وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية (18,645 مليار دج)، وزارة العدل (320 مليون دج)، وزارة الشؤون الخارجية (800 مليون دج)، وزارة الاتصال (640 مليون دج) والهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات (65 مليون دج)؛

– شهدت الاعتمادات المخصصة لجهاز المساعدة على الإدماج المهني، والمفتوحة باسم وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والمحملة من الباب 44–09، والبالغة 49,10 مليار دج، زيادة قدرها 24 مليار دج (48,88%) لتصل الاعتمادات المراجعة الى مجموع 73,10 مليار دج؛

– تغطية نفقات التسيير لمصالح الإدارة المركزية والمصالح الخارجية لوزارة الشؤون الخارجية بمبلغ 5,13 مليار دج؛

– التكفل بالنفقات المتعلقة بإقامة وإطعام أعوان الشرطة (1,14 مليار دج) ونفقات الإدارة المركزة للمديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة للحماية المدنية (3,82 مليار دج)؛

– التكفل بالأثر المالي المترتب عن تنفيذ المرسوم التنفيذي رقم 18–257 بتاريخ 11 أكتوبر سنة 2018، المتعلق بإنشاء علاوة الخدمة المدنية المقدمة للأخصائيين الطبيين الممارسين للصحة العمومية بـ 3,28 مليار دج؛

استحداث أبواب خلال السنة المالية، مثل:

✓ وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة:

- الباب 46–09 بعنوان " مخصصات الصندوق الخاص بالتضامن الوطني لتنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية"؛
- الباب 37–17 بعنوان " اعانات للهلال الأحمر الجزائري الموجهة لتطهير الديون المرتبطة بعمليات ترحيل الموطنين الأفارقة إلى بلدانهم الأصلية ".

وبلغت الاعتمادات المخصصة لهذين البابين على التوالي، ما مجموعه (1) مليار دج و80 مليون دج.

✓ وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية:

- الباب رقم 37–17 بعنوان " تكاليف المرتبطة بترحيل المهاجرين غير الشرعيين " المخصص له اعتماد بمبلغ 49,938 مليون دج؛

✓ وزارة الشباب والرياضة:

- الباب 44–01 بعنوان " المساهمة في الوكالة الوطنية لتسلية الشباب " بـ 930,502 مليون دج.

✓ وزارة الاتصال:

- الباب 37–02 بعنوان "مخصصات للمؤسسة العمومية للتلفزة لاقتناء حقوق البث لتغطية مباريات كأس أمم افريقيا 2019" بمبلغ 2,26 مليار دج.

ومن جهة أخرى، فإن حركات التحويلات المنفذة، تستدعي الملاحظات التالية:

– إجراء تحويلات نتيجة نقص في تخصيص الاعتمادات الكافية (نقص في الميزانية)

لوحظ نقص في الميزانية فيما يخص تحديد الاعتمادات الموجهة لميزانية تسيير بعض الدوائر الوزارية، وبالخصوص الأبواب التي تتضمن اعتمادات مخصصة للراتب الرئيسي للنشاط. إذ تسببت هذه الوضعية في إجراء تعديلات معتبرة خلال السنة المالية.

– شهدت الاعتمادات المفتوحة بعنوان الأبواب المتعلقة بالراتب الرئيسي للنشاط (31–01، 31–02، 33–01) في ميزانية المديرية العامة للأمن الوطني، تعديلات بالزيادة، بمبلغ 11,027 مليار دج، بما يوافق معدلا قدره 11,81%، وهذا على إثر التحويلات التي أُجريت عن طريق المرسومين الرئاسيين: رقم 19–134 المؤرخ في 23 أفريل سنة 2019، والمرسوم الرئاسي ورقم 19–321 المؤرخ في 02 ديسمبر سنة 2019. الأمر الذي يدل على عدم التحكم في التقديرات الميزانياتية، على الرغم من الطابع الاحتياطي للاعتمادات التي تتضمن هذه النفقات.

– على الرغم من تبرير طلبات الاعتمادات المقدمة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فإن الاحتياجات من الاعتمادات لم تلبى سوى بمعدل 86%، أي عجز قدره 37,526 مليار دج. هذا الانخفاض في الاعتمادات كانت له آثاراً سلبية على الاحتياجات التي أبدتها الوزارة، خصوصا في مجال توظيف الأساتذة من أجل مواجهة تزايد عدد الطلبة.

وقد أدت هذه الوضعية إلى قيام وزارة المالية بتحويل اعتمادات من ميزانية التكاليف المشتركة بمبلغ قدره 31,914 مليار دج، والتي وجه الجزء الأكبر منها إلى أبواب تتضمن النفقات المرتبطة بالرواتب، والتعويضات والمنح والتكاليف الاجتماعية المتعلقة بها، وهي نفقات تكتسي طابعا احتياطيا يمكن تحديد الاعتمادات المتصلة بها بكل بدقة.

– أدت الصعوبات المالية التي تواجهها المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري (الجزائرية للمياه، الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات، الديوان الوطني للتطهير) التابعة لوصاية وزارة الموارد المائية، بسبب ارتفاع أعباء التسيير وضعف تحصيل المستحقات، إلى الزيادة في الميزانية بمبلغ قدره 5,964 مليار دج لصالح العنوان الرابع " التدخلات العمومية "، لتصل الاعتمادات المراجعة إلى 8,207 مليار دج، أي بمعدل زيادة يقارب 3 أضعاف.

– تقديرات وتعديلات الميزانية لا تراعي الاحتياجات الفعلية

على غرار السنوات السابقة، فإن عملية تحديد مخصصات الميزانية الممنوحة لبعض الأبواب لا تفي دائما بالاحتياجات المقيمة بما فيه الكفاية، وهو أمر بعيد كل البعد عن الامتثال لمتطلبات المذكرة التوجيهية الصادرة عن وزارة المالية.

وقد تبين بأن عمليات إلحاق الاعتمادات، أُجريت دون جدوى، باعتبار أن حجم النفقات المسجلة في بعض الأبواب كان أقل من مبلغ الاعتمادات المفتوحة. كذلك، فإن أبوابا أخرى، خصصت لها اعتمادات معتبرة لم تعرف أي استهلاكات أو سجلت استهلاكات ضعيفة.

وتوضح الحالات التالية هذه الملاحظات:

- تنفيذ عمليات الحاق غير مبررة وبدون هدف لصالح العديد من الدوائر الوزارية

وعلى سبيل المثال، نذكر الحالات التالية:

- على مستوى وزارة الشؤون الخارجية، فقد تبين عدم جدوى عملية إلحاق اعتماد بمبلغ 86 مليون دج للباب 34-04 " التكاليف الملحقة "، لتصل الاعتمادات المراجعة إلى 401 مليون دج. ويرجع ذلك إلى أن مجموع استهلاكات هذا الفصل لم تبلغ سوى 305 مليون دج؛

- على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، استفاد الباب المتعلق بالراتب الرئيسي للنشاط لكل من المديرية العامة للحماية المدنية والمديرية العامة للأمن الوطني خلال السنة المالية من إلحاق اعتمادات بمبلغ 254,60 مليون دج، في حين لم تتجاوز الاستهلاكات المسجلة الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية؛

- تم تسجيل نفس الملاحظة على مستوى وزارة التربية الوطنية فيما يتعلق بتعديل اعتمادات الأبواب 33-11، 43-04 و46-05 خلال السنة المالية بمجموع قدره 287,354 مليون دج. وقد تبين أن تحويلات هذه الاعتمادات لا مبرر لها، بحيث غطت الاعتمادات المرصودة المنصوص عليها في قانون المالية النفقات المنفذة إلى حد كبير؛

- فيما يخص وزارة الموارد المائية، فإن الاعتمادات المخصصة للباب 34-04، المتعلقة " بالتكاليف الملحقة "، والبالغة 75 مليون دج، عرفت تعديلاً بالزيادة، ليصل مبلغها إلى 174,112 مليون دج، في حين أن الاستهلاكات المتصلة بها لم تبلغ سوى نسبة 76,18% من مبلغ الاعتمادات المفتوحة؛

- وعلى مستوى وزارة العدل، فقد عرفت الاعتمادات المفتوحة للباب 37-15، المتعلقة بالنفقات المتصلة بتحضير وتنظيم الانتخابات، والبالغة 320 مليون دج، ارتفاعا عن طريق تحويل من ميزانية الأعباء المشتركة بمبلغ 342,50 مليون دج، لتصل الاعتمادات المراجعة إلى 662,50 مليون دج، بينما لم تبلغ الاستهلاكات المسجلة، سوى 177,50 مليون دج.

- أما على مستوى وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، فقد أُجريت تعديلات بالزيادة على الاعتمادات المخصصة للباب 34-21 " تسديد النفقات " والبالغة (1) مليون دج، لتصل إلى 5,355 مليون دج، بينما لم تتجاوز الاستهلاكات الاعتمادات المفتوحة معدل 6,27%، أي بمبلغ 335.800 دج.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه ومن خلال تحليل الاعتمادات المخصصة لأبواب القسم، بعنوان "انشطة اجتماعية-مساعدة وتضامن"، لصالح كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء (CNAS) والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء (CASNOS) والصندوق الوطني للتقاعد (CNR)، يتضح وجود نقائص في تقدير وتوزيع الاعتمادات للأبواب المتعلقة بها.

وقد أدى عدم التحكم في تقديرات الميزانية إلى تخصيص اعتمادات أعلى من قيمة التكلفة الإجمالية السنوية للباب 46-12 بعنوان " العلاوة التكميلية الشهرية " لفائدة أصحاب معاشات التقاعد وأصحاب معاشات العجز ". حيث خصص لهذا الاخير اعتمادا قدره 1,285 مليار دج، في حين قدرت التكلفة الإجمالية السنوية لهذه الفيئة من المستفيدين، والبالغ عددها 125.789 متقاعداً، بنحو 834 مليون دج.

أما الباب 46-08، بعنوان " التكميلي التفاضلي لفائدة المعاشات الصغيرة "، فقد خصص له اعتماد قدره 30,1 مليار دج، لتغطية معاشات 678.969 متقاعداً، بينما قدرت التكلفة الإجمالية السنوية بـ 25,823 مليار دج، أي بفارق قيمة بالزيادة قدره 4,277 مليار دج.

وكذلك الباب 46-17، بعنوان " التكميلي التفاضلي لفائدة أصحاب معاشات العجز"، الذي خصص له اعتماد قدره 151 مليون دج، موجهاً للتكفل بـ 3.826 متقاعداً، في حين قدرت التكلفة الإجمالية السنوية بمبلغ 94,902 مليون دج، أي بفارق قيمة بالزيادة قدره 56,098 مليون دج.

وينطبق نفس الأمر على الاعتمادات المخصصة للأبواب: 46-12 (الصندوق الوطني للتقاعد)، 46-13 (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء)، 46-14 (الصندوق الوطني للتقاعد) و 46-15 (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء),

ومن ناحية أخرى، فإنه تم تخصيص اعتمادات لأبواب أخرى لا تغطي بشكل الكافي التكلفة الإجمالية السنوية، كما هو الحال:

الباب 46-16، بعنوان " إعادة تثمين استثنائي لمعاشات ومنح التقاعد لنظام الأجراء وغير الأجراء "، الذي خصص له اعتماد بمبلغ قدره 63,5 مليار دج، لتغطية منح ومعاشات 2.515.858 مستفيدا، في حين قدرت التكلفة الإجمالية السنوية بـ 98,508 مليار دج، أي بفارق قيمة بالنقصان قدره 35,008 مليار دج.

- ضعف معدلات استهلاك بعض الابواب

كشفت عملية تحليل تنفيذ ميزانية التسيير لبعض الدوائر الوزارية عن معدلات استهلاك أقل من تقديرات الميزانية، نذكر الحالات التالية:

- على مستوى الوزارة الأولى، لم تستهلك الاعتمادات الموجهة للباب 37-10 بعنوان " النفقات المتعلقة بالاتصال المؤسساتي" والباب 37-11 بعنوان " النفقات المتعلقة بتسيير لجنة الحكم الراشد "، والبالغة على التوالي 12 مليون دج و200 مليون دج.

- وعلى مستوى وزارة التربية الوطنية، فقد سجلت بعض الأبواب الخاصة بتقييم الإصلاح التربوي وتكوين الأساتذة، استهلاكات ضعيفة أو شبه منعدمة.

حيث إن الباب 37-07، بعنوان " إعانة لتسيير المجلس الوطني للبرامج "، الذي خصص له اعتماد بمبلغ قدره 138,49 مليون دج، لم يبلغ معدل الاستهلاك المسجل سوى 2,79%.

أما الباب 37-08، بعنوان " نفقات متعلقة بمتابعة وتقييم إصلاح المنظومة التربوية "، الذي خصص له اعتماد بمبلغ قدره 2 مليون دج، فلم تتجاوز النفقات المتراكمة فيه معدل 32,06%.

كما كانت استهلاكات الباب 43-64، بعنوان " تشجيع التكوين أثناء الخدمة عن بعد لمعلمي التعليم الابتدائي" والبالغة 49 مليون دج، في حدود 1,1%.

- أما على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، فقد سمحت عملية الرقابة على تنفيذ ميزانية التسيير، بملاحظة إنعدام استهلاك الاعتمادات للعديد من الأبواب (29 بابا) والمخصص لها اعتماد إجمالي قدره 428,881 مليون دج.

- بالنسبة لوزارة الصناعة والمناجم، فقد أسفرت عملية تنفيذ الميزانية إلى ضعف معدلات الاستهلاك على مستوى البابين: رقم 43-01، بعنوان " المنح-تعويضات التدريب-الرواتب المسبقة-نفقات التكوين " ورقم 37-01 بعنوان " المؤتمرات والملتقيات " التي بلغت على التوالي: 11,59% و11,80% من اعتمادات قدرها: 31,92 مليون دج و4 مليون دج.

- وأخيرا على مستوى وزارة الشباب والرياضة، فقد سجلت العديد من الأبواب ضعفاً في معدلات الاستهلاك، كما هو حال في الباب 35-01 بعنوان " صيانة المباني " (50%)، والباب 37-06 بعنوان " الاحتفالات المخلدة للأعياد الوطنية " (41,59%)، والباب 37-22 بعنوان " المقابلات الوطنية للشبيبة والرياضة " (35%).

- تعديلات معتبرة:

أكدت المذكرة التوجيهية المتعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2019، التدابير المتضمنة في التعليمة رقم 11 المؤرخة في 04 جانفي سنة 2016، الصادرة عن الوزير الأول، والمتعلقة بظروف تنفيذ النفقات العمومية، والتي تهدف إلى ترشيد نفقات تسيير المصالح.

غير أنه وعلى غرار السنوات السابقة، فقد سجلت الأبواب المتضمنة الاعتمادات الموجهة الي تغطية نفقات الاقسام المتعلقة بالوسائل وتسيير المصالح، وصيانة المباني والنفقات المختلفة لمصالح الوزارة الأولى، إدخال تعديلات معتبرة بالزيادة على الاعتمادات الاولية. وقد تراوحت هذه التعديلات بين: 36% لاعتمادات الباب 34-01 بعنوان " تسديد النفقات " و500% الباب 37-01 بعنوان " محاضرات وملتقيات ".

كذلك، سجلت نفس الملاحظة على مستوى وزارة الشؤون الخارجية، أين تراوحت زيادة الاعتمادات لهذه الأقسام بين: 20,24% للباب 34-01 بعنوان " تسديد النفقات " و47,41% للباب 42-03 بعنوان " التعاون الدولي".

وقد خصت التعديلات أيضاً، زيادة الاعتمادات المتصلة بتسيير مصالح كل من: المديرية العامة للأمن الوطني (DGSN) والمديرية العامة للحماية المدنية (DGPC) تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، إذ كانت الزيادة عند حدود 6,47% للباب 34-90 بعنون " حظيرة السيارات للمديرية العامة للأمن الوطني " و139,37% للباب 34-01 بعنوان " تسديد النفقات للمديرية العامة للأمن الوطني".

وفيما يتعلق بوزارة الموارد المائية، فإن تعديلات اعتمادات الأبواب المخصصة لهذه النفقات، تراوحت بين 40,54% لاعتمادات الباب 34-01 بعنوان " تسديد النفقات " و400% بالنسبة لتلك الواردة في الباب 34-02 بعنوان" معدات ولوازم ".

وبالنسبة لميزانية الأعباء المشتركة التي خصص لها في سنة 2019، مبلغاً قدره 678,184 مليار دج مقابل 474,983 مليار دج في سنة 2018، وفي نهاية السنة المالية، خفض هذا المبلغ إلى 512,019 مليار دج، أي بانخفاض قدره 166,164 مليار دج.

ومن ناحية أخرى، فقد تم تحويل مبلغ قدره 2,781 مليار دج من ميزانيات أربع (4) وزارات، متمثلة في: الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية (-2,66 مليار دج)، والعدل (-66,39 مليون دج)، والسكن والعمران والمدينة (-29,60 مليون دج) والعمل والتشغيل والضمان الاجتماعي (-24,575 مليون دج).

أما بالنسبة للاستهلاكات، فقد كانت في حدود 419,769 مليار دج، مقابل 315,058 مليار دج في سنة 2018، أي بانخفاض قدره 33,24%، والتي تتوزع بنسبة قدرها: 42,52% للعنوان الرابع " التدخلات العمومية" و39,63% للعنوان الأول " أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات" و12,62% للعنوان الثالث " وسائل المصالح" وأخيراً 5,23% للعنوان الثاني " نفقات السلطات العمومية ".

2.2.2.1. التجاوز المتكرر لاعتمادات

سجلت السنة المالية 2019، تجاوزا في الاعتمادات بمبلغ 34,655 مليار دج، والتي شهدت بالمقارنة مع سنة 2018، ارتفاعا قدره 88,69% (+16,289مليار دج) وانخفاضا قدره 72,79% مقارنة بسنة 2017 (92,724مليار دج)، وهي تتعلق باعتمادات ذات طابع تقييمي.

ويتركز هذا المبلغ بنسبة 54,65% في العنوان الأول " أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات"، و41,17% من الاعتمادات المتعلقة بالنفقات القضائية، ونفقات الخبرة والتعويضات المترتبة

على الدولة، وأخيرا 4,18% من الاعتمادات التي تضم النفقات الخاصة بمعاشات الخدمة، والأضرار الجسدية وريوع حوادث العمل.

أما حسب الوزارات، وعلى غرار السنوات المالية السابقة، فإن أهم التجاوزات التي تم تسجيلها على الاعتمادات كانت على مستوى:

– وزارة السكن والعمران والمدينة بمبلغ قدره 5,055 مليار دج، مما أدى إلى تجاوز قدره 3,893 مليار دج للاعتمادات المراجعة المرصودة لميزانية الوزارة، أي استهلاكات بمبلغ 20,243 مليار دج من مجموع الاعتمادات المراجعة والبلغة 16,35 مليار دج (123,81%)؛

– وزارة الأشغال العمومية والنقل بمبلغ قدره 3,457 مليار دج. وقد استهلكت الاعتمادات المراجعة والبالغة 50,242 مليار دج ي حدود 51,373 مليار دج، أي بمعدل قدره 102,25% ((+1,131 مليار دج).

كما سجلت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، تجاوزا في الاعتمادات بمبلغ قدره 3,574 مليار دج.

وعلى الرغم من أن هذه التجاوزات مرخص بها بموجب المواد 27 ،28 و29 من القانون 84–17، المشار اليه سابقا. غير أن استمرار بعض منها في الكثير من الحالات، راجع الى سوء معالجة ملفات المنازعات التي تقع على عاتق الإدارة، وكذلك إلى عدم احترام التنظيم المتعلق بالمحاسبة العمومية، وعلى الخصوص الالتزام بالنفقات في غياب الاعتمادات، وإنجاز الطلبات العمومية، بما لا يتطابق مع أحكام المرسوم الرئاسي رقم 15–247 المؤرخ في 16 سبتمبر سنة 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

3.2.2.1. هشاشة استدامة الميزانية

وفقا لأحكام المادة 50 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015، تم وضع إطار ميزانياتي متوسط الاجل، والذي يحدد لمدة ثلاث سنوات، تقديرات الايرادات والنفقات ورصيد الميزانية العامة للدولة، وكذا مديونية الدولة عند الاقتضاء. وبالتالي، يجب أن يندرج إعداد ميزانية الدولة والمصادقة عليها وتنفيذها ضمن تغطية مالية دائمة تتماشى مع إطار ميزانياتي متوسط الأجل.

وفي هذا الصدد، تحدد وزارة المالية مستوى الإنفاق فيما يخص التسيير والتجهيز لكل قطاع (الإدارة المركزية، المصالح غير الممركزة والمؤسسات تحت الوصاية).

وقد حدد الإطار الميزانياتي المتعدد السنوات (2017–2019)، كهدف نهائي، خفض عجز الميزانية من نسبة 17,28% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2016 الى 1,66% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2019.

وعلى الرغم من انخفاض عجز الميزانية في سنة 2019، بمعدل 33,86% مقارنة بسنة 2018، واتخاذه منحى عكسياً مقارنة بسنة 2017، بارتفاع بلغت نسبته 180,20%، فإن المعدل المسجل والذي يمثل 7,13% من الناتج الداخلي الخام، لا يزال مرتفعاً، مقابل 10,30% في سنة 2018 (انظر الملاحظات الواردة في الفصل الأول).

وقد تم تمويل العجز السنوي، أساساً عن طريق اللجوء إلى التمويل غير التقليدي (1000 مليار دج) والأموال المودعة من قبل مراسلي الخزينة. ونتيجة لذلك، فقد عرف رصيد الدين العام، ارتفاعاً بمبلغ 1.616,191 مليار دج (21%)، لينتقل من 697,086 7 مليار دج سنة 2018 إلى 9.320,225 مليار دج في سنة 2019، وهو ما يمثل 45,62% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 38,44% في سنة 2018.

ويظل مستوى هذه المديونية، ضمن التغطية المالية بما أنها مكونة بنسبة 98,60% من الدين الداخلي من ناحية، واستعماله في تمويل الانشطة الإنتاجية من ناحية أخرى.

وفيما يتعلق بالاستدامة على المديين القصير والمتوسط، فإن ذلك يستند على جودة وصدقية تقديرات الميزانية، ولكن تحت هذا العنوان الفرعي، سيتم التطرق الى الجانب المرتبط بالتحكم في المخاطر التي بإمكانها التأثير على ديناميكية الإنفاق. حيث أن فحص تنفيذ ميزانية الدوائر الوزارية، كشف عن وجود ديون معتبرة تقع على عاتق الدولة، وذلك بالرغم من بقاء أرصدة في نهاية السنة المالية. ونذكر بعض الحالات التي تدعم هذه الملاحظة:

– على مستوي وزارة العدل، بلغت الديون غير المسواة بسبب عدم كفاية الاعتمادات، مبلغاً قدره 2,644 مليار دج. وهي مستحقة لفائدة العديد من المؤسسات والهيئات العمومية والخاصة؛

– على مستوى وزارة الصحة والسكن وإصلاح المستشفيات، تسجل المؤسسات العمومية الاستشفائية تأخرا كبيراً في تسديد ديونها إتجاه الصيدلية المركزية للمستشفيات، لتصل إلى 108,53 مليار دج في نهاية 2019، مقابل 61,507 مليار دج في سنة 2018 و43,71 مليار دج في سنة 2017، أي بتطور بمعلات بلغت على التوالي 76,45% و148,29%.

وبغرض تطهير هذه الديون، طلبت وزارة الصحة من خلال المشروع التمهيدي لميزانية 2019، اعتمادات بمبلغ 540,323 مليار دج، أي بزيادة قدرها 121,147 مليار دج مقارنة بسنة 2018 (29%)، ولكن لم يتم تلبية هذه الاحتياجات سوى في حدود 57,79%.

– على مستوى وزارة المالية، بلغت الديون في نهاية سنة 2019، مبلغاً قدره 640,685 مليون دج، تتعلق أساساً بشراء الطوابع الجبائية لدى بنك الجزائر والنفقات المتصلة بالتكاليف الملحقة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدين العام، والبالغ 9.320,225 مليار دج في نهاية سنة 2019، لا يشمل جميع التزامات التي أجرتها الدولة في هذا المجال. إذ لوحظ وجود ديون مستحقة على المؤسسات العمومية

(البنوك العامة، شركتي سونلغاز وسوناطراك) بنحو 681,11 مليار دج، منها 517,43 مليار دج بعنوان تخفيض نسب الفوائد على الاستثمارات الممنوحة من البنوك.

– وعلى مستوى وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بلغت الديون المتراكمة في نهاية سنة 2019، مجموعا قدره 3,667 مليون دج، والمتعلقة بالنفقات المتصلة بتسديد المصاريف والتكاليف الملحقة.

– أما على مستوى وزارة الثقافة، فقد اتسم تنظيم بعض المهرجانات الثقافية بعنوان سنة 2019 بقلة الصرامة في تسيير الأموال المخصصة لها، مما أدى إلى تراكم في الديون المتصلة بتنظيم مختلف الطبعات، والتي وصلت الى 185,384 مليون دج.

– سجلت وزارة المجاهدين في نهاية سنة 2019، ديونا قدرها 5,381 مليار دج، منها 4,325 مليار دج تتعلق بالاشتراكات في مجال التأمين الاجتماعي للمجاهدين وذوي الحقوق الذين لا يمارسون أي نشاط، وهذا للفترة الممتدة من 1985 إلى 2014.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الزيادة في معدل تسديد قيمة الأدوية والفحوصات من 80% إلى 100% لصالح المجاهدين وذوي الحقوق، بموجب أحكام المادتين 13 و14 من القانون رقم 11–08 المؤرخ في 05 يونيو سنة 2011، الذي يعدل ويتمم القانون رقم 83–11 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1983، والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية، ترتب عنه وجود ديون تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال بمبلغ 3,087 مليار دج، منها 528,987 مليون دج بعنوان السنة المالية 2019.

– أما على مستوى وزارة البيئة والطاقات المتجددة، فإن التغييرات التنظيمية المختلفة التي أُجريت بمناسبة التعديلات الوزارية، نجم عنها وجود ديون تمثل وضعيتين ماليتين عالقتين تتعلق بصفقة أشغال تهيئة مبرمة في 2014/01/15، بين وزارة تهيئة الاقليم والبيئة ومجمع المؤسسات الاسبانية بمبلغ 230,80 مليون دج. غير أنه تم توقيف الأشغال سنة 2016 موازاة مع التعديل الحكومي، تلاه تحويل المشروع الى وزارة الموارد المائية والبيئة، مما أدى الى بقاء وضعيتي الأشغال عالقتين بمبلغ 268.390,30 أورو و41,213 مليون دج.

ولتسوية هاتين الحالتين، فوضت الوزارة المشروع إلى المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة "ONEDD"، غير أنه لم يتم سداد المدفوعات بسبب تجاوز الآجال التعاقدية للوضعيتين، مما أدّى بالمتعامل المتعاقد الى رفع دعوى قضائية أمام العدالة. ومن خلال الاستئناف المقدم أمام مجلس الدولة بتاريخ 2019/03/24، تم إصدار حكماً يقضي بإلزام وزارتي الموارد المائية والبيئة والطاقات المتجددة بدفع بصفة مشتركة المبالغ المستحقة بالإضافة إلى المبالغ التعويضية.

كذلك، فإنه تم تسجيل وجود مستحقات بمبلغ 2,086 مليون دج لصالح المخبر الجهوي للأشغال العمومية للشرق التي تمثل الأتعاب غير المدفوعة للدراسة الجيو تقنية التي أُجريت لحساب مديرية البيئة بقسنطينة.

كما تم وضع في حالة مدين بمبلغ 3,802 مليون دج في سنة 2019 على حساب الوزارة، بسبب عدم دفع أتعاب الشركة المدنية للمحاماة لسنتي 2015 و2016

– على مستوى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، فقد سجلت المديرية العامة للغابات، ديوناً بلغ مجموعها 10 مليارات دج، تمثل إتاوات الذبذبات اللاسلكية للسنوات الممتدة من 2008 إلى 2018. والتي لم يتم تسوية منها سوى 7,238 مليار دج في سنة 2019.

– على مستوى وزارة السياحة والصناعة التقليدية، بلغت الديون غير المسواة في نهاية سنة 2019، مبلغاً قدره 23,926 مليون دج (نفقات مترتبة عن مصاريف الاستقبال). وقد أدت هذه الوضعية إلى ارتفاع عدد الدعاوى المرفوعة من الدائنين أمام العدالة من أجل دفع مستحقاتهم.

– بالنسبة لوزارة الطاقة، فقد بلغت الديون المتصلة بتعويض سعر الماء المنتج من طرف وحدات تحلية المياه حتى 31 ديسمبر 2019، ما مجموعه 19,791 مليار دج. بالإضافة إلى ذلك، فإن الديون المرتبطة بالفارق بين أسعار بيع المنتجات البترولية وأسعار استيرادها بلغت 28,803 مليار دج.

– أما في وزارة التربية الوطنية، وعلى عكس الأهداف المسطرة من السلطات العمومية من خلال استحداث الباب " مساهمة الدولة في مجانية الكتاب المدرسي لصالح التلاميذ المعوزين "، المنصوص عليه في المرسوم الرئاسي رقم 06–337 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 2006، وعلى وجه التحديد، دعم طبقات المجتمع الأكثر حرمانا، بلغت نسبة التلاميذ المستفيدين من مجانية الكتاب المدرسي 40% خلال السنة الدراسية 2019/2018، و34% خلال السنة الدراسية 2018/2017. وبالتالي، فقد استفاد 1.138.533 تلميذاً لا يستوفون شروط الأهلية للاستفادة من مجانية الكتاب المدرسي من أصل إجمالي 3.373.856 تلميذاً.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان المبلغ المدفوع بعنوان السنة المالية 2019، في حدود 1,964 مليار دج.

ويبين الجدولان أدناه، وضعية الاعتمادات المراجعة والاعتمادات المستهلكة للسنتين الماليتين 2018 و2019.

الجدول 02

الاعتمادات المراجعة والمنجزة حسب العناوين والأقسام للسنتين الماليتين 2018 و2019

الوحدة: دج

عناوين وأقسام	العنوان	2018			2019			نسبة الاستهلاك
		اعتمادات مراجعة	اعتمادات منجزة	الارصدة المتبقية	اعتمادات مراجعة	اعتمادات منجزة	الارصدة المتبقية	
العنوان الاول: الدين العام والنفقات المحسومة من الايرادات								
القسم 1	الدين القابل للاهتلاك	2 100 000 000,00	3 279 436 478,70	- 1 179 436 478,70	2 300 000 000,00	3 382 525 250,60	- 1 082 525 250,60	147,07%
القسم 2	الدين العائم	114 400 000 000,00	98 143 700 974,31	16 256 299 025,69	92 700 000 000,00	110 463 154 143,96	- 17 763 154 143,96	119,16%
القسم 3	المعاشات العسكرية	24 000 000 000,00	24 000 000 000,00		32 000 000 000,00	32 000 000 000,00		100%
القسم 5	النفقات المحسومة من الايرادات	26 085 000 000,00	22 141 418 016,93	3 943 581 983,07	26 085 000 000,00	20 490 291 315,34	5 594 708 684,66	78,55%
المجموع الفرعي 1		**166 585 000 000,00**	**147 564 555 469,94**	**19 020 444 530,06**	**153 085 000 000,00**	**166 335 970 709,90**	**- 13 250 970 709,90**	**108,66%**
العنوان الثاني: السلطات العمومية								
القسم 1	السلطات العمومية	14 463 185 809,00	14 463 185 809,00		21 989 737 000,00	21 989 737 000,00		100%
المجموع الفرعي 2		14 463 185 809,00	14 463 185 809,00		21 989 737 000,00	21 989 737 000,00		100%
العنوان الثالث: وسائل المصالح								
القسم 1	المستخدمين -المرتبات	1 752 391 810 000,00	1 703 884 398 228,05	48 507 411 771,95	1 845 713 393 800,00	1 803 107 666 327,33	42 605 727 472,67	97,69%
القسم 2	المنح والمعاشات	147 417 338 000,00	146 005 578 658,73	1 411 759 341,27	156 608 572 000,00	147 764 645 734,40	8 843 926 265,60	94,35%
القسم 3	الاعباء الاجتماعية	448 317 196 000,00	436 564 116 970,36	11 753 079 029,64	460 027 327 200,00	449 483 811 045,64	10 543 516 154,36	97,71%
القسم 4	الادوات وتسيير المصالح	115 582 332 989,00	122 779 025 824,08	- 7 196 692 835,08	113 629 747 000,00	120 711 164 327,50	- 7 081 417 327,50	106,23%
القسم 5	أشغال الصيانة	8 508 783 000,00	7 813 973 044,27	694 809 955,73	8 719 402 000,00	8 204 545 402,39	514 856 597,61	94,10%
القسم 6	إعانات التسيير	473 701 901 000,00	473 310 721 351,29	391 179 648,7	494 383 356 000,00	493 863 433 302,17	519 922 697,83	99,89%
القسم 7	نفقات مختلفة	99 682 144 202,00	94 816 941 657,78	4 865 202 544,2	192 091 517 800,00	83 397 699 222,15	108 693 818 577,85	43,42%
المجموع الفرعي 3		**3 045 601 505 191,00**	**2 985 174 755 734,56**	**60 426 749 456,44**	**3 271 173 315 800,00**	**3 106 532 965 361,58**	**164 640 350 438,42**	**94,97%**
العنوان الرابع: التدخلات العمومية								
القسم 1	التدخلات العمومية	239 000 000,00	224 100 000,00	14 900 000,00	239 000 000,00	2 400 000,00	236 600 000,00	1%
القسم 2	النشاط الدولي	23 361 505 000,00	22 867 065 362,67	494 439 637,33	17 119 726 000,00	16 208 121 943,26	911 604 056,74	94,68%
القسم 3	النشاط التربوي والثقافي	15 360 436 000,00	14 175 102 439,25	1 185 333 560,75	16 265 690 000,00	13 263 726 284,42	3 001 963 715,58	81,54%
القسم 4	النشاط الاقتصادي: التشجيعات والتدخلات	390 790 402 000,00	385 140 350 197,48	5 650 051 802,52	427 226 972 200,00	418 871 121 422,33	8 355 850 777,67	98,04%
القسم 6	النشاط الاجتماعي: المساعدة والتضامن	927 998 199 000,00	918 701 355 194,91	9 296 843 805,09	1 047 377 095 000,00	1 025 187 301 826,48	22 189 793 173,52	97,88%
القسم 7	النشاط الاجتماعي: لاحتياط	63 000 000,00	0	63 000 000,00	0	0	0	0
المجموع الفرعي 4		**1 357 812 542 000,00**	**1 341 107 973 194,31**	**16 704 568 805,69**	**1 508 228 483 200,00**	**1 473 532 671 476,49**	**34 695 811 723,51**	**97,70%**
المجموع العام		**4 584 462 233 000,00**	**4 488 310 470 207,81**	**96 151 762 792,19**	**4 954 476 536 000,00**	**4 768 391 344 547,97**	**186 085 191 452,03**	**96,24%**

المصدر: وزارة المالية

الجدول رقم: 03

وضعية الاعتمادات الممنوحة والمستهلكة بعنوان الدوائر الوزارية للسنة المالية 2019

(الوحدة: دج)

لوزارات	الاعتمادات الاولية	الاعتمادات المراجعة	الاعتمادات المستهلكة	الارصدة المتبقية	نسبة الاستهلاك %
رئاسة الجمهورية	8 222 221 000,00	8 710 521 000,00	5 639 937 613,94	3 070 583 386,06	64,75
مصالح الوزير الاول	4 497 060 000,00	6 227 060 000,00	5 714 914 800,05	512 145 199,95	91,78
الدفاع الوطني	1 230 000 000 000,00	1 235 818 938 000,00	1 222 431 283 067,54	13 387 654 932,46	98,92
الداخلية والجماعات المحلية	418 409 273 000,00	458 060 678 000,00	433 315 996 841,20	24 744 681 158,80	94,60
الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	38 066 300 000,00	44 827 218 000,00	44 144 906 273,06	682 311 726,94	98,48
العدل، حافظ الأختام	75 862 145 000,00	79 713 673 000,00	76 349 223 551,60	3 364 449 448,40	95,78
المالية	86 980 203 000,00	87 061 803 000,00	79 714 242 160,08	7 347 560 839,92	91,56
الطاقة	50 800 596 000,00	50 837 456 000,00	49 108 806 322,16	1 728 649 677,84	96,60
المجاهدين	224 959 977 000,00	224 966 977 000,00	218 779 393 542,41	6 187 583 457,59	97,25
الشؤون الدينية والأوقاف	25 284 704 000,00	25 573 204 000,00	25 079 735 970,62	493 468 029,38	98,07
لتربية الوطنية	709 558 540 000,00	733 578 023 000,00	719 766 654 564,23	13 811 368 435,77	98,12
لتعليم العالي والبحث العلمي	317 336 878 000,00	349 251 701 000,00	349 101 330 469,55	150 370 530,45	99,96
التكوين والتعليم المهنيين	47 840 500 000,00	48 688 345 000,00	48 531 006 261,21	157 338 738,79	99,68
الثقافة	15 284 380 000,00	15 410 348 000,00	14 910 738 770,06	499 609 229,94	96,76
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة	2 312 296 000,00	2 458 382 000,00	2 178 494 616,16	279 887 383,84	88,61
الشباب والرياضة	35 462 228 000,00	37 405 357 200,00	34 977 542 322,61	2 427 814 877,39	93,51
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	67 385 008 000,00	68 850 726 000,00	67 695 611 697,40	1 155 114 302,60	98,32
الصناعة والمناجم	4 727 613 000,00	4 776 554 000,00	4 299 717 784,30	476 836 215,70	90,02
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	235 295 108 000,00	243 277 076 000,00	237 462 834 898,09	5 814 241 101,91	97,61
السكن والعمران والمدينة	16 281 000 000,00	16 350 988 000,00	20 243 518 683,95	- 3 892 530 683,95	123,81
التجارة	18 378 207 000,00	18 393 247 000,00	16 042 164 655,96	2 351 082 344,04	87,22
الاتصال	21 008 144 000,00	25 181 194 000,00	25 054 164 121,18	127 029 878,82	99,50
الأشغال العمومية والنقل	49 959 375 000,00	50 242 668 000,00	51 373 859 105,48	- 1 131 191 105,48	102,25
الموارد المائية	14 145 239 000,00	20 220 351 000,00	19 364 876 765,91	855 474 234,09	95,77
السياحة والصناعات التقليدية	3 202 041 000,00	3 213 296 000,00	2 734 184 857,16	479 111 142,84	85,09
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	398 970 409 000,00	403 195 750 000,00	395 173 883 345,69	8 021 866 654,31	98,01
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	153 695 039 000,00	177 797 084 000,00	177 479 484 629,15	317 599 370,85	99,82
العلاقات مع البرلمان	231 760 000,00	231 994 000,00	218 634 846,78	13 359 153,22	94,24
لبيئة والطاقات المتجددة	2 136 204 000,00	2 136 204 000,00	1 734 981 269,61	401 222 730,39	81,22
المجموع الفرعي	**4 276 292 448 000,00**	**4 442 456 816 200,00**	**4 348 622 123 807,14**	**93 834 692 392,86**	**97,89**
الأعباء المشتركة	678 184 088 000,00	512 019 719 800,00	419 769 220 740,83	92 250 499 059,17	81,98
المجموع العام	**4 954 476 536 000,00**	**4 954 476 536 000,00**	**4 768 391 344 547,97**	**186 085 191 452,03**	**96,24**

المصدر: وزارة المالية

2. نفقات التجهيز

أُعدت ميزانية التجهيز لسنة 2019 في إطار الإصلاحات الهيكلية بهدف التحكم في النفقات العمومية وترشيدها من خلال ما يلي:

- تعزيز الأحكام التنظيمية المتعلقة بنفقات التجهيز العمومي للدولة؛
- تكييف برامج التجهيز العمومي المستقبلية مع التقدم الذي تم انجازه، بالإضافة إلى العقلانية الاقتصادية مع مراعاة القدرات المالية للدولة.

وهكذا، ووفقاً للمذكرة التوجيهية الصادرة عن وزارة المالية التي تتعلق بإعداد المشروع التمهيدي لقانون المالية والميزانية لسنة 2019، فإن برمجة عمليات التجهيز للفترة قيد التحليل، تأخذ في عين الإعتبار العناصر التالية:

– إعطاء الأولوية لإكمال المشاريع طور الإنجاز في الآجال المحددة وبالتكاليف المقررة. كما ينبغي أن يستند حجم عمليات إعادة تقييم لاستكمال البرنامج طور الإنجاز على دراسات مكملة وعلى إدارة حسنة للمشاريع؛

– الأخذ في عين الاعتبار مراجعات تكلفة المشاريع التي كانت محل رفع التجميد، تبعا لقرارات مجلس الحكومة بتاريخ 17 ديسمبر سنة 2014 (التربية، والصحة، والموارد المائية، ..... وغيرها)، مع الحرص على منحها الأولوية في برمجة حجم عمليات إعادة التقييم المطلوبة؛

– برمجة تمويل المشاريع الجديدة في ظل إحترام تسقيف إعتمادات الدفع المقرر لكل قطاع، مع التشديد على متطلبات الفعالية والنجاعة؛

– الحد من نفقات التجهيز القائم على الاستخدام الكثيف للاستيراد؛

– منح الأفضلية للتمويل الكلي أو الجزئي باللجوء إلى موارد أخرى من أجل تمويل المشاريع ذات الطابع التجاري؛

– تحديد مسار لإعتمادات الدفع لتمويل المشاريع طور الانجاز والمشاريع الجديدة المقترحة خلال فترة التأطير الميزانية على المدى المتوسط.

لهذا الغرض، تم وضع تأطير للميزانية على المدى المتوسط خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى 2021 والذي حدد سقفا لنفقات التجهيز بعنوان السنة المالية 2019 عند مبلغ 3.602 مليار دج.

1.2. المراجعـة التحليليـة:

1.1.2. رخص البرنامج:

خلال سنة 2019، بلغت رخص البرنامج المقررة بموجب قانون المالية لسنة 2019، مبلغاً قدره 2.601,662 مليار دج، منها 1.901,567 مليار دج لتمويل عمليات الاستثمار (73,09%) و700,095 مليار دج للعمليات برأس المال (26,91%).

ويظهر تقرير عرض مشروع القانون التمهيدي المتضمن تسوية الميزانية الصادر عن وزارة المالية (الصفحتان 70 و71) توزيع رخص البرامج خارج قطاعي " نفقات مختلفة " و " الاحتياطي للنفقات غير متوقعة "، أين بلغ الغلاف المالي لرخص البرامج المصوت عليها سنة 2019، مبلغاً قدره 1.101,57 مليار دج، منها 600,28 مليار دج خصص لتسجيل مشاريع جديدة (54,49%) و501,29 مليار دج موجة لإعادة تقييم المشاريع في طور الانجاز (45,51 %).

كما عرفت رخص البرنامج المصوت عليها في سنة 2019 (2.601,662 مليار دج)، انخفاضًا قدره 168,845 مليار دج، أي بمعدل –6,09% مقارنةً مع تلك المنصوص عليها في قانون المالية التكميلي للسنة السابقة لها (2.770,507 مليار دج).

ويفسر هذا الفارق عن الإنخفاض المسجل في رخص البرامج بمبلغ 252,95 مليار دج (11,74%) وزيادة في العمليات برأس المال بمبلغ 84,11 مليار دج (13,65%).

وقد شهد التوزيع القطاعي لرخص البرامج المصوت عليها تعديلات من خلال العديد من المراسيم التنفيذية، أدت إلى زيادة في نفقات الاستثمار بمبلغ قدره 458,112 مليار دج مقتطعة من العمليات برأس المال (الاحتياطات للنفقات غير المتوقعة).

وقد أفضت هذه التعديلات إلى التوزيع النهائي المبين أدناه:

الوحدة: ألاف دج

القطـــــاعات	رخص البرنامج المصوت عليها في قانون لسنة 2019	تعديلات رخص البرنامج	رخص البرنامج (المراجعة)
الصناعة	1 331 320	+ 6 500 000	7 831 320
الفلاحة والري	160 787 844	+ 220 244 000	381 031 844
دعم الخدمات المنتجة	55 793 219	12 271 600	68 064 819
المنشآت القاعدية الاقتصادية الإدارية	485 491 071	+ 138 181 647	623 832 718
التربية والتكوين	127 805 000	+5 287 000	133 092 000
المنشآت القاعدية الاجتماعية/الثقافية	70 673 722	64 347 400	134 861 122
دعم الحصول على السكن	99 685 110	+11 280 000	110 965 110
نفقات مختلفة	800 000 000		800 000 000
المخططات البلدية للتنمية	100 000 000		100 000 000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1 901 567 286**	**+ 458 111 647**	**2 359 678 933**

دعم النشاط الاقتصادي			
البرنامج التكميلي لصالح الولايات			
الاحتياطي للنفقات غير متوقعة	700 095 000	-458 111 647	241 983 353
المجموع الفرعي لنفقات رأس المال	**700 095 000**	**-458 111 647**	**241 983 353**
المجموع ميزانية التجهيز	**2 601 662 286**		**2 601 662 286**

المصدر: القوانين المالية والمراسيم التنفيذية.

إن التعديلات التي أُجريت خلال السنة المالية من الباب " الاحتياطي للنفقات غير متوقعة "، خصص منها ما نسبته 78%، لتمويل قطاعي:

- الفلاحة والموارد المائية: 220,24 مليار دج؛
- المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية: 138,34 مليار دج.

كذلك، وحسب نفس التقرير (الصفحتان 79 و80) بعد إجراء هذه التعديلات، تتوزع رخص البرامج البالغة 2.601,662 مليار دج، بنحو 1.564,03 مليار دج للمشاريع الجديدة المسجلة (60,11 %) و755,47 مليار دج للمشاريع المعاد تقييمها (29,04 %) 282,16 مليار دج للمشاريع غير مبلغة (10,85%).

وخارج قطاعي " نفقات مختلفة "، فإن البرامج الجديدة المبلغة بمجموع قدره 764,03 مليار دج، خصص منها ما نسبته 84% للقطاعات الفرعية التالية:

- المنشآت القاعدية الاقتصادية الإدارية: 181,43 مليار دج (23,74%)؛
- الفلاحة والري: 115,33 مليار دج (15,09%)؛
- المخططات البلدية للتنمية: 100 مليار دج (13,09%)؛
- العمران: 90,31 مليار دج (11,82%)؛
- التربية: 55,85 مليار دج (7,31%)؛
- الاتصالات: 51,23 مليار دج (6,70%)؛
- البيئة: 48 مليار دج (6,28%).

كما أن الغلاف المالي لرخص البرامج المعاد تقييمها، بمبلغ 755,47 مليار دج، خصص منها ما نسبته 86% للقطاعات الفرعية التالية:

- الري: 193,57 مليار دج (25,62 %)؛
- السكك الحديدية : 183,93 مليار دج (24,35%)؛
- الطرق:126,80 مليار دج (16,78%)؛

- الصحة:90,06 مليار دج (11,92%)؛
- الموانئ: 57,66 مليار دج (7,63%).

2.1.2. اعتمادات الدفع

بلغت اعتمادات الدفع المفتوحة بموجب قانون المالية لسنة 2019، مبلغاً قدره 3.602,681 مليار دج، تتوزع على نحو 2.438,254 مليار دج لنفقات الاستثمار، أي بنسبة 67,68%، و1.164,427 مليار دج للعمليات برأس المال، أي بنسبة 32,32%.

إن تحليل توزيع إعتمادات الدفع للقطاعات الفرعية، كما هو مبين في تقرير وزارة المالية (الصفحة 82) وباستثناء إعتمادات الدفع المخصصة لقطاعي " نفقات مختلفة " و" العمليات برأس المال "، بإجمالي 1.838,25 مليار دج، خصص منها أكثر من 74% من الغلاف المالي المتبقي للقطاعات الفرعية الثمانية (08) التالية:

- السكنات: 312,42 مليار دج (16,99%)؛
- المنشآت القاعدية ألإدارية: 212,19 مليار دج (11,54%)؛
- المنشآت القاعدية للطرق: 198,94 مليار دج (10,82%)؛
- الري: 195,74 مليار دج (10,65%)؛
- منشآ السكك الحديدية: 144,78 مليار دج (7,87%)؛
- العمران والتهيئة: 111 مليار دج (6,04%)؛
- المخططات البلدية للتنمية 100 مليار دج (5,44%)؛
- التربية: 92,29 مليار دج (5,02%).

أما بالنسبة لاعتمادات الدفع الموجهة للعمليات برأس المال، فقد خصصت، أساساً لصالح النشاطات التالية:

- دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد): 57,71%؛
- الاحتياطي للنفقات غير المتوقعة: 31,13%؛
- تسوية الديون المستحقة على الدولة: 8,59%.

وقد انخفضت اعتمادات الدفع المصوت عليها في قانون المالية لسنة 2019، بمعدل 10,90% (440,635 مليار دج) مقارنة بالمبلغ المخصص في قانون المالية التكميلي للسنة السابقة لها. وباستثناء قطاعات الصناعة، والفلاحة والري ودعم النشاط الاقتصادي، فإن كل القطاعات الأخرى (المنشآت القاعدية الاقتصادية الإدارية، ودعم الحصول على السكن، والتربية والتكوين، والمنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية ودعم الخدمات المنتجة)، شهدت انخفاضاً.

كما أدت التعديلات التي أُدخلت خلال السنة المالية إلى زيادة اعتمادات الدفع الموجهة إلى فرع " الاستثمار" منتقلة من 2.438,254 مليار دج إلى 2.658,695 مليار دج، أي بنسبة ارتفاع 9,04% (+220,441 مليار دج). وقد أُجريت هذه التعديلات عن طريق إلحاق اعتمادات الدفع من الفرع المتعلق بالعمليات برأس المال، والتي انتقلت من 1.164,427 مليار دج إلى 943,986 مليار دج، أي بانخفاض قدره 18,93%.

ويبين الجدول التالي التعديلات على الاعتمادات المصوت عليها:

الوحدة: ألاف دج

القطـــــاعات	الاعتمادات المصوت عليها	حركة الإعتمادات		الاعتمادات المراجعة
		بالزيادة	بالنقصان	
الصناعة	61 242 919	3000 000		64 242 919
الفلاحة والري	235 599 403	34 550 000		270 149 403
دعم الخدمات المنتجة	72 755 609	27 335 852		100 091 461
المنشآت القاعدية الاقتصادية الإدارية	635 781 484	103 435 718		739 217 202
التربية والتكوين	162 893 838	24 740 228		187 634 066
المنشآت القاعدية الاجتماعية/الثقافية	146 552 448	15 199 248	17 000 000	144 751 696
دعم الحصول على السكن	423 428 891	59 180 000	30 000 000	452 608 891
نفقات مختلفة	600 000 000			600 000 000
المخططات البلدية للتنمية	100 000 000			100 000 000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2 438 254 592**	**267 441 046**	**47 000 000**	**2 658 695 638**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	671 935 450	43 069 000	343 071	714 679 379
الاحتياطي للنفقات غير متوقعة	362 473 900		253 166 975	109 306 925
تسوية الديون المستحقة على الدولة	100 000 000		10 000 000	90 000 000
إعادة رسملة البنوك	30 000 000			30 000 000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**1 164 427 350**	**43 069 000**	**263 510 046**	**943 986 304**
مجمـوع ميزانيـــة التجهيـــز	**3 602 681 942**	**310 510 046**	**310 510 046**	**3 602 681 942**

المصدر: القوانين المالية والمراسيم التنفيذية

2.1.3. الإنجازات المالية

بلغت الاعتمادات المرصودة، مجموعا قدره 3.266,665 مليار دج، منها 2.541,834 مليار دج بالنسبة لنفقات الاستثمار و724,83 مليار دج للعمليات برأس المال. وهي تمثل مجموعاً قدره 90,67% من الاعتمادات المراجعة. وبالمقارنة بالسنة السابقة لها، فقد سجلت انخفاضًا قدره 686,622 مليار دج، أي بنسبة 17,37%، منتقلة من 3.953,288 مليار دج إلى مبلغ 3.266,665 مليار دج.

ونظرا للإطار المتعدد السنوات لبرامج التجهيز العمومي، فإن الإعتمادات المرصودة، تتشكل من الاقتطاعات التي تمت على إعتمادات الميزانية المخصصة لحسابات التخصيص الخاص، وهي:

– الحساب رقم 302–145 بعنوان "حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية "، الذي يحدد كيفيات تسييره المرسوم التنفيذي رقم 17–11 المؤرخ في 05 يناير سنة 2017، وكذا التعليمة رقم 06 المؤرخة في 14 مارس 2017، والتي تعدل وتكمل أحكام التعليمة رقم 03 المؤرخة في 19 فيفري سنة 2017؛

– الحساب رقم 302–089 بعنوان " الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب "، الذي يحدد كيفيات تسيره المرسوم التنفيذي رقم 06–485 المؤرخ في 23 ديسمبر سنة 2006، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11–291 المؤرخ في 18 غوشت سنة 2011، وكذا أحكام التعليمة رقم 11 المؤرخة في 16 يونيو 2012. وبموجب هذه الأخيرة، عين المدير العام للخزينة بصفته آمراً بالصرف رئيسي للعمليات الموجهة لتطوير مناطق الجنوب التي تقيد في السطر 007 من هذا الحساب. ويرسل هذا الأخير مقرر التمويل إلى أمين الخزينة المركزي المتضمن التخصيص الميزانياتي المقدر والمضمون المادي للمشاريع.

– الحساب رقم 302–116 بعنوان " الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا "، الذي يحدد كيفيات تسييره المرسوم التنفيذي رقم 06–486 المؤرخ في 23 ديسمبر سنة 2006، وكذا أحكام التعليمتين رقم 09 و03 المؤرختين في 09 مارس سنة 2007 و14 فيفري 2009، المعدلتين والمتممتين بالتعليمة رقم 19 المؤرخة في 01 ينويو 2011.

ويتم تبيين التوزيع القطاعي للاعتمادات المراجعة والاعتمادات المرصودة على النحو التالي:

الوحدة: ألاف دج

القطـــــــاعات	الاعتمـادات المراجعة 2019	الاعتمادات المرصودة 2019	الفارق	
			القيمة	النسبة %
الصناعة	64 242 919	63 984 188	- 258.731	-0,40
الفلاحة والري	270 149 403	256 868 480	-13.280.923	-4,92
دعم الخدمات المنتجة	100 091 461	89 225 263	-10.866.199	-10,86
المنشآت القاعدية الاقتصادية الإدارية	739 217 202	713 033 614	-26.183.588	-3,54
التربية والتكوين	187 634 066	169 958 453	-17.675.613	-9,42
المنشآت القاعدية الاجتماعية/الثقافية	144 751 696	131 117 257	-13.634.439	-9,42
دعم الحصول على السكن	452 608 891	424 477 690	-28.131.201	-6,22
نفقات مختلفة	600.000.000	593.169.843	-6.830.157	-1,14
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000		
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.658.695.638**	**2.541.834.788**	**-116.860.850**	**-4,40**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	714.679.379	694.830.856	-19.848.5232	-2,78
الاحتياطي للنفقات غير متوقعة	109 306 925			100
تسوية الديون المستحقة على الدولة	90 000 000		- 90 000 000	
إعادة رسملة البنوك	30 000 000	30 000 000	0	0
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**943.986.304**	**724.830.857**	**-219.155.447**	**-23,22**
مجموع ميزانية التجهيز	**3.602.681.942**	**3.266.665.645**	**-336.016.297**	**-9,33**

المصدر: وزارة المالية

بلغت اعتمادات الدفع الموجهة للعمليات برأس المال، مجموعاً قدره 724,83 مليار دج، وتم تخصيصها إلى فئتين من العمليات برأس المال، وهما، إعادة رسملة البنوك بنحو 30 مليار دج، وتلك المنجزة عن طريق حسابات التخصيص الخاص في حدود 694,83 مليار دج.

وقد أدت عملية تنفيذ ميزانية التجهيز إلى تحقيق معدل إنجاز قدره 70,19% مقارنة مع الاعتمادات المراجعة و78,07% مقارنة مع الاعتمادات المرصودة، مقابل 88,46% و90,47% في سنة 2018.

كما توزعت نفقات التجهيز، في حدود 2.180,529 مليار دج بالنسبة لبرامج الاستثمار (85,51%) و369,642 مليار دج للعمليات برأس المال (14,49%).

1.3.1.2. نفقــات الاستثمار

استهلكت اعتمادات الدفع المراجعة للاستثمار، والبالغة 2.658,695 مليار دج، بمعدل 82,02%. وقد انتقلت النفقات من 2.433,253 مليار دج سنة 2018 إلى 2.180,529 مليار دج في سنة 2019، أي بانخفاض قدره 10,39%.

وتعتبر ميزانية التجهيز أداة الدولة لتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، وهي تتشكل من ثلاثة (03) برامج للاستثمار:

- برنامج تسيير عمليات الاستثمار العمومي (CGI)؛
- برنامج تنمية مناطق الجنوب (PDRS)؛
- برنامج تنمية الهضاب العليا (PDHP).

والجدول أدناه، يبين عملية تنفيذ نفقات الاستثمار لمختلف البرامج من خلال حسابات التخصيص الخاص الموقوفة في نهاية شهر ديسمبر 2019

الوحدة: دج

التعيين	اعتمادات سنة 2019	الاعتمادات المخصصة (الميزانية الافتتاحية + عمليات السنة)	الاعتمادات المستهلكة لسنة 2019		الرصيـــد في نهاية السنة
			القيمة	النسبـة %	
حساب تسيير عمليات الاستثمار	2 535 730 490 047,01	3 174 918 963 015,15	2 136 308 555 732,92	67,29	1 038 610 407 282,23
برنامج تنمية مناطق الجنوب	121 959 223 146,00	543 770 933 910,72	87 800 884 985,28	16,15	455 970 048 925,44
برنامج تنمية الهضاب العليا	120 667 920 719,00	580 129 332 634,52	55 708 784 991,09	9,6	524 420 547 643,43
المجموع	**2 778 357 633 912,01**	**4 298 819 229 560,39**	**2 279 818 225 709,29**	**53,03**	**2 019 001 003 851,10**

المصدر: الميزانية العامة والميزانية الافتتاحية الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة

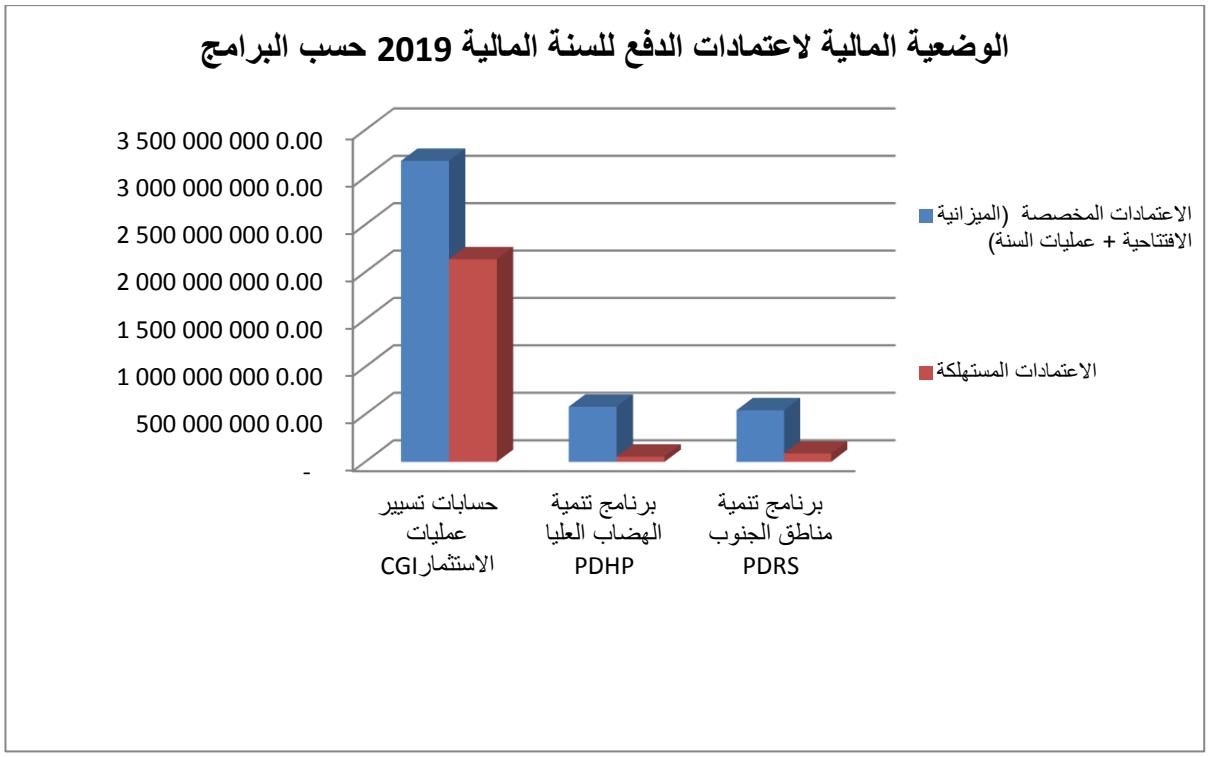

سجل برنامج الاستثمار لسنة 2019، معدل إستهلاك قدره 64,71% في جميع القطاعات، مقابل 74,60% في سنة 2018، أي انخفاضًا قدره 10 نقاط مئوية.

وعلى الرغم من التحسن في مستويات استهلاك الاعتمادات المخصصة لبرامج التنمية للسنتين (2018 و2019). غير أنه تم تسجيل أرصدة معتبرة نتيجة لمستوى الاستهلاك المسجل على الاعتمادات المرصودة لبعض الدوائر الوزارية من جهة، وتدابير تسقيف النفقات لهذ النوع للدوائر الوزارية من جهة أخرى. وهكذا، فقد تم تسجيل أرصدة معتبرة للاعتمادات بمبلغ 1.188,959 مليار دج لسنة 2019، مقابل 828,334 مليار دج في سنة 2018.

كما أن التوزيع حسب قطاعات النشاط، يبين ضعف مقدرة الدولة على تنفيذ الاعتمادات التي وضعتها لتطوير قطاعات النشاط التنموي.

ويبين الجدول أدناه، وضعية تنفيذ ميزانية التجهيز

تنفيذ ميزانية التجهيز

الوحدة: آلاف دج

التعيين	الاعتمادات المصوت عليها	الاعتمادات المعدلة (المراجعة) (1)	الاعتمادات المرصودة (2)	الاعتمادات المخصصة (3)	الاعتمادات المستهلكة (4)	معدل تنفيذ (1)/(4) %	معدل تنفيذ (2)/(4) %	معدل تنفيذ (3)/(4) %
الصناعة	61 242 919,00	64 242 919,00	63 984 188,00	143 287 509,16	11 756 622,40	18,3	18,37	8,2
				84,96				-
الفلاحة والري	235 599 403,00	270 149 403,00	256 868 480,30	336 599 145,77	203 945 663,01	75,49	79,4	60,59
دعم الخدمات المنتجة	72 755 609,00	100 091 461,00	89 225 262,72	123 863 629,65	48 107 068,52	48,06	53,92	38,84
المنشآت القاعدية الاقتصادية الإدارية	635 781 484,00	739 217 202,00	713 033 614,26	917 620 700,40	609 063 416,64	82,39	85,42	66,37
التربية والتكوين	162 893 838,00	187 634 066,00	169 958 453,32	334 900 342,70	169 121 442,28	90,13	99,51	50,5
المنشآت القاعدية الاجتماعية/الثقافية	146 552 448,00	144 751 696,00	131 117 256,69	241 151 918,62	90 271 179,88	62,36	68,85	37,43
دعم الحصول على السكن	423 428 891,00	452 608 891,00	424 477 689,51	541 691 501,56	369 066 321,33	81,54	86,95	68,13
نفقات مختلفة	600 000 000,00	600 000 000,00	593 169 843,21	604 437 372,09	594 298 372,42	99,05	100,19	98,32
المخططات البلدية للتنمية	100 000 000,00	100 000 000,00	100 000 000,00	125 937 069,64	84 899 281,24	84,9	84,9	67,41
المجموع الفرعي للاستثمار	**2 438 254 592,00**	**2 658 695 638,00**	**2 541 834 788,00**	**3 369 489 274,55**	**2 180 529 367,71**	**82,02**	**85,79**	**64,71**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	671 953 450,00	714 679 379,00	694 830 856,87	694 830 856,87	339 642 113,55	47,52	48,88	48,88
الاحتياطي للنفقات غير متوقعة	362 473 900,00	109 306 925,00						
تسوية الديون المستحقة على الدولة	100 000 000,00	90 000 000,00						
إعادة رسملة البنوك	30 000 000,00	30 000 000,00	30 000 000,00	30 000 000,00	30 000 000,00	100	100	100
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**1 164 427 350,00**	**943 986 304,00**	**724 830 856,87**	**724 830 856,87**	**369 642 113,55**	**39,16**	**51**	**51**
مجموع ميزانية التجهيز	**3 602 681 942,00**	**3 602 681 942,00**	**3 266 665 644,87**	**4 094 320 131,41**	**2 550 171 481,26**	**70,79**	**78,07**	**62,29**

المصدر:

- الإعتمادات المصادق عليها (قانون المالية لسنة 2019)؛
- الإعتمادات المراجعة، والمرصودة والمستهلكة (الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة).

بالنسبة للاعتمادات الموزعة، تتراوح معدلات الاستهلاك بين 98,33% بالنسبة لقطاع " نفقات مختلفة" و8,20% لقطاع " الصناعة ".

وفيما يتعلق بالمخططات البلدية للتنمية (PCD)، خصصت لها الدولة في سنة 2019، مبلغا قدره 100 مليار دج، مقابل 100,541 مليار دج في السنة المالية السابقة، أي تراجع بمعدل قدره 0,51%. وقد استهلكت في حدود 84,899 مليار دج، أي بمعدل 67,41% من مجموع إعتمادات مقدرة بـ 125,937 مليار دج.

2.3.1.2. عمليات برأس المال

بلغت الاعتمادات المرصودة لعمليات برأسمال، المتكونة أساساً من قطاع « دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفائدة) » ، مجموعا قدره 724,83 مليار دج من إجمالي اعتمادات دفع مراجعة بـ 943,986 مليار دج. وقد بلغت الاستهلاكات، مقدار 369,642 مليار دج (منها 339,642 مليار دج بالنسبة لحسابات التخصيص الخاص المكرسة لدعم النشاط الاقتصادي و30 مليار دج لإعادة رسملة البنوك العمومية).

وتعرض النفقات المنجزة فيما يخص حسابات التخصيص الخاصة المكرسة لدعم النشاط الاقتصادي على النحو التالي:

الوحدة: ألاف دج

رقم الحساب	العنوان	الاعتمادات	الاستهلاك
050-302	الصندوق الوطني للسكن	147.383.750	145.580.073
001/061-302	نفقات برأس المال	10.419.000	1.999.107
001/062-302	تخفيض نسبة الفائدة على الاستثمارات	291.583.000	8.269.624
002/062-302	تخفيض نسبة الفائدة على القروض العقارية	16.638.400	4.268.171
082-302	صندوق البحث العلمي والتطور التكنولوجي	4.872.000	11.943.689
001/087-302	الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب	18.750.000	23.250.000
001/089-302	الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب/ تسيير أمين الخزينة الرئيسي	73.946.320	46.718.552
004/116-302	الصندوق الخاص لتنمية مناطق الهضاب العليا/ تسيير أمين الخزينة المركزي	81.434.087	20.728.915
117-302	الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر	6.000.000	7.481.500
002/131-302	الصندوق الوطني للطاقات المتجددة	5.151.000	688.742
137-302	الصندوق الوطني لدعم الاستثمار في الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز	12.853.000	20.453.738
001/139-302	الصندوق الوطني للتنمية الاستثمارات الفلاحية (تطوير الاستثمار الفلاحي)	2.000.000	18.375.000
002/139-302	ترقية الصحة الحيوانية حماية الصحة النباتية	1.800.000	1.500.000
003/139-302	ضبط الإنتاج الفلاحي	22.000.000	28.385.000
المجموع		**694.830.857**	**339.642.113**

المصدر: وزارة المالية

2.2. شروط تسيير وتنفيذ نفقات التجهيز

1.2.2 فيما يخص برامج تجهيز المصالح المركزية والمصالح غير الممركزة للدولة

أنصب تقييم الأداء فيما يتعلق بنفقات التجهيز على التقيد بأحكام المرسوم التنفيذي رقم 09-148، المؤرخ في 02 ماي سنة 2009، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 يوليو سنة 1998، والمتعلق بنفقات تجهيز الدولة.

وقد سمحت التحريات التي قام بها المجلس، بشأن شروط تسيير، وتنفيذ ومتابعة الاعتمادات المخصصة بعنوان قانون المالية لسنة 2019، بالوقوف على أوجه قصور ونقائص تتعلق على وجه الخصوص بتسجيل عمليات التجهيز العمومي، ونضجها، وسرعة بدء وتنفيذ برامج الاستثمار، ووتيرة استهلاك اعتمادات الدفع، آجال تنفيذ المشاريع وتطهير مدونة عمليات التجهيز المسجلة بعنوان مختلف الدوائر الوزارية.

وترجع هذه النقائص، التي تتكرر كل سنة في تقارير مجلس المحاسبة، أساساً إلى عدم التقيد بأحكام المرسوم التنفيذي رقم 09-148 المؤرخ في 02 مايو سنة 2009 سالف الذكر.

1.1.2.2. نقائص فيما يخص تسجيل عمليات التجهيز

ان تسجيل عمليات التجهيز تم دون مراعاة الشروط التي فرضتها الأحكام المتعلقة بنضج المشاريع المحددة في المادة السادسة من المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المذكور أعلاه، والتي تنص على أنه: " لا يمكن ان تعرض للتسجيل بغرض الانجاز بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز إلا برامج ومشاريع التجهيز الممركزة التي بلغت النضج الكافي الذي يسمح بالانطلاق في انجازها خلال السنة".

وقد أدت هذه الوضعية التي اتصفت بوجود نقائص في التعبير عن الاحتياجات وفي برمجة المشاريع الاستثمارية إلى تسجيل عدد معتبر من عمليات لم تخضع للتقييم بما فيه الكفاية، والتأخير في بدء المشاريع والتأجيلات المتكررة في آجال الانجاز، واعادة تقييم لعدد كبير من رخص البرامج، وكذلك تجميد العديد من المشاريع الاستثمارية والتخلي عنها.

تم تسجيل نقص في نضج عمليات التجهيز على مستوى كل من وزارة الطاقة ووزارة الصناعة والمناجم ووزارة العدل. حيث تبين من عمليات الرقابة اتحاذ اجراءات تسجيل بعض العمليات بصفة متسرعة وفي غياب دراسات مسبقة ومشاريع أولية لدراسات مفصلة موثوقة تسمح بتحديد الاحتياجات والخصائص التقنية للأشغال والتجهيزات المقرر انجازها.

وقد أثر تسجيل العمليات دون توفر النضج الكافي على ظروف تنفيذ وإدارة بعض المشاريع، وينطبق ذلك على الحالات التالية:

- العملية رقم NF 5.611.2.262.013.10، بعنوان " اعانة لصالح مركز البحث النووي (محافظة الطاقة الذرية) من أجل تهيئة هياكل البحث والتطوير"، والمسجلة في سنة 2009، برخصة برنامج بنحو 9 مليار دج وخصص لها اعتماد دفع بمبلغ قدره 1,35 مليار دج. ولم تنفذ هذه العملية بسبب طبيعة الاشغال، التي تكمل تلك المرتبطة بالعملية المسجلة سنة 2008 (NF5.611.2.262.013.07) والمتعلقة بتحديث مستوى المرافق الحالية والانظمة المرتبطة بها". حيث أن مستوى التنفيذ المالي والمادي لهذه الاخيرة لم يتعدى نسبة 86,05 %، بما يعادل 10,325 مليار دج من رخصة برنامج بمبلغ 12 مليار دج.

– تسجيل عمليات التجهيز المتعلقة بتطوير رقمنه الإدارة العمومية، تم بصفة متسرعة وفي غياب دراسة تسمح بتحديد الاحتياجات الفعلية والخصائص التقنية للعناصر المكونة لها. حيث تم منح وزارة الطاقة تبعا للإرسالية 20/و أ المؤرخة في 7 يناير سنة 2019 الصادرة عن الوزارة الأولى، رخص البرامج لمدة ثلاث سنوات بمبلغ 118 مليون دج و باعتمادات دفع بلغت 50 مليون دج، غير أن وزارة المالية حددت رخص البرامج بمبلغ 79,825 مليار دج. تنفيذ هذه العملية كان من المفروض أن يتم في الفترة الممتدة من الفصل الثالث لسنة 2019 إلى الفصل الثالث من سنة 2021، غير أنه هذا البرنامج لم يتم الشروع في تنفيذه، وهو ما لا يتماشى مع الأهداف المنظرة من تسجيل هذه العملية.

نفس الأمر ينطبق على برنامج الرقمنة الخاص بوزارة الصناعة والمناجم الذي خصص له رخصة برنامج، بمبلغ 229,06 مليون دج واعتمادات دفع بلغت 160,342 مليون دج، غير أن المصالح المعنية بالوزارة أعربت عن الحاجة عن إنشاء مركز للبيانات، قبل اقتناء معدات الأعلام الآلي، مما أدى إلى تعديل رخص البرامج مما تسبب في التأخير في اطلاق العملية.

– على مستوى وزارة الصناعة والمناجم، عرف مشروع دار الجودة الذي استفاد من تمويل مشترك من ميزانية الدولة ومساهمة المعهد الوطني للملكية الصناعية، تأخرا في الاستلام حيث حددت الآجال بـ 30 شهرا، ابتداء من تاريخ الأمر بالخدمة، وذلك لعدم تسديد مستحقات المؤسسة المكلفة بتنفيذ الصفقتين التطبيقيتين البالغة 727,043 مليون دج.

حيث إن وزارة الصناعة والمناجم، قيدت تحرير اعتمادات الدفع برصد المعهد الوطني للملكية الصناعية لحصته في تمويل المشروع. غير أن هذا الأخير لم يكن معنيا بموجب عقد البرنامج الا بالصفقة التطبيقية الثالثة.

كما أن هذا الوضع الناجم عن عدم التنسيق بين الوزارة والمعهد، سيؤثر على تحقيق الأهداف المرجوة من تسجيل العملية والرامية إلى ترقية التنافسية الصناعية من خلال تعزيز الهياكل القاعدية الخاصة بالجودة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن العملية المعنونة " دراسة وانجاز وتجهيز المخبر الوطني المرجعي للقياسة" والتي تم رفع التجميد عنها بترخيص من الوزارة الأولى في سنة 2016، غير أن تنفيذ هذه العملية مرتبط بالعملية

المبرمجة في حساب التخصيص الخاص رقم 302-124 والمتعلقة بالمرافقة التقنية المتكاملة للقياسة للوزارة من المخبر الفرنسي للقياسة في انجار وتجهيز هذا المخبر. حيث ادخلت الوزارة هذه العملية ضمن مخطط العمل لسنة 2019 دون إعادة هيكلة العملية.

- بالنسبة للمديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج التابعة لوزارة العدل، تم تسجيل ضمن برنامج سنة 2019، العملية المتعلقة بالسوار الإلكتروني برخصة برنامج قدرها (1) مليار دج. هذه العملية لم يتم تفريدها بسبب انعدام دراسة تحدد الخصائص التقنية لها.

- وفيما يتعلق بوزارة الموارد المائية، فقد طلبت تسجيل عمليات التجهيز لـ 14 عملية، بإجمالي قدره 32,715 مليار دج، غير أنها استفادت من تسجيل 22 عملية برخص برامج مجموعها 35,767 مليار دج، أي بزيادة قدرها 3,052 مليار دج.

بالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل أربع (04) عمليات بقرار من وزارة المالية لفائدة نفس الوزارة:

عمليتين (02) بمبلغ 2 مليار دج متعلقتين برقمنة القطاع؛

عملية (01) بمبلغ 2 مليار دج متعلقة بإعادة تأهيل محطة ضخ وانجاز شبكة تطهير بمدينة منديل ولاية ورقلة وعملية (01) إنجاز وحدة تحلية مياه البحر ببجاية بمبلغ 11,80 مليار دج.

2.1.2.2. عدم تفريد عمليات التجهيز

خلافا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 98-227 السالف الذكر، فإن عددا معتبرا من عمليات التجهيز المسجلة لحساب الوزارات لم يتم تفريدها من طرف المصالح المختصة. تتضح هذه الملاحظة من خلال الحالة التالية:

سجلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عدم تفريد برنامج تجهيز بمبلغ 31,450 مليار دج من إجمالي رخص برنامج مقدرة بـ 118,025 مليار دج فيما يخص البرنامج المحتفظ به إلى غاية نهاية 2016. ويرجع ذلك إلى تجميد برنامج بمبلغ قدره 21,945 مليار دج، تبعا للمقرر الصادر عن المديرية العامة للميزانية تحت رقم 5022 المؤرخة في 2015/09/27.

وبالنظر إلى التأخر المسجل في إنجاز عمليات التجهيز المدرجة في إطار البرنامج القطاعي غير الممركز، والمتعلق بإنجاز الهياكل القاعدية البيداغوجية والدعم، فإنه لم يتم تفعيل عمليات التجهيز المتعلقة بها.

أما فيما يخص برنامج التجهيز المسجل خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى 2019، فقد لوحظ عدم تفريد برنامج بمبلغ 4,36 مليار دج فيما يتعلق بالسنة المالية 2017، وبرنامج عمليات قدره 4,013 مليار دج من إجمالي 4,50 مليار دج بالنسبة لسنة 2018. أما فيما يتعلق بسنة 2019، فإنه لم يتم تفريد سوى 13 عملية من مجموع 127 عملية.

تجدر الاشارة إلى أنه من بين 148 عملية مفردة في سنة 2019، فإن هناك 71عملية يعود تسجيلها للفترة الممتدة ما بين 2010 و2016 (عملية واحدة مسجلة في سنة 2010 و19 عملية في سنة 2012 و05 عمليات في سنة 2014 و3 عمليات في سنة 2015 وعملية واحدة في سنة 2016، و28 عملية في سنة 2017 و36 عملية في سنة 2018 و13 عملية في سنة 2019).

3.1.2.2. تخصيص عمليات التجهيز باعتمادات دفع أعلى من رخص البرنامج

أظهر عملية فحص وضعية اعتمادات الدفع الممنوحة لقطاع التربية الوطنية عن تجاوز اعتمادات الدفع الممنوحة لرخص برامج عمليات التجهيز. تم ملاحظة هذه الحالة على مستوى عمليات التجهيز الخاصة بالباب 861 " الاعلام الآلي "، التي يديرها المركز الوطني لإدماج الابتكارات البيداغوجية لتنمية تكنولوجيا الاعلام والاتصال في التربية (CNIIPDTICE)، وذلك بتجاوز في اعتمادات الدفع لرخص البرامج بمبلغ 475,25 مليون دج. كذلك الحال بالنسبة للعمليات المقيدة ضمن الباب 821" مباني الادارة المركزية "، والتي تديرها مديرية تسيير الموارد المالية والمادية، والتي سجلت تجاوزا بمبلغ 65,5 مليون دج مقارنة مع رخصة البرنامج المتعلقة بهذه العمليات.

وتفسر هذه الوضعية إلى قيام المديرية العامة للميزانية أثناء سنوات سابقة لسنة 2016 بتخصيص اعتمادات دفع أعلى من الاحتياجات التي أبدتها الوزارة وعدم تسوية هذا الخلل.

كما تم تسجيل نفس الملاحظة على مستوى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، حيث ابدت المديرية العامة للغابات احتياجاتها من اعتمادات الدفع بنحو 1,216 مليار دج، في حين بلغت اعتمادات الدفع الممنوحة 1,319 مليار دج، أي باعتمادات بالزيادة قدرها 103 مليون دج.

4.1.2.2. تجاوزات في استهلاكات اعتمادات الدفع ورخص البرنامج

أظهرت رقابة عمليات التجهيز المسجلة لحساب محافظة الطاقة الذرية الموضوعة تحت وصاية وزارة الطاقة، وجود تجاوزات في استهلاك اعتمادات الدفع على مستوى أربع (04) عمليات تجهيز، ويتعلق الأمر بـ:

- العملية رقم NK.611.08.262.013.02، برخصة برنامج قدرها 207 مليون دج وتخصيص اعتمادات دفع بمبلغ 127 مليون دج، في حين بلغت الاستهلاكات المسجلة على حساب هذه العملية مجموع قدره 245,50 دج، وهو ما يمثل تجاوزاً بمبلغ 118,50 مليون دج مقارنة باعتمادات الدفع و38,50 مليون دج مقارنة بمبلغ رخصة البرامج.

- العملية رقم NK 5.611.04.262.013.03، والمخصص لها مبلغ 250 مليون دج كرخصة برنامج واعتمادات دفع علي السواء، في حين بلغت الاستهلاكات لاعتمادات الدفع المسجلة على هذه العملية، مقدار 266,28 دج، وهو ما يمثل تجاوزا بمبلغ 16,28 مليون دج؛

- العملية رقم NF 5.611.2.262.013.07، بتخصيص اعتمادات الدفع بمبلغ قدره 9,979 مليار دج، بينما بلغت الاستهلاكات ما مجموعه 10,326 مليون دج، أي بتجاوز قدره 746,078 مليون دج.

- العملية رقم NF 5.611.3.262.013.09، لم يتم تخصيص لها أي اعتمادات للدفع، بينما سجلت استهلاكات، بمبلغ قدره 1,323 مليون دج. وقد تم تغطية تجاوز اعتمادات الدفع من خلال استعمال اعتمادات الدفع المخصصة لعمليات التجهيز الأخرى.

وتشكل هذه التجاوزات مخالفة لأحكام المادة 75 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984، المتمم والمعدل، المتعلق بقوانين المالية، والمواد 5، 6 و7 من المرسوم التنفيذي رقم 17-11 المؤرخ في 15 جانفي 2017 المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-145 المتضمن حساب تسيير عمليات التجهيز الخاصة بالدولة.

5.1.2.2. عدم الإسراع في وضع حيز التنفيذ عمليات التجهيز

إن أغلب الدوائر الوزارية لم تقوم بالإجراءات الضرورية لإسراع في وضع حيز التنفيذ عمليات التجهيز المسجلة لحسابها. حيث أن عددا معتبرا من عمليات التجهيز لم يشرع فيها على الرغم من أهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين تم تسجيل تأخرا كبيرا في الانطلاق مقارنة بالآجال المحددة في مقررات التفريد، وهو ما يخالف أحكام المرسوم التنفيذي رقم 98-227 السالف الذكر. ويعود هذا الخلل أساسا إلى النقص الموجود في شروط التسجيل ونضج مشاريع الاستثمار. وفيما يلي أهم الحالات التي توضح هذه الوضعية:

– على مستوى وزارة المجاهدين، ترجم تنفيذ برنامج الاستثمار بمستوى منخفض لا يتوافق مع الأهداف المرجوة من تسجيل عمليات التجهيز والتي يعود تسجيل بعضها إلى سنة 2001، نذكر منها على سبيل المثال:

- العملية المتعلقة بتوسعة مركز الراحة بالقالة، برخصة برنامج بمبلغ قدره 106,3 مليون دج، التي تم استهلاكها بمعدل وصل إلى 46,40%؛
- العملية المتعلقة بتوسعة مركز الراحة بزلفانة، برخصة برنامج بمبلغ قدره 95 مليون دج، استهلكت في حدود 49,32%؛
- العملية المتعلقة بدراسة وانجاز متحف المجاهدين (2008)، برخصة برنامج بمبلغ قدره 185 مليون دج، استهلكت في حدود 87,77%.

– على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تم تسجيل وجود 150 عملية مفردة خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2016، برخصة برنامج قدرها 3,342 مليار دج، والتي لم تعرف بدء في التنفيذ، وهذا على الرغم من توفر اعتمادات الدفع؛

– على مستوى وزارة التربية الوطنية، لوحظ عدم انطلاق في تنفيذ 44 عملية من أصل حافظة تضم 85 عملية، منها 31 عملية يديرها مركز تموين وصيانة التجهيزات والوسائل التعليمية، وأربع (04) عمليات تديرها مديرية الموارد المالية والمادية التابعة للإدارة المركزية، وأربع (04) عمليات قطاعية ممركزة مفوضة للمديريات الولائية وعمليتين (02) اوكل تسييرهما إلى المركز الوطني البيداغوجي واللغوي لتعلم الامازيغية. وتشمل هذه العمليات رخص برامج بمبلغ قدره 9,543 مليار دج.

وبالإضافة إلى ذلك، فمن مجموع 15 عملية مفردة في سنة 2019، فإن هناك سوى ثلاث (03) عمليات عرفت البدء في التنفيذ. وترجع هذه الوضعية إلى التأخر في نشر النصوص التنظيمية المتعلقة بالقانون الاساسي النموذجي للمدارس الابتدائية فيما يخص ثمان(08) عمليات وتسجيل ست(06) عمليات متعلقة بالرقمنة التي قررتها الحكومة (الارسال رقم 202 المؤرخ في 04 مارس 2019)، وهذا في غياب الدراسات التي تسمح بتحديد الاحتياجات والمعايير التقنية والاتساق المادي للأشغال وتكلفتها وكذا آجال إنجازها.

– على مستوى وزارة الطاقة، فإن العملية المتعلقة بربط بالطاقة الكهربائية والغازية للحظيرة الصناعية بسيدي خطاب ولاية "غليزان" المسجلة سنة 2015، برخصة برنامج قدرها 12,828 مليار دج، لم تسجل استهلاكات سوى بمبلغ 2,998 مليار دج من مجموع اعتمادات الدفع البالغة 8,698 مليار دج، أي بمعدل 34,47% (اعتمادات الدفع المبلغة لسنة 2019 بمبلغ 4 مليار دج و4,698 مليار دج يمثل رصيد اعتمادات الدفع الباقية من سنة 2018)، مفصلة كما يلي:

- الصفقة المبرمة بين وزارة الطاقة وشركة GRTE، بمبلغ قدره 10,314 مليار دج، أعيد تقييمها إلى 10,491 مليار دج، استهلك منها 2,675 مليار دج. حيث عرفت تأخرا في الإنجاز بسبب أوجه القصور المسجلة في الجدول التفصيلي للأسعار الذي لا يتضمن مكون الأشغال (المعبر عنه من حيث وحدة إجمالية هي "POSTE") والمعوقات المتصلة بالحصول على تراخيص الحفر الخاص بالطرقات وتصاريح البناء؛
- الصفقة المبرمة بين وزارة الطاقة وشركة (SADEG)، بمبلغ قدره 1,981 مليار دج، (لم تعرف أي استهلاك سنة 2019) توقفت الاشغال في 6 نوفمبر 2018، بسبب عدم إنجاز المرافق وتهيئة المنطقة الصناعية من طرف مصالح ولاية غليزان؛
- الصفقة المبرمة بين وزارة الطاقة وشركة GRTE، بمبلغ قدره 400 مليون دج، استهلكت في حدود 149,03 مليون دج (اقفال المشروع في سنة 2017 وذلك بملحق بمبلغ 250,7 مليار دج).

– تم تفويض إنجاز مشروع المدينة الجديدة لحاسي مسعود إلى المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري المسماة هيئة المدينة الجديدة لحاسي مسعود (EVNH). حيث تضمنت المادة 03 من دفتر الشروط المبرم ما بين الوزارة والمؤسسة على مفهوم الإشراف المنتدب على المشاريع.

غير أن الوزارة لم تقم بإبرام اتفاقية الإشراف المنتدب على المشروع طبقا لأحكام المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 14-320 المؤرخ في 20 نوفمبر سنة 2014، المتعلق بالإشراف على المشروع والإشراف المنتدب على المشروع، المعدل والمتمم. واحتفظت بالتسيير المركزي للمشروع من خلال إعداد بطاقات الالتزامات وإمضاء الصفقات المعدة من طرف مصالح مؤسسة EVNH وكذلك دفع وضعيات الأشغال.

ومن ناحية أخرى، فإن مهمة إعداد دفاتر الشروط وطلبات العروض والعقود ومتابعة الأشغال بقيت على عاتق المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري EVNH. حيث أن تعدد المتدخلين (الوزارة، مؤسسة EVNH، ومؤسسات الإنجاز) لم يكن دون عواقب على تسيير فعال لهذا المشروع وعلى وتيرة إنجاز الأشغال، إذ أن المشروع المسجل في سنة 2007، قد سجل تأخيرا كبيرا في الإنجاز، متجاوزا مدة 13 سنة. وعلاوة على ذلك، فإن مستوى الإنجاز المالي والمادي لهذا المشروع لم يتعدى معدل 51,84% من رخص البرامج البالغة 96 مليار دج.

- أما بخصوص وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، فقد أظهرت عملية فحص مدونة عمليات التجهيز عن عدم الانطلاق في تنفيذ أربع (04) عمليات مسجلة على مستوى الادارة المركزية برخصة برنامج بمبلغ 524 مليون دج و49 عملية تجهيز على مستوى المديرية العامة للأمن الوطني برخص برامج بمجموع قدره 15,05 مليار دج و32 عملية مسجلة لحساب المديرية العامة للحماية المدنية برخص برامج بما مجموعه 9,732 مليار دج، وهذا بسبب التأخر في اعداد دفاتر الشروط.

- وعلى مستوى رئاسة الجمهورية، أظهرت عملية فحص مدونة عمليات التجهيز عن وجود 16 عملية لم يتم الانطلاق فيها برخص برنامج بمجموع قدره 27,638 مليار دج، أُعيد تقييمها، لتصل إلى 46,477 مليار دج؛

6.1.2.2. ضعف وتيرة استهلاك اعتمادات الدفع

أدى انعدم السرعة في تنفيذ عمليات التجهيز إلى ضعف في مستوى استهلاك اعتمادات الدفع الموضوعة تحت تصرف مختلف الدوائر الوزارية.

حيث ان تجميد هذه الاعتمادات، تسبب في تراكم المعتبر للأرصدة في نهاية السنة، ولم يسمح ببلوغ الأهداف المحددة في مختلف برامج التجهيز العمومي. إذ لوحظ هذا الضعف في استهلاك الاعتمادات على مستوى الوزارات التالية:

- على مستوى وزارة الاتصال، فإن استهلاك اعتمادات الدفع لم يتعدى نسبة 0,04%، وهو ما يعادل 336 مليون دج من اعتمادات الدفع المتاحة البالغة 7,133 مليار دج؛

– وفي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لم يصل استهلاك اعتمادات الدفع إلا معدل 30,28%. حيث لم يتم استهلاك سوى 6,005 مليار دج من اعتمادات الدفع المتاحة البالغة 19,844 مليار دج (منها 15,032 مليار دج بعنوان سنة 2019)؛

– أما فيما يخص وزارة التربية، فإن وتيرة استهلاك اعتمادات الدفع فهي جد ضعيفة لم تتعد حدود 0,17% من إجمالي اعتمادات دفع البالغة 9,131 مليار دج (منها 2,247 مليار دج بعنوان السنة المالية 2019)، أي ما يعادل 15,776 مليون دج؛

– وفيما يخص وزارة العدل، فان اعتمادات الدفع المخصصة بمبلغ 14,275 مليار دج، لم تستهلك الا في حدود 3,866 مليار دج، أي بمعدل 27%؛

– وبالنسبة لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، فقد سجلت معدل استهلاك قدره 35,11%، أي استهلاكات بمبلغ 4,826 مليار دج من مجموع اعتمادات الدفع البالغة 13,744 مليار دج فيما يتعلق بالبرنامج القطاعي الممركز و3% بالنسبة لبرنامج تنمية مناطق الهضاب العليا، بما يعادل 64,476 مليون دج من مجموع اعتمادات الدفع البالغة 1,878 مليار دج و 2,42% بخصوص البرنامج القطاعي غير الممركز لتطوير مناطق الجنوب، وهو ما يمثل مبلغا قدره 9,08 مليون دج من مجموع اعتمادات الدفع البالغة 372,188 مليون دج ؛

– وبخصوص وزارة البيئة والطاقات المتجددة، أظهرت عملية فحص مدونة عمليات التجهيز، عن عدم إستهلاك اعتمادات الدفع لـ 46 عملية. فضلا عن ذلك، فإن معدل الاستهلاك للعمليات المفوضة لم يتعدى نسبة 29,71% في سنة 2019. وقد تم تسجيل رصيد متبقي من اعتمادات الدفع للعمليات المفوضة، في نهاية سنة 2019، بمبلغ قدره 1,699 مليار دج، منه 1,564 مليار دج يخص الوكالة الوطنية للنفايات.

كما سجلت عمليات التجهيز للاعتمادات المفوضة لصالح المؤسسات والهيئات العمومية تحت الوصاية، معدل تنفيذ ضعيف وذلك في حدود 9,27%. إذ لم تتجاوز الاستهلاكات مبلغ 5,418 مليار دج من مجموع رخص البرامج، البالغة 58,449 مليار دج، كما هو مبين في الجدول التالي:

الوحدة: مليار دج

الهيئة	عدد العمليات	رخص البرامج	الاستهلاكات	النسبة %
المركز الوطني للتكوين البيئي	03	1,310	0,042	3,23
المركز الوطني لتكنولوجيات الانتاج الأكثر نقاء	03	5,177	0,034	0,68
المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة	10	3,901	0,141	3,63
الوكالة الوطنية للنفايات	17	48,059	5,199	10,82
المجموع	**33**	**58,449**	**5,418**	**9,27**

7.1.2.2. إعادة هيكلة وإعادة تقييم متكررة لعمليات التجهيز:

إن نقص نضج عمليات التجهيز والتأخر في تنفيذها كان لهما نتائج سلبية على بنية وتكاليف المحتوي المادي للمشاريع الاستثمارية للوزارات. حيث أن أغلب رخص البرامج الأولية الممنوحة لهذه العمليات خضعت لتعديلات معتبرة ومتكررة خلال مرحلة إنجاز المشاريع أو حتى قبل بدء أشغال التنفيذ. وتمس هذه التعديلات في غالب الحالات، تكلفة العمليات والمكونات المادية للأشغال وآجال الإنجاز وحتى هيكلة المشاريع.

وأظهرت تحريات مجلس المحاسبة على وجه الخصوص الحالات التالية:

– على مستوى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، بلغ حجم إعادة التقييم بعنوان السنة المالية 2019، مجموعا قدره 40,50 مليون دج، أي بمعدل قدره 6,59%، لترتفع بذلك رخص البرامج لسبع (07) عمليات من 614,19 مليون دج إلى 654,69 مليون دج.

- سجلت نفس الملاحظة على مستوى وزارة الموارد المائية، حيث استفادت هذه الأخيرة من مبلغ 169,543 مليار دج خصص لإعادة تقييم 59 عملية. وقد تعلقت إعادة التقييم بعمليات حديثة التسجيل (2017 و2018)، تراوح معدلها بين 100% و900%، وعلى سبيل المثال نذكر المشاريع التالية:

- مشروع تحويل المياه من سد ملاق بالطارف نحو ولايات الطارف، تبسة، سوق اهراس، الذي أُعيد تقييم رخصة برنامجه من 9,70 مليار دج الى 97 مليار دج، أي بمعدل قدره 900%؛
- مشروع تحويل المياه من محطة تحلية مياه البحر (قريس) منطقة سكيكدة، الذي خضعت رخصة برنامجه لإعادة التقييم لتنتقل من مبلغ 5 مليار دج الى 10 مليار دج، أي بمعدل قدره 100%؛
- مشروع التهيئة الفلاحية والمائية لمحيط الفلاحي الرميلة، وأولاد فاضل (بولايتي خنشلة وباتنة) بمساحة قدرها 2.462 هكتار، الذي ارتفعت رخصة برنامجه من 4 مليار دج الى 8 مليار دج، أي بمعدل قدره 100 %؛
- مشروع المتعلق بتدعيم سد الشرفة (بولاية معسكر)، الذي ارتفعت رخصة برنامجه من 1,50 مليار دج الى 3,85 مليار دج، أي بمعدل قدره 157%؛

- ومن جانبها، قامت وزارة الثقافة، بإعادة تقييم رخص البرامج لأربعة (4) مشاريع بعنوان السنة المالية 2019، بمبلغ قدره 134,50 مليون دج.

– وعلى مستوى وزارة الطاقة، أُعيد تقييم العملية المتعلقة بمركز البحث النووي بدرارية (محافظة الطاقة الذرية)، لإعادة تأهيل المنشآت القاعدية وإنجاز سور المحيط الأمني والتدفئة والتكييف الهوائي، بمبلغ قدره 280 مليون دج، أي بمعدل قدره 66,50%، وذلك بسبب التأخر المسجل في انطلاق هذه العملية التي يعود تاريخ تسجيلها الى سنة 2006.

- رخص البرامج الاولية لـ 11 عملية تجهيز المدرجة في قطاع الداخلية، بمجموع 18,48 مليار دج، أُعيد تقييمها، لتصل إلى 20,727 مليار دج، أي بمعدل قدره 12%؛

وقد تم امتصاص المخصصات المالية الممنوحة بعنوان قانون المالية لسنة 2019 لبرنامج القطاعي غير ممركز، أساسا من المشاريع قيد الإنجاز التي عرفت إعادة تقييم في رخص برامجها. فعلى سبيل المثال، فإن نسبة 83% من الغلاف المالي المخصص لولاية بومرداس تم توجيهه لإعادة تقييم رخص البرامج للمشاريع التي هي في قيد الانجاز. كذلك، فإن 70% من مبلغ اعادة التقييم، أي 3,824 مليار دج، تم توجيهه لقطاع «التربية والتكوين» و64% من رخص البرامج، أي ما يعادل 3,504 مليار دج، متعلقة بإعادة تقييم 46 عملية تخص القطاع الفرعي 62 "التربية".

وفي هذا الإطار، عرفت العديد من العمليات إعادة تقييم رخص برامجها قبل انطلاق الإنجاز، كما هو الحال لولاية وهران التي قامت بإعادة تقييم رخص البرامج لـ 19 عملية المتعلقة بمختلف القطاعات قبل انطلاقها. حيث انتقلت رخص البرامج الاولية لهذه العمليات من 1,247 مليار دج إلى 2,626 مليار دج، أي بزيادة قدرها 111%.

وفي كثير من الحالات، فإن التأخر المسجل في انجاز عمليات التجهيز، كان سببا رئيسيا في إعادة تقييم رخص البرامج المرتبطة بها وبمعدلات تتجاوز 100%. كما هو الحال لإعادة تقييم رخص البرامج في سنة 2019 للمشروع المتعلق بإعادة تأهيل مؤسستين تربويتين في ولاية البليدة المسجلتين في سنة 2008 بمبلغ 230 مليون دج، لتصل إلى 466,90 دج، أي بمعدل قدره 103%.

وعلاوة على ذلك، تم ملاحظة وجود أوجه قصور في تحديد الاحتياجات وتقييم تكاليف عمليات التجهيز. حيث أن العديد من المشاريع، قد أُقفلت بوجود فوارق معتبرة بين التكاليف المحددة في مقررات البرامج والتكاليف الفعلية، مما يشير إلى ضعف الدراسات وعدم وجود مبررات لإعادة التقييم المطلوبة. والجدول أدناه، يوضح هذه الوضعية ويحدد الفوارق التي تصل أحياناً إلى 60% من مبلغ رخص البرنامج المعاد تقييمها:

الوحدة: آلاف دج

الولاية	القطاع	العملية	رخصة البرنامج		التكلفة الفعلية	الفارق	النسبة %
			الاولية	المعاد تقييمها			
غليزان	الفلاحة والري	NF5. 341.3.262.148.08.01 توسيع محطة التطهير لغليزان	422 000	728 000	329 359	398 641	55
	المنشآت الاقتصادية والادارية	NK5.522.5.262.148.11.01 دراسة وانجاز منشآه فنية على الطريق الولائي رقم 12	180 000	175 037	70 732	104 305	60
سعيدة	المنشآت الاقتصادية والادارية	NK5.521.5.262.120.10.01 انجاز منشاتين فنيتن على الطريق الرابط لضاحية الشرق لـ سعيدة	500 000	500 000	216 422	283 578	57
وهران	الفلاحة والري	N.F.5.226.9.262.131.14.01 تهيئة مسالك غابية بمسافة 60 كلم	30 000	30 000	17 858	12 142	40

8.1.2.2. التأخر في استلام المشاريع المنجزة

بالرغم من أهميتها، عرفت الكثير من المشاريع المتعلقة بالبرامج غير الممركزة، تأخرا في التسليم، مثل تلك المسجلة بعنوان تسيير الولاة لصالح وزارتي التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي، والتي يعود تسجيل بعضها إلى ما قبل سنة 2005.

وقد أدى التأخير المسجل في تنفيذ برامج التجهيز مقارنة بالآجال المحددة في مقررات التسجيل إلى وجود فوارق بين المشاريع المبرمج استلامها وتلك المستلمة فعليا. وينعكس عدم إحترام آجال إنجاز المشاريع سلبيا على التكفل الجيد بالدخول المدرسي من ناحية توفر المقاعد البيداغوجية والايواء، وكذا القضاء على العجز المسجل في هذا الجانب.

حيث أنه، وعلى مستوي قطاع التعليم العالي، ومن إجمالي مشاريع بطاقة استيعابية مقدرة بـ 84.200 مقعد بيداغوجي متوقع استلامها خلال السنة المالية 2019، لم يتم استلام سوى 27.900 مقعدا. أما بالنسبة لأسرة الإيواء، فلم يتم استلام سوى 12.420 سريرا من مجموع 56.370 سرير مقرر استلامه.

التعيين	البرنامج الحالي	البرنامج المسجل	البرنامج الاجمالي	المشاريع المبرمج استلامها في 2019	المشاريع المستلمة في 2019	الفارق	البرنامج طور الانجاز
المقاعد البيداغوجية	284.000		284.000	84.200	27.900	56.300	256.100
أسرة الإقامات	162.704		162.704	56.370	12.420	43.950	150.284
المطاعم المركزية	17	3	20	1	2	1+	18

وفيما يخص قطاع التربية الوطنية، فمن بين 2.195 مشروعا مبرمجا استلامه خلال سنة 2019، لم يتم استلام سوى 1.749 مشروعا، أي بفارق ناقص بـ 410 مشروعا موزعا بشكل أساسي بين: 63 مدرسة ابتدائية، و18 مدرسة للتعليم المتوسط، و26 مؤسسة للتعليم الثانوي، و223 قسما للتعليم الابتدائي، و35 مطعما، و15 نصف داخلية (مدرسة للتعليم المتوسط)، و17 نصف داخلية (مؤسسة التعليم الثانوي). وهوما يبينه الجدول التالي:

الهياكل	البرنامج الجاري	برنامج 2019	المجموع	الاستلام المبرمج	الهياكل المستلمة	الفارق	المشاريع طور الانجاز
هياكل التعليم							
مدارس ابتدائية	978	327	1305	426	363	63	942
مدارس التعليم المتوسط	428	74	502	137	119	18	383
مؤسسات التعليم الثانوي	282	60	342	93	67	26	275
أقسام ابتدائية	3.283	1.323	4.606	1.071	848	223	3.758
المجموع الجزئي	**4.971**	**1.784**	**6.755**	**1.727**	**1.397**	**330**	**5.358**
هياكل الدعم							
مطاعم	681	747	1.428	267	232	35	1.196
نصف داخلية (متوسطة)	133	22	155	41	26	15	129
نصف داخلية (ثانوية)	85	9	94	29	12	17	82
داخلية (متوسطة)	14	3	17	7	3	4	14
داخلية (ثانوية)	16	4	20	5	1	4	19
داخلية (مدارس)	4	2	6	0	0	0	6
قاعات رياضة	316	0	316	24	21	3	295
ملاعب	189	62	251	41	39	2	212
وحدات فحص	198	63	261	18	18	0	243
المجموع الجزئي	**1.636**	**912**	**2.548**	**432**	**352**	**80**	**2.196**
المجموع الكلي	**6.607**	**2.696**	**9.303**	**2.159**	**1.749**	**410**	**7.554**

9.1.2.2. عدم استرجاع الأرصدة (البواقي)

تطبيقا لأحكام التعليمة رقم 1356 المؤرخة في أول غشت سنة 2015 الصادرة عن الوزير الأول، والمتعلقة بتعزيز التوازن المالي الداخلي والخارجي للبلاد، فإنه تم تجميد المشاريع المسجلة على مستوى وزارة الثقافة والتي لم يشرع في تنفيذها. غير أن قرارات تجميد هذه العمليات لم تتبع باسترجاع اعتمادات الدفع المتعلقة بها. وقد حولت هذه الاعتمادات إلى حسابات المؤسسات والهيئات العمومية التابعة لها، مثل الحالات التالية:

-43,61 مليون دج تتعلق بالإشراف المنتدب على المشروع؛

- 317,937 مليون دج فيما يخص الإعانات الممنوحة لديوان رياض الفتح؛

- 5,07 مليون دج بخصوص الإعانات الممنوحة للمسرح الجهوي لوهران؛

- 8,919 مليون دج بالنسبة للإعانات الممنوحة لأوبرا الجزائر ؛

- 40,994 مليون دج فيما يتعلق بالإعانات الممنوحة للمركز الوطني للثقافة والإعلام.

كذلك، فقد أدى تنفيذ بعض العمليات إلى دفع النفقات، في حين أغلقت هذه العمليات دون أن تكتمل، نورد على سبيل المثال العمليات التالية:

– دراسة وانجاز قصر الثقافة–وهران، الذي سجل استهلاكات بمبلغ قدره 81,16 مليون دج؛

– دراسة وانجاز مركز ثقافي في حي الموز، الذي سجل استهلاكات بـ 6,658 مليون دج؛

– تحسين نظام المراقبة عن بعد للمتحف الجهوي للجلفة، الذي سجل استهلاكات بمجموع قدره 8,492 مليون دج؛

– دراسة وإنجاز وتهيئة مسرح العلمة، الذي سجل استهلاكات بمبلغ 9,980 مليون دج.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض العمليات التي أُوكل تسييرها إلى الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي، بصفتها صاحب المشروع المنتدب طبقا لأحكام المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 14–320 المؤرخ في 20 نوفمبر سنة 2014، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 19–197 المؤرخ في 10 يوليو سنة 2019، المتعلق بالأشراف المنتدب للمشروع، قد تم إقفالها من دون أن تعرف بدأ في التنفيذ. وأدت النقائص الواردة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 14–320، فيما يخص شروط تطبيق البند المتعلق بأجرة صاحب المشروع المنتدب إلى دفع مبلغ 31,932 مليون دج في ظل الانعدام التام لتنفيذ عمليات التجهيز.

10.1.2.2. التأخر في تطهير مدونة عمليات التجهيز

على الرغم من إنجازها المادي والمالي أو التخلي عنها، فإن العديد من عمليات التجهيز لم يتم غلقها ولا تزال تدرج في مدونة ميزانية التجهيز للوزارات. وهو ما يخالف أحكام التعليمة رقم 004 المؤرخة في 15 مارس سنة 2016، الصـادرة عن وزارة الماليـة، والمتعلقة بتطهير الاستثمارات العمومية. ونذكر على سبيل المثال، الحالات التالية:

– على مستوى وزارة الشباب والرياضة، لوحظ وجود 63 عملية برخص برامج إجمالية قدرها 1,642 مليار دج التي أُنجزت ولم يتم غلقها بعد.

– وعلى مستوى وزارة الثقافة، فإنه تم تسجيل وجود 35 عملية لم تشهد تطهيرا (منها 8 عمليات منجزة و3 عمليات غير مسجلة في البرنامج المحين).

– وفيما يخص وزارة الشؤون الخارجية، فإن عدد العمليات المنجزة على الصعيد المادي والمالي، قد بلغ 18 عملية برخص برنامج مجموعها 14,70 مليار دج؛

– وبالنسبة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، فقد تم تسجيل وجود العديد من عمليات التجهيز المنجزة أو التي لم تدرج في المدونة المحينة دون أن تتخذ بشأنها الاجراءات المتعلقة بالتطهير. فعلى سبيل المثال لم تتمكن المديرية العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية من إغلاق عمليتين يعود تاريخ

تسجيلهما إلى سنتي 1989 و1991 بسبب الصعوبة التي تواجهها المديرية في تكوين ملف الوثائق المحاسبية، ويتعلق الأمر بالعملية تحت مسمى" تجهيز المواصلات الوطنية بأجهزة التحويل وأدوات القياس" المسجلة سنة 1989 برخصة برنامج بلغت 272,54 مليون دج، والتي عرفت نسبة إنجاز قدرها 57%، والعملية المتعلقة بـ " اقتناء أجهزة التحويل الهاتفي الآلية والبينية " والمسجلة في سنة 1991 برخصة برنامج قدرها 134,589 مليون دج، وبنسبة إنجاز كانت في حدود 83%.

2.2.2. فيما يخص المخططات البلدية للتنمية

تمحور موضوع المخططات البلدية للتنمية (PCD) حول " الأعمال ذات الأولوية في التنمية ومنها على الخصوص التزويد بماء الشرب والصرف الصحي والطرق والشبكات وفك العزلة"[29] وتساهم هذه الأعمال في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، والتي تستفيد منها البلديات الأكثر حرمانًا من المرافق العمومية".

وقد خصص الجدول (ج) الملحق بالقانون رقم 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر سنة 2018، والمتضمن قانون المالية لسنة 2019، الذي نص على تخصيص 100 مليار دج للمخططات البلدية للتنمية، كرخص برامج (AP) وكاعتمادات دفع(CP)[30].

ولا تزال مخصصات رخص البرامج واعتمادات الدفع للمخططات البلدية للتنمية مقارنة بالمبالغ المدرجة في القسم الفرعي لميزانية التجهيز لسنة 2019، منخفضة، فهي لا تمثل سوى 3,84% من رخص البرامج و 2,78% من اعتمادات الدفع. وعلى الرغم من ذلك، فإن المخططات البلدية للتنمية، تكتسي أهمية خاصة بالنظر إلى الأهداف والنتائج المتوخاة من تنفيذها من حيث تأثيرها المباشر على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

وعلى الرغم من أن مخصصات رخص البرامج واعتمادات الدفع لهذه السنة متطابقة مع مخصصات السنة السابقة، الا ان توزيعها كان مختلفا. حيث سجلت بعض الولايات انخفاضًا معتبراً، كما هو الحال في ولايات: وهران (-40%)، ورقلة (-26%)، والأغواط (-23%)، وسعيدة (-22%)، والجزائر (-20%). بينما استفادت ولايات أخرى من مخصصات أكبر مقارنة بالسنة المالية السابقة، مثل ولايات: تلمسان (+ 25%)، والبويرة (+ 22%)، وبجاية (+ 20%) وتيزي وزو وسيدي بلعباس (+16%).

[29] المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 يوليو سنة 1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، المعدل والمتمم.

[30] حيث كانت رخص البرنامج مساوية لإعتمادات الدفع في سنتي 2018 و2019.

تطور مخصصات رخص البرامج (AP) لبعض الولايات

الوحدة: ألف دج

الولايات	رخص البرنامج لسنة 2018	رخص البرنامج لسنة 2019	تطور %
وهران	2.000.000	1.200.000	-40,00
ورقلة	1.900.000	1.400.000	-26,32
الأغواط	2.100.000	1.600.000	-23,81
سعيدة	1.800.000	1.400.000	-22,22
الجزائر	2.000.000	1.600.000	-20,00
تمنراست	1.800.000	1.500.000	-16,67
تيسمسيلت	1.900.000	1.600.000	-15,79
تيبازة	2.000.000	1.700.000	-15,00
تيزي وزو	3.000.000	3.500.000	16,67
سيدي بلعباس	2.400.000	2.800.000	16,67
بجاية	2.500.000	3.000.000	20,00
البويرة	2.200.000	2.700.000	22,73
تلمسان	2.800.000	3.500.000	25,00

بعنوان سنة 2019، ركز مجلس المحاسبة في رقابته المتعلقة بتقييم شروط تسجيل وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية على فحص الباب 691 (التربية والتكوين). ويستند اختيار هذا الباب بالنظر الى أهمية هذا الجانب في تكوين موارد بشرية مؤهلة ودورها كعامل رئيسي في تعزيز تنمية البلد. غير أنه، وفي أغلب الولايات، فإن هذا الباب وبالمقارنة مع الأبواب الأخرى لم تخصص له اعتمادات دفع كافية باستثناء ولاية الجلفة، التي خصصت له نسبة 13% من مجموع اعتمادات الدفع، كما مبين في العينة التالية:

تخصيص الباب 691 على مستوى بعض الولايات للسنة المالية 2019

الوحدة: ألف دج

الولايات	الإعتمادات	الفصل 691	اعتمادات 691/ مجموع الاعتمادات %
الجلفة	2.300.000	299.314	13,01
تمنراست	1.500.000	183.600	12,24
عين الدفلة	2.000.000	235.856	11,79
الواد	1.900.000	212.000	11,16
الأغواط	1.600.000	160.000	10
ورقلة	1.400.000	100.000	7,14
إليزي	1.000.000	70.000	7
تلمسان	3.500.000	235.791	6,74
المدية	3.000.000	190.000	6,33
الجزائر	1.600.000	95.503	5,97
البليدة	1.700.000	66.012	3,88

الولايات	الإعتمادات	الفصل 691	اعتمادات 691/ مجموع الاعتمادات %
ببرج بوعريريج	2.400.000	65.948	2,75
بجاية	3.000.000	75.184	2,51
سيدي بلعباس	2.800.000	67.330	2,40
المسيلة	3.000.000	60.374	2,01
الشلف	2.200.000	33.390	1,51
تيزي وزو	3.500.000	36.569	1,04
البويرة	2.700.000	9.458	0,35
تيبازة	1.700.000	5.902	0,35
بومرداس	1.800.000	762	0,04
سعيدة	1.400.000	173.158	12,36
مستغانم	1.900.000	205.519	10,81
معسكر	2.400.000	10.400	0,43
وهران	1.200.000	183.492	15,29
تيسمسيلت	1.600.000	0	0
النعامة	1.500.000	0	0

كما سمحت عملية فحص شروط تسيير العمليات المتعلقة بالمخططات البلدية للتنمية عن تسجيل الملاحظات والتقييمات التالية:

1.2.2.2. توزيع الاعتمادات لصالح البلديات

تم تحديد المعايير التي تحكم توزيع الاعتمادات لمختلف البلديات في العديد من النصوص التنظيمية. إذ أن المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 يوليو سنة 1998، المعدل والمتمم، المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، قد نص في المادة 21 منه، على أن برنامج المخططات البلدية للتنمية (PCD) يوزع " مع تفضيل البلديات المحرومة، لا سيما في المناطق الواجب ترقيتها ". حيث يجب أن تمنح هذه الأخيرة الأولوية للبلديات ذات المداخيل الخاصة المنخفضة، والتي لا تستطيع تمويل الأعمال من ميزانيتها الخاصة، وكذلك البلديات المتخلفة من حيث المرافق العمومية.

ومن الناحية العملية، أظهرت عملية الرقابة أن توزيع الاعتمادات بين البلديات المختلفة يتم في غياب معايير محددة مسبقًا وواضحة. حيث استفادت في جميع الولايات، البلديات التي هي في وضعية مالية جيدة، وهذا على عكس البلديات التي تعاني من صعوبات مالية والتي تسجل في نفس الوقت تأخرا في التنمية (مثل البلديات الواجب ترقيتها). ولا تزال العديد من البلديات الواقعة بمقر الولاية التي لديها موارد خاصة كافية، تستفيد من المخصصات المتعلقة بالمخططات البلدية للتنمية. والجدول أدناه، يعكس هذه الوضعية من عينة البلديات التالية:

انخفاض حصة بعض البلديات المحرومة من توزيع اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دج

الولايات	البلديات المحرومة	رخص البرنامج الممنوحة في 2019	مجموع رخص البرنامج الولاية %	البلديات الغنية	رخص البرنامج الممنوحة في 2019	مجموع رخص البرنامج الولاية %
عين الدفلة	بئر ولد خليفة	5 206	0,26			
تلمسان	عميور	35 464	1,07	تلمسان	137 268	4,13
تيارت	فايجة	988	0,03	تيارت	549 142	19,45
النعامة	القصدير	1 710	0,11	المشرية	141 210	9,42
المدية	سيدي لزهر	18 244	0,63			
	بوقزول	24 739	0,86			

ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من تقديم بعض البلديات التي تعرف وضعية مالية صعبة، مقترحات لتسجيل عمليات إنمائية ضمن برنامج المخططات البلدية للتنمية المحلية، فإن طلباتها لم تتلقى ردود إيجابية. كما هو الحال، وعلى سبيل المثال، بلديات: توسمولين، وشيقيق وميهرة بولاية البيض، التي قدمت وبدون جدوى، مقترحات تسجيل توسعة قاعات الدراسة. حيث أن عجز بلدية ميهرة في الأقسام الدراسية تؤكده الخريطة المدرسية المعدة من طرف مديرية التربية. كما أنه سجل على مستوى ولاية تيارت[31]، وجود سبع بلديات لم تستفد من أي مخصصات في إطار برنامج المخططات البلدية للتنمية.

وفي نفس الإطار، فإن توزيع الاعتمادات المتاحة حسب الأبواب لا يستجيب دائمًا لمعايير التخصيص المحددة[32]. وعلى سبيل المثال، في سنتي 2018 و2019، خصصت كل من ولاية معسكر ومستغانم ما يقرب من نصف الاعتمادات[33] للباب 793 بعنوان "التهيئة الحضرية "، في حين لا تزال المخصصات الموجهة للصرف الصحي في البلديات الريفية، على سبيل المثال، منخفضاً. كما أن بعض هذه البلديات لم تستفد من أية عملية للصرف الصحي.

وفي الأخير، فإن المذكرة التوجيهية السنوية الصادرة عن وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية (رقم 63 المؤرخة في 4 فبراير سنة 2019)، والمتعلقة بإعداد وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية (PCD)، جاءت متأخرة فيما يتعلق بتقديم المقترحات واختيار المشاريع. كما أن هذه المذكرة لم تتبعها مذكرات توضيحية صادرة عن الولاة للتذكير بالأولويات والمعايير التي يجب مراعاتها عند اقتراح المشاريع والبرامج.

---

[31] يتعلق الأمر ببلديات: عين حديد، قرتوفة، مدروسة، ناظورة، سيدي بختي، جبيلات رصفة وتوسنينة. إضافة إلى عدم قدرة هذه البلديات على مشاريعهم. كما صنفت البلديتين الأخيرتين مع البلديات الواجب ترقيتها بموجب القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 09 أكتوبر سنة 1991 الذي يحدد البلديات الواجب ترقيتها.

[32] القرار الوزاري المشترك، المؤرخ في 21 فيفري سنة 2013، الذي يحدد معايير توزيع الموارد الميزانياتية للمشاريع أو البرامج المقترحة في إطار المخططات البلدية للتنمية

[33] ما بين 38 و58 %

2.2.2.2. التأخر في التوزيع وعدم توزيع حصص هامة من رخص البرامج

على الرغم من تبليغ رخص البرامج المتعلقة بالمخططات البلدية للتنمية للولايات في بداية شهر جانفي سنة 2019، فإن بعض الولايات لا تقوم بتوزيع مجموع رخص البرامج المقدمة لصالح البلديات المستفيدة. وذلك على الرغم من تأكيد المذكرة التوجيهية الصادرة عن وزارة الداخلية تحت رقم 0063 والمؤرخة في 04 فيفري سنة 2019، والمتعلقة بإعداد وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية (PCD) للسنة المالية 2019، على ضرورة توزيع المخصصات المقدمة لصالح البلديات المستفيدة بمجرد استلام مقررات البرامج.

والجدول أدناه، يبين الوضعية في نهاية سنة 2019، لرخص البرامج غير المستغلة وغير الموزعة وهي في بعض الأحيان معتبرة. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بولايات: سكيكدة، والبويرة، وتلمسان وسعيدة، حيث لم يتم توزيع أكثر من 20% من رخص البرامج. ومن ناحية أخرى، تمكنت ولايات أخرى مثل تيزي وزو وتيبازة وعين الدفلى من توزيع كل رخص البرامج المقدمة.

حصة رخص البرامج غير المستغلة

الوحدة: ألف دج

الولاية	رخصة البرنامج	المبلغ الموزع الى غاية 2019/12/31	المبلغ الغير موزع	نسبة رخصة البرنامج الغير موزعة %
سكيكدة	2 124 416	644 367	1 480 049	69,67
البويرة	2 700 000	2 019 766	680 234	25.19
تلمسان	3 500 000	2 654 107	1 845 893	24,17
وهران	1 200 000	954 693	245 307	20,44
سعيدة	1 800 000	1 483 420	316 580	22,61
المدية	3 000 000	2 500 459	499 541	17
تيزي زوز	3 500 000	3 500 000	0	0
تيبازة	1 700 000	1 700 000	0	0
عين الدفلى	2 000 000	2 000 000	0	0

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستمرار الملاحظ في تأخر في تسجيل العمليات وفي توزيع الأغلفة المالية على الرغم من الخيار الممنوح للبلديات في استباق إحصاء احتياجاتها وإطلاق إجراءات المنافسة قبل بداية سنة تسجيل العملية. كما انه تم تسجيل العديد من العمليات في الثلث الأخير من سنة 2019 أو في شهر ديسمبر، وخلال السنة المالية 2020. إذ أسهم هذا التأخير قطعا في ضعف التقدم المادي للمشاريع مما أدى إلى انخفاض في استهلاك الاعتمادات في عدد من الولايات.

وعلى سبيل المثال، سجلت الولايات المبينة أدناه، معدلات استهلاك أقل من 40%.

معدل استهلاك اعتمادات الدفع على مستوى بعض الولايات

الولاية	النسبة %	الولاية	النسبة %
تامنغست	12,24	البليدة	26
أم البواقي	17,93	سكيكدة	30,33
تلمسان	20,50	تبسة	30,41
عنابة	23,56	وهران	31,76
بجاية	24,42	بومرداس	37,22

فضلاً عن ذلك، فقد تم تسجيل عمليات خلال سنة 2020 تتعلق برخص البرامج لسنة 2019 في جميع الولايات. نذكر على سبيل المثال بعض الحالات المعبرة:

– في ولاية سعيدة، لم يتم تفريد 18 عملية إلا في سنة 2020، و25 عملية أخرى لم تخضع للتفريد وذلك الى غاية 2020/12/31؛

– وفي ولاية وهران، لم يتم تفريد 20 عملية في سنة 2019؛

– أما في ولاية باتنة، فإن الثلث من الاعتمادات المخصصة للباب 691 لسنة 2019 لم تكون محل لمقررات تفريد إلا في سنة 2020؛

– وأما في ولاية أم البواقي، فمن بين 23 عملية مختارة بعنوان الباب 691، فإنه لم يتم تسجيل والالتزام سوى بـ 12 عملية في سنة 2019؛

– وفي ولاية البيض، فإنه لم يتم في سنة 2019، تفريد سوي 17 عملية من أصل 25 عملية مسجلة في إطار الباب 691، مما أدى إلى تجميد أكثر من 60% من رخص البرامج الممنوحة لهذا الباب على مستوى هذه الولاية؛

– وفي ولاية بشار، فإنه لم يتم تسجيل ثمانية (08) عمليات للتجهيز المقيدة في الباب 691 إلا في غضون الثلاثيين الثالث والرابع من سنة 2019؛

– وفي ولاية تلمسان، تم تسجيل 77 عملية بين شهري سبتمبر وديسمبر من سنة 2019، منها 26 عملية خلال شهر ديسمبر، في حين لم تسجل نحو 103 عملية إلا في سنة 2020.

– وفي بولاية تيبازة، فإنه لم يتم تفريد 19 عملية إلا في تاريخ 31 ديسمبر سنة 2019 بمبلغ 205,15 مليون دج. ومن جهة أخرى، فإن هناك تسع (09) عمليات بقيمة 139,025 مليون دج، لم تخضع للتفريد والتسجيل خلال سنة 2019. كما لم تعرف 49 عملية خضعت للتفريد أي استهلاك للاعتمادات ولم يتم الانطلاق فيها إلا بصعوبة؛

3.2.2.2. تجاوز في رخص البرنامج

سمح تحليل توزيع رخص البرامج وتفريد العمليات المسجلة في إطار المخططات البلدية للتنمية، الكشف عن تجاوز رخص البرامج على مستوى بعض الولايات. فقد عرفت ولاية الجزائر، خمس (5) عمليات مدرجة ضمن ثلاثة أبواب (391، 392، 793) وتتعلق بأربع بلديات، والتي سُجلت بمبالغ أكبر من تلك المسجلة في رخص البرامج التي كانت موضوع مقرر البرنامج. وقد وصل مجموع مبلغ التجاوز إلى 4,631 مليون دج، وهو يتراوح بين 38 ألف دج و3,123 مليون دج.

وفي ولاية تيبازة، فإن هناك 19 عملية خضعت للتفريد، ولكن تضمنت مبالغ أكبر من تلك المقررة ضمن رخص البرنامج الخاصة بكل عملية. وقد وصل المبلغ المتجاوز فيه، مجموعا قدره 10,647 مليون دج، وهو يتراوح بين 439 ألف دج و2,29 مليون دج.

حيث أنه تعتبر هذه الوضعية مخالفة لأحكام الفقرة الثانية للمادة 06 من القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 غشت سنة 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، المعدل والمتمم، والتي تنص على أن " رخص البرامج تمثل الحد الأعلى للنفقات التي يؤذن للآمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة ". وهو ما من شأنه أن يؤثر أيضا على مدى موثوقية الوثائق المحاسبية مما قد يؤدي الى صعوبات في دفع الوضعيات لاحقا، كون اعتمادات الدفع تخصص حسب رخص البرامج المعتمدة في مقرر البرنامج.

4.2.2.2. نقائص في تخطيط ونضج المشاريع المسجلة

يخضع تسجيل البرامج في إطار ميزانية التجهيز لتحديد مسبق للاحتياجات وتقييم مالي دقيق، فضلاً عن نضج الدراسات. وتسمح عملية دراسة نضج المشروع من التأكد من إمكانية مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن تكون اشغال الإنجاز جاهزة للشروع فيها في أفضل الظروف من حيث التكلفة والآجال. ووقد أظهرت التحريات، تسجيل بعض العمليات على وجه الاستعجال والتسرع وفي غياب النضج الكافي، وهذا خلافا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 09-148 المؤرخ في 02 مايو سنة 2009، والمعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 يوليو سنة 1998، المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، وكذا القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري سنة 2013، الذي يحدد معايير تخصيص موارد الميزانية للمشاريع أو البرامج المقترحة بعنوان مخططات البلدية للتنمية.

وفي بعض الأحيان، فإن العمليات المسجلة في إطار المخططات البلدية للتنمية لا تتضمن بعض النفقات اللازمة لإنجاز المشروع المختار، مثل: إدراج الاشهار، ومتابعة الإنجاز، والمراقبة التقنية، ...، والتي ينبغي أخذها في الاعتبار عند تحديد رخص برامج المشاريع، على النحو المحدد في المنشور الصادر عن رئيس الحكومة بتاريخ 20 فيفري سنة 1997، والمتعلق بعمليات التجهيز العمومي. وقد اضطرت هذه الوضعية، بعض البلديات لرصد موارد مالية أخرى للتغطية هذه النفقات.

ولتجاوز النقص الحاصل في نضج المشاريع والتخطيط في إنجازها، فقد لوحظ اللجوء المتكرر إلى إعادة النظر في أوامر توقيف الأشغال والملاحق. كما يتم أحيانًا، تنفيذ أشغال غير متوقعة (إضافية أو تكميلية) لتعويض الاشغال المقررة ضمن إطار الصفقات أو الاتفاقيات بهدف تجنب تجاوز الاغلفة الممنوحة. ونتيجة لذلك، يلجأ أصاحب المشاريع، وهم في هذه الحالة رؤساء المجالس الشعبية البلدية، إلى إعداد الملاحق وتعديل وضبط في الكميات، وفي بعض الاحيان بدون أثر مالي، بالرغم من أن الأمر يتطلب عند توقيف الأشغال، غالبا تجاوزا للآجال الممنوحة لإنجاز العملية بأكملها. وعلى سبيل المثال، فإن عملية انجاز قسمين دراسيين على مستوى المدرسة الابتدائية سيدي العربي ببلدية صبرة بولاية تلمسان، سجلت توقيفا للأشغال مدته 170 يوما بسبب غياب دراسة الأرضية.

كما تسبب ملحق تعديل الكميات في عملية إنجاز قسمين دراسيين موجودين بمدرسة عماري عبد القادر ببلدية بني خالد في نفس الولاية في توقف دام 194 يوما، في حين أن آجال الإنجاز المحددة لا يتعدى 90 يوما. وفي بعض الأحيان، تنطوي ملاحق تعديل الكميات على مبالغ معتبرة والتي تضر بتوازن الصفقة وفي اختيار المتعامل المتعاقد، خاصة وأن هذه التعديلات تتم دون ان تكون محل لإجراءات المنافسة. وهذا هو الحال بالنسبة لعملية التهيئة الخارجية للمدرسة الأساسية ببلدية تاودموت في ولاية سيدي بلعباس، والتي تم تعديل اتفاقية الإنجاز الخاصة بها بموجب ملحق شمل على زيادة بأكثر من 41% من المبلغ الأولي، بما يعادل 2,784 مليون دج.

وقد بين فحص البيانات الموجزة حسب الولايات عن انعدام النضج الكافي للمشاريع والتخطيط لها في العديد من الحالات، نخص بالذكر منها بعض الأمثلة المعبرة على النحو المبين أداه:

– في ولاية عين تموشنت، فقد تم إعادة تقييم رخص برامج 43 عملية من أصل 160 عملية مسجلة حتى يتسنى إتمامها، كما تم أُلغاء خمس (5) عمليات مباشرة بعد تسجيلها.

– وفي ولاية سطيف، فإنه تم تسجيل العديد من العمليات المرتبطة بإصلاح المدارس الابتدائية، وبناء أقسام دراسية وإجراء تصليحات كبرى وتوسعة وتجديد التجهيزات، دون دراسات. كما لم تنص مدونة التجهيز على هذا الصنف من النفقات، مما أدى إلى وجود صعوبات خلال الإنجاز، لاسيما رفض التأشيرة عند الالتزام بالنفقات.

– أما في ولاية وهران، فإن اتمام عملية إنجاز ستة (06) أقسام دراسية ببلدية مسرغين على مستوى القطب الحضري أحمد زبانة برخصة برنامج قدرها 11,924 مليون دج، كان في غياب أي دراسة مسبقة، الأمر الذي ترتب عنه عدم استغلالها ضمن الآجال المحددة بسبب غياب الجناح الإداري والمطعم المدرسي. كما لوحظت نفس الحالة على مستوى بلدية سيدي الشحمي التي سجلت في سنة 2019، عملية واحدة (01) تضمنت إنجاز ستة (06) أقسام دراسية بدون أي دراسة مسبقة.

– وأما في ولاية سعيدة، فقد تم إعادة تقييم عملية إنجاز قسمين دراسيين بمدرسة مولاي أحمد ببلدية يوب، برخصة برنامج قدرها 5,644 مليون دج، وذلك بسبب عدم وجود أي دراسة مسبقة، بحيث تمت إعادة التقييم هذه حتى قبل انطلاقها والسبب يعود لطبيعة التربة، لتصل العملية إلى مبلغ 7,802 مليون دج.

5.2.2.2. غياب برامج تنموية سنوية ومتعددة السنوات

تنص المادة 107 من القانون رقم 11–10 المؤرخ 22 يونيو سنة2011، المتعلق بالبلدية، على أن المجلس الشعبي البلدي يعد برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته. وفي هذا الإطار وطبقا للمادتين 5 و6 من المرسوم رقم 81–380[34]، فإن المخطط البلدي للتنمية المحلية يشتمل على جميع الإجراءات التي يجب القيام بها في جميع مجالات التنمية. ويجب أن تكون هذه العمليات المخططة متماسكة ومتكاملة وتفي بمتطلبات الانسجام والتوازن في مجال التنمية. كما يجب على المجالس الشعبية البلدية التأكد خصوصا من اشتمال أي مشروع مسجل في قطاع ما على الهياكل القاعدية المرافقة اللازمة.

كذلك، فإن معظم البلديات المشمولة بالعمليات الرقابية لا تحترم هذا الإطار التنظيمي في مجال التخطيط والبرمجة، والتي لا تقوم بإعداد البرامج السنوية أو المتعددة السنوات. وبدلا عن ذلك، قدمت بعض البلديات قائمة تضم المشاريع المقترحة للتسجيل مع ذكر تسمية العملية والتكلفة المحتملة للعمليات المقترحة، وهذا دون تحديد أي مبرر حول أهمية العملية والنتائج المرجوة منها ومدى مساهمتها في مجال التنمية المحلية وتلبية احتياجات المواطنين.

وقد تم تسجيل هذه الملاحظة بأغلب البلديات، والتي تم تبريرها من طرف بعض رؤساء المجالس الشعبية البلدية بانعدام التجانس في تشكيلات المجالس المنتخبة والتي لا تسمح بتوافق أراء الأعضاء إزاء أي مشروع[35].

6.2.2.2. عدم استشارة المواطنين حول أولويات التنمية

إن غياب التخطيط لا يشجع على استشارة المواطنين حول أولويات التنمية واختيار العمليات التي يتعين إنجازها، بالرغم من أن المادة 11 من قانون البلدية تنص صراحة على أن البلدية تشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري. حيث يتمتع المجلس الشعبي البلدي بصلاحيات تسمح له باتخاذ كافة التدابير اللازمة لاطلاع المواطنين حول العمليات التي تخصهم مع استشارتهم حول اختيار أولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فمن ناحية يتيح ذلك للمواطنين التعبير عن احتياجاتهم، ومن ناحية أخرى يمكن المسؤولين البلديين من معرفة وإحصاء انشغالات المواطنين، وتحديد مواطن الضعف الموجود على مستوى البلدية.

---

[34] المحدد لصلاحيات البلدية والولاية واختصاصهما في قطاع التخطيط والتهيئة العمرانية.

[35] إجابة رئيس المجلس الشعبي البلدي لبني ونيف للغرفة الإقليمية لبشار.

ومن الناحية العملية، فإن قليل من المسؤولين البلديين الذين صرحوا بأنهم لجأوا إلى استشارة المواطنين، وذلك بوسائل مختلفة مثل اللقاءات الجوارية واستقبال المواطنين والزيارات الميدانية واستشارة الأعيان والأشخاص الناشطين في المجتمع المدني.

ذلك أن الغالبية الكبرى من البلديات المأخوذة كعينة أثناء عملية الرقابة بينت وجود نقص في عملية استشارة المواطنين قبل اقتراح تسجيل العمليات، والتي تبقى حكرا على مصالح الدائرة ورئيس المجلس الشعبي البلدي والمصالح التقنية للدولة. غالبا لا تخضع الاقتراحات المختارة حتى لمناقشة المجلس الشعبي البلدي.

بالرغم من أن هذه الاستشارات وهذه المناقشات بالتأكيد من شأنها أن تسمح بتجنب معارضة المواطنين عند إنجاز المشروع ذي المنفعة العمومية، مثل شبكات المياه الصالحة للشرب والتطهير، مع الأخذ بعين الاعتبار شكاوى المواطنين فيما يتعلق باختيار مسار الشبكة. كما من شأن هذه الاستشارات أن تسمح بالتكفل أحسن بانشغالات واحتياجات المواطنين ومعالجة النقص في التنسيق بين مختلف مصالح الدولة. هذه الوضعية الأخيرة تتجلي ببلدية عبادلة ولاية بشار التي لم تتقدم للولاية في سنة 2019 بأي اقتراح بعنوان الباب 691 التربية والتكوين بينما نجد أن الخريطة المدرسية المُعدة من طرف مديرية التربية للولاية المذكورة تعترف بوجود عجز يقدر بثلاثة عشر قاعة مدرسية في نفس السنة.

إن غياب الاستشارة أدى في بعض الأحيان إلى اجبار أولياء التلاميذ المتضررين اللجوء إلى القيام بعمليات احتجاج. ففي قرية الدّميثة ببلدية قمار ولاية الوادي، قام أولياء التلاميذ بمقاطعة المرحلة الابتدائية والمتوسطة عند الدخول المدرسي 2019/2018 إلى غاية تلبية السلطات لطلبهم بتسجيل إنجاز ثلاث قاعات مدرسية بهذه القرية.

وكذلك فإن تسجيل عملية إنجاز 04 أقسام بحي 5 جويلية ببلدية الحجيرة ولاية ورقلة[36] بمبلـــــغ 11,9 مليون دج لم يتم الحصول عليه إلا بعد احتجاج المواطنين وغلق مقر دائرة الحجيرة.

وفيما يتعلق بقطاع التربية، فإنه بالرغم نص المرسوم التنفيذي رقم 16-226 المؤرخ في 25 غشت سنة 2016 المحدد للقانون الأساسي النموذجي للمدرسة الابتدائية، على إنشاء مجلس تنسيق وتشاور مكون من ممثلين عن البلدية ومديرية التربية وجمعيات أولياء التلاميذ. والذي يكلف خاصة بالمساهمة في تحضير الدخول المدرسي وعرض الاقتراحات المتعلقة بالاحتياجات المالية والمادية الضرورية لسير المدارس الابتدائية، واتخاذ القرارات الضرورية من أجل تحسين شروط التمدرس بهذه المدارس، وتشكيل إطار مناسب ما بين القطاعات لمعالجة المشاكل المادية للتربية. حيث هذا المجلس لم يتم تشكيله بعد في معظم البلديات، ولم يتم اللجوء اليه في البلديات التي تتوفر على هذا المجلس.

[36] حاليا ولاية تقرت

7.2.2.2. تنفيذ المشاريع المسجلة

سمحت رقابة تنفيذ العمليات المسجلة في إطار المخططات البلدية للتنمية على مستوى عينة من البلديات، برصد عدة نقائص كانت سببا في تأخر التنفيذ. الملاحظات الأساسية في هذا المجال هي:

- منافسة غير كافية لإنجاز المشاريع البلدية:

في إطار تنفيذ الطلبيات العمومية والتي مبلغها أقل من العتبة المحددة لاعتبارها صفقة، فإن أغلب البلديات قامت بالإعلان عن العمليات بواسطة الإشهار المحلي، طبقا لأحكام المادة 65 الفقرة 3 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، المذكور أعلاه.

غير أن آجال إيداع العروض والمحددة من طرف بعض البلديات ما بين 05 و10 أيام، تعتبر غير كافِية للسماح لمنافسة أوسع للمتعهدين وتلقي أفضل العروض، مما يشكل خرقا للمادة 66 الفقرة 4 من المرسوم سالف الذكر الذي ينص " يجب أن تفتح المدة المحددة لتحضير العروض المجال واسعا لأكبر عدد ممكن من المتنافسين ". وعلى سبيل المثال، فإنه تم استلام عرض واحد لكل مشروع في عدة بلديات بولاية تلمسان، وكانت آجال إيداع العروض تتراوح ما بين 7 و8 أيام.

- احترام غير كافٍ للإجراءات وبُطء في إبرام العقود وانطلاق الأشغال:

إن المقاربة بين تواريخ التسجيل ومنح الصفقات وانطلاق الأشغال يكشف بُطء في تنفيذ لا يتوافق مع الحرص على احترام آجال الإنجاز المقررة. إضافة إلى ذلك تم ملاحظة خروقات في بعض إجراءات منح وتنفيذ الصفقات. نذكر منها بعض العمليات على سبيل المثال:

- انقضاء آجال طويلة بين تاريخ انطلاق الاستشارة وتاريخ تبليغ منح رخصة البرنامج. هذه الآجال وصلت إلى 170 يوما في بلديتي جليدة والعطاف بولاية عين الدفلى.

8.2.2.2. تطهير مدونة المخططات البلدية للتنمية

عادة ما تكون عمليات المخططات البلدية للتنمية ذات مبالغ متواضعة مخصصة لتلبية احتياجات خاصة تم تحديدها من المواطنين. يجب أن تجسد هذه العمليات على أرض الواقع وتغلق نهائيا في مدة قصيرة. للأسف فالواقع بخلاف ذلك، حيث أن عددا معتبرا من العمليات المسجلة والتي تم تفريدها قبل سنة 2019، على مستوى عدة ولايات، لم تعرف تقدما ملحوظا، أو حتى بداية التنفيذ لبعضها. هذه الوضعية معبر عنها برصيد اعتمادات الدفع غير المستعملة. ونتيجة لذلك فإن مدونة المخططات البلدية للتنمية يجب أن تكون محل متابعة صارمة وتطهير سنوي لضمان دقة المعلومات التي تحتويها.

وعلى سبيل التوضيح، فإن مدونة المخططات البلدية للتنمية بولاية تلمسان تُحصي 681 عملية مسجلة في 2020/12/31، من بينها 484 تم إنجازها بنسبة 100% و246 تم غلقها. جزء من 256 عملية تم تسجيلها ما بين سنتي 2007 و2018. في الجزائر العاصمة مكنت التحريات من الكشف عن وجود 24 عملية تم تسجيلها برخصة برنامج إجمالي تقدر بـ 253,778 مليون دج[37]، غير مسجلة ضمن مدونة المخططات البلدية للتنمية. في بلدية وهران فإن عمليتين مفردتين في 2017 برخصة برنامج تقدر بـ 63 مليون دج و09 عمليات مُفَرَّدة في 2018 برخصة برنامج إجمالي تقدر بـ 154 مليون دج، ما زالت مدرجة في مدونة المخططات البلدية للتنمية دون أن تعرف بداية للتنفيذ. بالرغم من أن المادة 26 من المرسوم التنفيذي رقم 227/98 المعدل والمتمم والمتعلق بنفقات التجهيز للدولة تنص على " تتم سنويا إعادة النظر في المشاريع والبرامج بمناسبة الأشغال التحضيرية لمشاريع قوانين المالية. وفي هذا الإطار يتم إقفال المشاريع التي لم يتم الشروع في إنجازها خلال السنة المالية الخاصة بتفريدها من طرف السلطة المكلفة بتسجيلها، بمقرر من الوزير المكلف بالميزانية ....".

يجب على كافة الولايات أن تسهر على تطهير المدونات عن طريق متابعة صارمة للعمليات المنجزة. إن انعدام الصرامة أدت إلى وجود حالات غير طبيعية، على سبيل المثال ما تم ملاحظته ببلدية وهران بوجود خلط بين المخططات البلدية للتنمية والبرنامج القطاعي غير ممركز، الأمر الذي حال دون إتمام العملية رقم: N.E5.891.2.263.229.17.01 المتعلقة بإنجاز مقر أمن دائرة عين الترك (ولاية وهران) برخصة برنامج تقدر بـ 5,402 مليون دج وتم إعادة تقييمها خلال نفس السنة ليصل المبلغ إلى 36 مليون دج. نسبة استهلاك الاعتمادات المخصصة لهذه العملية لم تتجاوز 60% بسبب رفض مصالح المراقب المالي التأشير على ملحق الصفقة بحجة أن العملية لا يجب أن يتم التكفل بها في إطار المخططات البلدية للتنمية.

على مستوى بلدية دار الشيوخ بولاية الجلفة، تم إنجاز مجمع مدرسي عن طريق تجزئة عدة عمليات للمخططات البلدية للتنمية وبتمويل تكميلي من الأموال الخاصة للبلدية. وعند استلام المشروع، واجهت السلطات المحلية صعوبات ادارية تتعلق بغياب قرار إنشاء المدرسة من طرف وزير السكن طبقا للمادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 16-226 المحدد للقانون الأساسي النموذجي للمدرسة الابتدائية، مما أدى إلى عدم استغلال المشروع.

[37] 13 عملية مسجلة في سنة 2019 بمبلغ 000 276 75 دج تتعلق بالباب 39 (المياه الصالحة للشرب)، 392 (التطهير) و793 (تهيئة حضرية) و11 عملية تعود إلى سنوات سابقة بمبلغ 000 502 178 دج تتعلق بالأبواب 391، 392، 793 و691 (تربية وتكوين)

الجدول رقم 04: التوزيع القطاعي للاعتمادات المصوت عليها، المراجعة والمرصودة للسنة المالية 2019

الجدول (جـ)

الوحدة: دج

التعيين	الاعتمادات المصوت عليها	الاعتمادات المعدلة (المراجعة) (1)	الاعتمادات المرصودة (2)	الفارق في الاعتمادات (المراجعة -المرصودة)	
				بالقيمة	بالنسبة %
الصناعة	61 242 919 000,00	64 242 919 000,00	63 984 188 000,00	258 731 000,00	0,4
الفلاحة والري	235 599 403 000,00	270 149 403 000,00	256 868 480 295,31	13 280 922 704,69	4,92
دعم الخدمات المنتجة	72 755 609 000,00	100 091 461 000,00	89 225 262 719,00	10 866 198 281,00	10,86
المنشآت القاعدية الاقتصادية الإدارية	635 781 484 000,00	739 217 202 000,00	713 033 614 262,05	26 183 587 737,95	3,54
التربية والتكوين	162 893 838 000,00	187 634 066 000,00	169 958 453 316,39	17 675 612 683,61	9,42
المنشآت القاعدية الاجتماعية/الثقافية	146 552 448 000,00	144 751 696 000,00	131 117 256 690,50	13 634 439 309,50	9,42
دعم الحصول على السكن	423 428 891 000,00	452 608 891 000,00	424 477 689 511,00	28 131 201 489,00	6,22
نفقات مختلفة	600 000 000 000,00	600 000 000 000,00	593 169 843 205,75	6 830 156 794,25	1,14
المخططات البلدية للتنمية	100 000 000 000,00	100 000 000 000,00	100 000 000 000,00	-	-
المجموع الفرعي للاستثمار	**2 438 254 592 000,00**	**2 658 695 638 000,00**	**2 541 834 788 000,00**	**116 860 850 000,00**	**4,4**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	671 953 450 000,00	714 679 379 000,00	694 830 856 865,00	19 848 522 135,00	2,78
الاحتياطي للنفقات غير متوقعة	362 473 900 000,00	109 306 925 000,00		109 306 925 000,00	100
تسوية الديون المستحقة على الدولة	100 000 000 000,00	90 000 000 000,00		90 000 000 000,00	100
إعادة رسملة البنوك	30 000 000 000,00	30 000 000 000,00	30 000 000 000,00	-	-
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**1 164 427 350 000,00**	**943 986 304 000,00**	**724 830 856 865,00**	**219 155 447 135,00**	**23,22**
مجموع ميزانية التجهيز	**3 602 681 942 000,00**	**3 602 681 942 000,00**	**3 266 665 644 865,00**	**336 016 297 135,00**	**9,33**

المصدر:

- الإعتمادات المصوت عليها (قانون المالية لسنة 2019)؛
- الإعتمادات المراجعة والمرصودة (الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة).

الفصل الرابع: الحسابات الخاصة للخزينة

أسفرت الحسابات الخاصة للخزينة في2019/12/31 رصيدا دائنا قيمته 1.509,123 مليار دج، مقابل 1.821,905 مليار دج سنة 2018، أي بانخفاض قدر بـ 17,16% (-312,784 مليار دج)، في حين أنها سجلت سنة 2018، انخفاضا طفيفا بنسبة 4,19% (-79,665 مليار دج) مقارنة مع سنة 2017.

هذه النتيجة، نجمت أساسا، عن حسابات القروض التي سجلت رصيدا مدينا، وصل الى 3.150,927 مليار دج مقابل 2.286,342 مليار دج سنة 2018. في حين سجلت حسابات التخصيص الخاص رصيدا دائنا بمبلغ 5.038,675 مليار دج، مقابل 4.490,018 مليار دج سنة 2018.

وقد طبع تسيير حسابات التخصيص الخاص العديد من الملاحظات والمعاينات، لاسيما:

- ضعف اللجوء الى الموارد الخاصة لتمويل صناديق الحسابات الخاصة بالخزينة، حيث مثلت الموارد الخاصة نسبة 14,96%، والتي تبقى تعتمد أساسا على الميزانية العامة للدولة؛

- انخفاض كبير للرصيد المتراكم لحساب صندوق ضبط الإيرادات من 7.916,706 مليار دج في 2012/12/31، الى 437,413 مليار دج في 2019/12/31؛

- تسقيف النفقات الهادف الى التحكم في تسيير الخزينة، تم توسيعه ليشمل الاعتمادات الخاصة بحسابات التخصيص الخاصة، مما ادى الى تجميد ارصدة مالية معتبرة وما افرزته من نتائج سلبية على عدم انجاز برامج النشاط لقطاعات تزخر بمؤهلات اقتصادية هائلة على غرار قطاعات الطاقة، الفلاحة، التكوين المهني والصناعة والمناجم؛

- نقص في إعداد دفاتر الشروط المتعلقة بالمساهمات المالية الممنوحة من حسابات التخصيص الخاص؛

- التأخر في إصدار النصوص التطبيقية المتعلقة بسير بعض حسابات التخصيص الخاص، لاسيما فيما يخص مدونة الإيرادات والنفقات وكذا إجراءات متابعتها وتقييمها؛

- غياب برنامج عمل سنوي يحدد الأهداف المادية والمالية وآجال الإنجاز كما نصت عليه المادة 89 من قانون المالية لسنة 2000، المعدلة بموجب المادة 104 من قانون المالية لسنة 2015، وعدم تحديد آجال الإنجاز في بعض اتفاقيات التنفيذ،

- غياب المؤشرات الكمية والنوعية التي تسمح بتقييم اداء تحقيق الاهداف المنتظرة.

1. المراجعة التحليلية

تخضع الحسابات الخاصة للخزينة لأحكام المواد من 48 إلى 61 من القانون رقم 84-17، المشار اليه أعلاه، ويتم فتحها بموجب قانون المالية وتحتوي على الأصناف التالية:

1) الحسابات التجارية؛
2) حسابات التخصيص الخاص؛
3) حسابات التسبيقات؛

4) حسابات القروض؛
5) حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية؛
6) حسابات المساهمة.

تمول الحسابات الخاصة باعتمادات حصرية باستثناء الحسابات التجارية التي يمكن أن يحدد لمكشوفها مبلغ أقصى، وينقل الرصيد الباقي من كل حساب خاص من سنة إلى أخرى مالم تنص أحكام قانون المالية على خلاف ذلك.

على غرار السنوات السابقة، أدى فحص تسيير الحسابات الخاصة للخزينة من قبل مجلس المحاسبة، بعنوان سنة 2019، إلى تسجيل العديد من الملاحظات والمعاينات.

تتعلق هذه المعاينات أساسا بالحسابات المفتوحة والمفعلة خلال السنة المالية المعنية، والتي يتميز بعضها على الخصوص بـ : ضعف اللجوء الى الموارد الخاصة لتمويل صناديق الحسابات الخاصة بالخزينة (14,96%) في تمويل عمليات النفقات الخاصة بها والتي لا تزال تعتمد على تمويل الميزانية العامة للدولة، انخفاض كبير لرصيد حساب صندوق ضبط الإيرادات سنة 2019 (437,413 مليار دج) وأخيرا تسقيف النفقات المنفذة على الارصدة الموجبة المعتبرة المسجلة في الحسابات الخاصة للخزينة المفروضة بسبب الاكراهات المتعلقة بالخزينة. إن هذه الوضعية أثرت على ظروف تنفيذ برامج نشاطات المعدة من طرف مختلف الوزارات، وعلى سبيل المثال قطاعات الصحة، الطاقة والمناجم، الفلاحة، التكوين المهني والصناعة.

خلال سنة 2019 وعلى غرار سنوات السابقة، سجل المجلس تحسنا ملموسا في تسوية التسبيقات الممنوحة من قبل الخزينة لاسيما التسبيقات بدون فوائد لمختلف المستفيدين. كما تم تسجيل ارتفاع محسوس للرصيد المدين للقروض الممنوحة، لاسيما القروض الممنوحة للسكن والصندوق الوطني للاستثمار.

1.1. التدابير الجديدة التي جاء بها قانون المالية لسنة 2019

نص قانون المالية لسنة 2019 على فتح حسابين (02) وتعديل كيفيات سير خمسة (05) حسابات.

- الحسابان المفتوحان

نصت المادتان 65 و66 من قانون المالية لسنة 2019 على فتح الحسابين التاليين:

- الحساب رقم 302-148 الذي عنوانه: الصندوق الوطني لتحضير رياضيي النخبة والمستوى العالي لألعاب البحر الأبيض المتوسط التاسعة عشر بوهران لسنة 2021؛
- الحساب رقم 302-149 الذي عنوانه: الصندوق الخاص لاستغلال النظام المعلوماتي لإدارة الجمارك.

- الحسابات المعدلة

أدخلت المواد 60، 61، 81، 62، 63 و64 تعديلات على الأحكام المسيرة لخمسة (05) حسابات للتخصيص الخاص وذلك بتعديل مدونة النفقات القابلة للتمويل وتغيير تعيين الآمر المكلف بتسيير حساب خاص وهي:

- الحساب رقم 302-890: " الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب"؛
- الحساب رقم 302-116: " الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا"؛
- الحساب رقم302-117: " الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر"؛
- الحساب رقم302-146: " حساب تسيير عمليات العقارية للدولة في الخارج"؛
- الحساب رقم302-810: " الصندوق الوطني لتهيئة الاقليم".

أ- حسابات للإقفال او المعدلة

في إطار تطبيق الأحكام المتعلقة بقوانين المالية للسنوات (2016 و2017 و2018) التي نصت على إقفال حسابين، بعنوان السنة المالية 2019 وصب رصيديهما في حسابات نتائج الخزينة وهما.

- الحساب رقم 302-105 الذي عنوانه " صندوق الأملاك العمومية المنجمية؛
- الحساب رقم 302-096 الذي عنوانه " صندوق من أجل الاستعجالات الطبية ونشاطات الرعاية الطبية".

ب - الحسابات التي تم تجميعها:

تطبيقا لأحكام المادة 133 من قانون المالية لسنة 2018، تم دمج الحساب رقم 302-080 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لتطوير الصيد البحري وتربية المائيات"، مع الحساب 302-139 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لتطوير الزراعة والصيد البحري وتربية المائيات.

جـ - تعديل في تواريخ غلق بعض حسابات التخصيص الخاص:

طبقا لأحكام المادة 84 من قانون المالية لسنة 2016، وأحكام المادة 127 من قانون المالية لسنة 2017 وأحكام المادة 136 من قانون المالية الأولي لسنة 2018، تم تمديد تاريخ غلق الحساب رقم 302-128الذي عنوانه " صندوق تملك الاستعمال وتطوير تكنولوجيات الاعلام". من 2017 إلى نهاية 2024.

2.1. تقديم الحسابات الخاصة للخزينة والوضعية المالية لهذ الحسابات

1.2.1. تقديم الحسابات الخاصة للخزينة

اظهر فحص الموازنة العامة للوكالة المحاسبية المركزية للخزينة، بعنوان سنة 2019، استقرارا في بنية الحسابات الخاصة للخزينة. كما هو مفصل في الجدول التالي:

التعيين	العدد					البنية (2019) %	الحسابات التي لم تعرف أي نشاط في سنة 2019
	2015	2016	2017	2018	2019		
الحسابات التجارية «301»	3	3	3	3	3	3,95	-
حسابات التخصيص الخاص "302"	59	53	55	55	54	71,05	5
حسابات التسبيقات "303"	3	3	3	3	3	3,95	-
حسابات القروض "304"	14	14	14	14	14	18,42	7
حسابات التخصيص الخاص-منح "305"	1	1	1	1	1	1,32	-
حسابات المساهمة "306"	1	1	1	1	1	1,32	-
المجموع	**81**	**75**	**77**	**77**	**76**	**100**	**12**

تم تسجيل وجود خمسة (05) حسابات تخصيص خاص لم تعرف أي نشاط خلال سنة 2019، ويتعلق الأمر بـ:

– الحساب رقم 302–081 عنوانه "الصندوق الوطني لتهيئة الإقليم"؛

– الحساب رقم 302–124 عنوانه " الصندوق الوطني لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية "؛

– الحساب رقم302–141 عنوانه ""الصندوق الوطني لتحضير وتنظيم تظاهرة قسنطينة عاصمة للثقافة العربية 2015"؛

– الحساب رقم 302–144 عنوانه " صندوق التضامن لأفراد الجالية الجزائرية المعوزين المتوفين في الخارج "؛

– الحساب رقم302–146 عنوانه " حساب تسيير العمليات العقارية للدولة بالخارج ".

يفسر غياب النشاط بالنسبة للحسابين الاخيرين اللذان تم فتحمها سنتي 2016 و 2017 ، بسبب التأخر في إعداد النصوص التنظيمية، وهو ما لا يتطابق مع بأحكام المادة 107 من قانون المالية لسنة 2015 الذي ينص على أنه: « باستثناء تلك الموجهة لتنفيذ عمليات الاستثمارات العمومية والعمليات ذات الطابع الدائم أو المفاجئ، يتم إقفال حسابات التخصيص الخاص التي تمول عملياتها حصريا وكليا عن طريق موارد الميزانية أو تلك التي لم تعمل خلال فترة ثلاث (03) سنوات متتالية، يصب رصيدها في حساب نواتج الخزينة».

فيما يخص حسابات القروض، لم تعرف سبعة (07) حسابات متعلقة بقروض قديمة، أي تسديد، وهذا منذ عدة سنوات. ويتعلق الأمر بـ:

– الحساب رقم 304–408 "إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية والمؤسسات المسيرة ذاتيا"، المفتوح بموجب قانون المالية لسنة 1983، برصيد مدين بمبلغ 1,828 مليار دج؛

– الحساب رقم 304–410 " قروض لتمويل الاستثمارات المخططة للوحدات الاقتصادية المحلية " برصيد مدين بمبلغ 411,827 مليون دج؛

– الحساب رقم 304–902 " قرض لحكومة جمهورية السودان " برصيد مدين بـ 2,900 مليون دج؛

– الحساب رقم 304–904 " قرض لجمهورية غينيا "، برصيد مدين بمبلغ 521.400 مليون دج؛

– الحساب رقم 304–907 " قرض للجمهورية الديمقراطية لمدغشقر"، سجل هذا الحساب الذي تم فتحه بموجب قانون المالية لسنة 1983، رصيدا مدينا بمبلغ 153,780 مليون دج؛

– الحساب رقم 304–916 " قرض للجمهورية الديمقراطية الصومال "، سجل رصيدا مدينا بـ 3,628 مليون دج؛

– الحساب رقم 304–920 " قرض للجمهورية الديمقراطية لمدغشقر (اتفاقية قرض مؤرخة في 1979/11/04)، سجل رصيدا مدينا بمبلغ 76,870 مليون دج.

بالرغم من قدم هذه القروض الممنوحة، غير أنه لم يتخذ بشأنها أي إجراء لتسوية وضعيتها المالية.

2.2.1. الوضعية المالية للحسابات الخاصة للخزينة

من خلال فحص الموازنة العامة المعدة من الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة، تم احصاء 76 حسابا خلال سنة 2019، أي غلق حساب واحد (01) يخص صنف حسابات التخصيص الخاص مقارنة مع سنة 2018. حيث تحوز حسابات التخصيص الخاص الحصة الكبرى بـ 54 حسابا (أي 71 % من مجموع الحسابات الخاصة للخزينة). أما الأصناف الأخرى من الحسابات، فأنها لم تعرف أي تغيير، والتي تتكون من 14 حسابا للقروض (17%)، 03 حسابات للتسبيقات (3,95%)، ثلاث (03) حسابات تجارية (3,95%)، حساب واحد(01) للمساهمة (1,32%)، وحساب واحد للتخصيص الخاص "تخصيصات" (1,32%).

يجدر الذكر أنه، بالنسبة لحسابات التخصيص الخاص، فإنه من أصل 54 حسابا موجودا، يتم تسيير25 حسابا من قبل سبع (07) مسيرين، أي 46,30%. وتحوز هذه الحسابات على أرصدة مالية معتبرة بمجموع 2.257,944 مليار دج من مجموع 5.038,675 مليار دج. يتعلق الأمر بوزارات المالية (1.403,371 مليار دج)، السكن والعمران والمدينة (248,696 مليار دج)، الأشغال العمومية والنقل (271,139 مليار دج)، الصحة والسكان واصلاح المستشفيات (170,417 مليار دج) الطاقة (143,467 مليار دج)، الثقافة (149,319 مليار دج)، الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية (142,674 مليار دج).

ويمكن تقديم الوضعية المالية لحسابات الخاصة للخزينة حسب الموازنة العامة للوكالة المحاسبية المركزية للخزينة، الموقوفة عند 31 ديسمبر 2019 على النحو المبين في الجدول التالي:

وضعية الحسابات الخاصة للخزينة في 2019/12/31

الوحدة: مليار دج

حسابات	الميزانية الافتتاحية		عمليات التسيير		نتائج السنة		الرصيد في 2019/12/31	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
التجارة (301)	-	6,750	1,286	2,871	-	1,585	-	8,335
التخصيص الخاص (302)	4.926,202	9 389,269	3 246,326	3 821,936	-	575,609	55.635,464	10.404,139
منها البرامج	-	1.520,462	2.279,818	2.778,358	-	498,539	-	2.019,001
التسبيقات (303)	78,423	0,002	486,050	487,609	-	1,559	76,864	0,002
القروض (304)	2.286,346	0,003	888,575	23,992	864,582	-	3.150,925	0,003
التخصيصات "نفقات الاستشفاء المجانية " (305)	-	-	410,609	410,609	-	-	410,609	410,609
المساهمة (306)	310,100	-	-	-	-	-	310,100	-
المجموع العام	**7.601,071**	**9.396,024**	**5.032,846**	**4 747,018**	**864,582**	**578,754**	**9.313,966**	**10.823,089**
الأرصدة النهائية		**1.794,952**			**285,829**			**1.509,123**

المصدر: الوكالة المحاسبية المركزية للخزين

من خلال تحليل المعطيات المبينة أعلاه، أفرزت الحسابات الخاصة للخزينة في 2019/12/31 رصيدا دائنا بمبلغ 1.509,123 مليار دج، مقابل 1.821,905 مليار دج سنة 2018، أي بانخفاض قدر بـ 17,16% (-312,784 مليار دج). هذه النتيجة تعودا، أساسا لحسابات القروض والتي سجلت رصيدا مدينا، يقدر بـ 3.150,925 مليار دج، مقابل 2.286,342 مليار دج في سنة 2018. في حين سجلت حسابات التخصيص الخاص رصيدا دائنا بمبلغ 5.038,675 مليار دج، مقابل 4,490,018 مليار دج سنة 2018.

كما سجلت التسبيقات رصيدا مدينا بلغ 76,864 مليار دج سنة 2019، مقابل 78,421 مليار دج في سنة 2018، وهو ما يمثل انخفاضا طفيفا بنسبة 1,99-% (1,557- مليار دج). تفسر هذه الوضعية بسبب تراجع مبلغ التسبيقات الممنوحة لمختلف الهيئات والمؤسسات العمومية. حيث انخفضت من مبلغ قدره 521,289 مليار دج سنة 2018 الى 486,050 مليار دج سنة 2019 وارتفاع المبالغ المسددة من 478,986 مليار دج سنة 2018 الى 487,609 مليار دج سنة 2019.

أ) الحسابات التجارية

يحدد تسيير الحسابات التجارية بموجب أحكام المادة 54 من القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم وتوجه المبالغ المخصصة لهذه الحسابات لإنجاز عمليات ذات طابع صناعي أو تجاري،

المنفذة بشكل استثنائي، من قبل المصالح المؤهلة لذلك، وتعتبر تقديرات النفقات المتعلقة بها ذات طابع تقييمي ويمكن أن يحدد مبلغا لمكشوفها الأقصى بموجب قانون المالية.
سجلت الحسابات التجارية بتاريخ 2019/12/31، رصيدا دائنا بمبلغ 8,335 مليار دج، بارتفاع قدره 23,48 % مقارنة بسنة 2018، أي بمبلغ 1,585 مليار دج.

وبصرف النظر عن هذه الوضعية، فإن النتائج المحققة لا تشكل سوى حجما ضئيلا ضمن الحسابات الخاصة للخزينة (أي أقل من 0,46%). حيث سجلت هذه الحسابات نتيجة إيجابية، بعنوان سنة 2019، بمبلغ قدره 1,585 مليار دج، وتنقسم الحسابات التجارية الى ثلاثة حسابات:

- الحساب رقم 301-005: «حظائر عتاد مديريات الأشغال العمومية»

في سنة 2019، مثل هذا الحساب نسبة 99,52 % من الرصيد الكلي لهذه الحسابات التجارية، (أي برصيد دائن متراكم قدره 8,295 مليار دج)، مما يدل على أهمية حظائر العتاد المملوكة لقطاع الأشغال العمومية ومساهمتها في تحقيق حجم معتبر للمداخيل الناتجة عن عمليات ايجار هذا العتاد.

بلغت نفقات السنة 1,286 مليار دج، مسجلة انخفاضا بنسبة 22,26% بالمقارنة مع 2018. أما الايرادات المحققة فقدرت بـ 2,869 مليار دج مسجلة انخفاضا بنسبة تقدر بـ 6,64 %، وبالتالي تسجيل رصيدا دائنا (ايجابي) بمبلغ 1,584 مليار دج، مقابل رصيد إيجابي بمبلغ 1,420 مليار دح سنة 2018.

- الحساب رقم301 –006 «حظائر عتاد مديريات الري»

لا زال هذا الحساب يمثل جزءا ضئيلا من الرصيد الإجمالي للحسابات التجارية بنسبة 0,32 %، وهوما يبين ضعف نشاط خارج الميزانية المنفذة من طرف حظائر العتاد التابعة للمديريات الولائية للموارد المائية. وفعلا فإن الايرادات المحققة قدرت بـ 2,319 مليون دج سنة 2019، مقابل 1,300 مليون دج (+78,38 %) سنة 2018. موازاة مع ذلك، فإن النفقات المسجلة تقدر بـ 0,905 مليون دج، اي رصيد سنوي ايجابي بـ 1,413 مليون دج.

وقد لاحظ المجلس غياب مسك وضعية العتاد الذي تحوزه مختلف المديريات الولائية للموارد المائية ونقص متابعة الادارة المركزية لنشاط المنجز. بالإضافة الى ذلك، وبالرغم من الطابع التجاري للعمليات المنفذة على هذا الحساب، سجل هذا الاخير، وعلى غرار السنوات السابقة، حجم ضئيل للإيرادات المحققة في سنة 2019، وهو ما لا يتطابق مع الهدف المنشود من خلال انشاء هذا الحساب.

- الحساب رقم301 –011: «حق الشفعة في شراء الأملاك العقارية والمحلات التجارية من قبل الدولة»

يظهر هذا الحساب الذي أنشئ سنة 1984، رصيدا دائنا متراكما يقدر بـ 7,364 مليون دج، ويشغل نسبة ضعيفة جدا في بنية حسابات التجارة. بعنوان سنة 2019، سجل هذا الحساب إيرادات بمبلغ ـ 28.864,32 دج، في حين لم يسجل أي نفقة منذ عدة سنوات.

ب) حسابات التخصيص الخاص

يخضع تسيير حسابات التحصيص الخاص لأحكام المادتين 56 و57 من القانون رقم 84-17 المذكور سابقا، وتقفي عمليات منصوص عنها تبعا لحكم في قانون المالية وممولة بواسطة موارد خاصة. كما يمكن أن يكمل تخصيصا مسجلا في ميزانية الدولة موارد حسابات التخصيص الخاص ضمن الحدود المبينة في قانون المالية.

وتطبيقا لأحكام المادة 89 من قانون المالية لسنة 2000، المعدلة والمتممة بأحكام المادة 104 من قانون المالية لسنة 2015، تكون حسابات التخصيص الخاص موضوع برنامج عمل، معد من طرف الآمرين بالصرف المعنيين، تحدد فيه الأهداف المسطرة وكذا آجال الإنجاز. كما تحدد نفقاته وإيراداته بموجب مدونة وتزود بجهاز للمتابعة والتقييم لكل حساب محددة بموجب قرار وزاري مشترك. كما أن ارصدة هذه الحسابات في نهاية السنة ترحل إلى السنة القادمة، وهو ما يمثل استثناء لمبدأ السنوية.

وبعنوان سنة 2019، بلغت موارد حسابات التخصيص الخاص 3.265,967 مليار دج مقابل 4.494,963 مليار دج سنة 2018 و2.938,602 مليار دج، سنة 2017. اما فيما يخص النفقات، فقد بلغت مقدار3.246,326 مليار دج سنة 2019، 3.878,676 مليار دج سنة 2018 و3.646,326 مليار دج سنة 2017.انتقل الرصيد السنوي الإيجابي (دائن) المسجل من 616,29 مليار دج سنة 2018 ليصل إلى 575,609 مليار دج سنة 2019، أي انخفاض بمبلغ 40,681 مليار دج، وهو ما يمثل نسبة (-6,60%).

وقد بلغ الرصيد المتراكم (رصيدا دائنا) نهاية 2019، مجموعا قدره 5.038,675 مليار دج، بينما سجل سنة 2018 مبلغا قدره 4.490,018 مليار دج، أي ارتفاع بمبلغ 548,657 مليار دج (12,22%).

ج) حسابات التسبيقات

عرفت التسبيقات الممنوحة في سنة 2019 مبلغا قدره 486,05 مليار دج، مسجلة بذلك ارتفاعا طفيفًا بنسبة 1,47% (+ 7,064 مليار دج) مقارنة مع سنة 2018 مقابل انخفاض قدره 6,459 مليار دج (-1,33%) في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017.

وفيما يتعلق بالتسبيقات التي تم تسديدها في سنة 2019، فقد بلغت 487,609 مليار دج مقابل 521,289 مليار دج في سنة 2018، أي بانخفاض قدره 33,68 مليار دج (-6,46%)، بعدما ارتفعت بنسبة 42,27%(154,88 مليار دج) في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017.

يعرض الجدول أدناه، تطور التسبيقات الممنوحة والمبالغ التي تم تسديدها:

الوحدة: مليار دج

التعيين	(1) 2017	(2) 2018	(3) 2019	التغيرات			
				الفارق(2) -(1)		الفارق (3) -(2)	
				بالقيمة	%	بالقيمة	%
الرصيد في بداية السنة المالية (رصيد مدين)	1,686	120,724	78,421	119,038	7 058,35	42,303-	35,04-
التسبيقات الممنوحة	485,445	478,986	486,05	6,459-	1,33-	7,064	1,47
التسبيقات المسددة	366,408	521,289	487,609	154,881	42,27	33,680-	6,46-
الرصيد في نهاية السنة المالية (رصيد مدين)	120,724	78,421	76,862	42,303-	35,04-	1,559-	1,99-

المصدر: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة.

يوضح الجدول أدناه حسابات التسبيقات للسنة المالية 2019 مقسمة حسب نوع القطاع:

الوحدة: مليار دج

الحساب/السطر	العنوان	رصيد بداية السنة المالية	عمليات التسيير		رصيد نهاية السنة المالية
			التسبيقات الممنوحة	التسبيقات المسددة	
	تسبيقات قانونية ونظامية (1)	-	**410,609**	**410,609**	-
303 006/001	تسبيقات للمصالح المساعدات الطبية الاجتماعية (تسبيقات للمستشفيات)	-	410,609	410,609	-
	تسبيقات عادية وخاصة (2)	**78,421**	**75,441**	**77,000**	**76,862**
303 503/000	تسبيقات دون فوائد لصالح أطراف مختلفة	77,000	75,000	77,000	75,000
303 508/001	تسبيقات لبريد الجزائر لدفع المنح (الاتفاقية المؤرخة في 2005/11/29)	1,423	0,441	-	1,864
303 508/002	تسبيقات لخزينة فرنسا (الاتفاقية المؤرخة في 2005/08/08)	0,002	-	-	0,002
	المجموع (1) + (2)	**78,421**	**486,05**	**487,609**	**76,862**

المصدر: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة.

ومن حيث الأهمية، تمثل التسبيقات القانونية والنظامية نسبة 84,48% من اجمالي التسبيقات، ما يعادل مبلغ 410,609 مليار دج، والتي تتعلق أساسا بتسبيقات للمصالح المساعدات الطبية الاجتماعية (تسبيقات للمستشفيات) والتي تم تسديدها بالكامل في نفس السنة.

أما التسبيقات العادية والخاصة الممنوحة (75,441 مليار دج)، فهي تمثل نسبة قدرها 15,52% من اجمالي التسبيقات الممنوحة، والتي ترتبط على وجه الخصوص بالتسبيقات دون فوائد لصالح لمختلف الهيئات العمومية موزعة على النحو التالي:

- الصندوق الوطني للتقاعد: 60 مليار دج؛
- الديوان الوطني للحج والعمرة: 15 مليار دج.

وبالنسبة للتسبيقات المسددة التي بلغت 77 مليار دج، فهي تتعلق بالتسبيقات الممنوحة بعنوان السنة المالية 2018، سددت من طرف الصندوق الوطني للتقاعد (64 مليار دج) والديوان الوطني للحج والعمرة (13 مليار دج).

د) حسابات القروض

عرفت القروض الممنوحة من طرف الخزينة العمومية خلال سنة 2019، ارتفاعا مستمرا، لتصل إلى 888,575 مليار دج مقابل 602,512 مليار دج في سنة 2018، بزيادة قدرها 47,48% (+286,063 مليار دج)، بعد أن سجلت زيادة بنسبة 87,80% (+281,684 مليار دج) في سنة 2018 مقارنة مع سنة 2017.

وبالنسبة للمستحقات التي تم تسديدها، فقد انخفضت في الفترة الممتدة من 2017 إلى 2019. وقد اتخذت منحى تنازليا، منتقلة من 49,527 مليار دج في سنة 2017 إلى 42,838 مليار دج في سنة 2018 (−13,51%)، لتصل إلى 23,992 مليار دج في سنة 2019 (−43,99%).

وقد أدت الزيادات الكبيرة في حجم القروض الممنوحة خلال سنتي 2018 و2019 وتراجع في التسديد، إلى ارتفاع الرصيد المدين لحسابات القروض بنسبة 32,41% في سنة 2018 مقارنة مع سنة 2017. وبمعدل 37,82% في سنة 2019 مقارنة مع سنة 2018، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الوحدة: مليار دج

التعيين	الإنجازات			التغيرات			
				الفارق(2) –(1)		الفارق (3) -(2)	
	2017 (1)	2018 (2)	2019 (3)	بالقيمة	بالنسبة %	بالقيمة	بالنسبة %
الرصيد في بداية السنة المالية (رصيد مدين)	1 455,37	1 726, 668	2 286,35	271,301	18,64	559,674	32,41
القروض الممنوحة	320,828	602,512	888,575	281,684	87,8	286,063	47,48
القروض المسددة	49,526	42,838	23,992	-6,689	-13,51	-18,845	-43,99
الرصيد في نهاية السنة المالية (رصيد مدين)	**1 726,67**	**2 286, 343**	**3 150, 925**	**559,674**	**32,41**	**864,582**	**37,82**

المصدر: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة.

إن تحليل بنية القروض الممنوحة حسب نوع القطاع للسنة المالية 2019، أظهرت هيمنة القروض الممنوحة للقطاع الاقتصادي التي وصلت قيمتها إلى 842,321 مليار دج (94.79%)، تليها القروض الممنوحة للحكومات الأجنبية بمبلغ 31,526 مليار دج (3,55%)، ثم قروض السكن بـ 13,644 مليار دج (1,54%) وفي الأخير قروض مختلفة بـ 1,084 مليار (0,12%).

أما بالنسبة للقروض التي تم تسديدها، تمثل المبالغ المسددة من الحكومات الأجنبية الحصة الأكبر من إجمالي القروض المسددة بنسبة 54,24% (13,013 مليار دج). اما الباقي فيتوزع بين المبالغ المسددة

الناتجة عن القروض الممنوحة للقطاع الاقتصادي بمجموع قدره 7,173 مليار دج (29,90%)، يليها تسديد قروض السكن التي بلغت 2,558 مليار دج (10,66%) واخيرا القروض المختلفة البالغة 1,249 مليار دج (5,26%)، كما هو موضح في الجدول التالي:

الوحدة: مليار دج

الحساب	العنوان	رصيد بداية السنة المالية	عمليات التسيير		رصيد نهاية السنة المالية
			التسبيقات الممنوحة	التسبيقات المسددة	
قروض السكن (1)		**144,258**	**13,644**	**2,558**	**155,345**
304 005	قروض السكن	144,258	13,644	2,558	155,345
قروض ممنوحة للقطاع الاقتصادي (2)		**2 009,17**	**842,321**	**7,173**	**2 844,31**
304 403	قروض للصندوق الوطني للاستثمار	1 701,34	836,164	4,862	2 532,64
304 404	قروض للمؤسسات الاقتصادية	305,586	6,156	2,311	309,431
304 408	إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية والمؤسسات المسيرة ذاتيا	1,829	-	-	1,829
304 410	تمويل الاستثمارات المخططة للوحدات الاقتصادية المحلية	0,412	-	-	0,412
قروض مختلفة (3)		**18,816**	**1,084**	**1,249**	**18,651**
304 603	قروض للموظفين لشراء السيارات	9,325	1,084	1,249	9,16
304 609	قروض الميزانية الملحقة للبريد والمواصلات	9,426	-	-	9,426
304 610	قروض للبلديات لتمويل مخططاتها للتحديث العمراني	0,071	-	-	0,071
قروض للحكومات الأجنبية (4)		**114,102**	**31,526**	**13,013**	**132,614**
304 900	قروض للحكومات الأجنبية	113,864	31,526	13,013	132,377
304 902	قروض لحكومة جمهورية السودان	0,003	-	-	0,003
304 904	قروض لحكومة جمهورية غينيا	0,001	-	-	0,001
304 907	قروض لحكومة جمهورية مدغشقر	0,154	-	-	0,154
304 916	قروض لحكومة الجمهورية الديمقراطية الصومالية	0,004	-	-	0,004
304 920	قروض لحكومة جمهورية مدغشقر (اتفاقية 1979/11/04)	0,077	-	-	0,077
المجموع (1) + (2) + (3) +(4)		**2 286,343**	**888,575**	**23,992**	**3 150,925**

المصدر: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة.

قروض للسكن (الحساب رقم 304 –005 السطر 005 –قروض برنامج البيع بالإيجار")

في سنة 2019، بلغت القروض الممنوحة للوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن (AADL) مجموع 13,644 مليار دج، منها 4 مليارات دج (29,32%) لتمويل إنجاز محلات ذات طابع مهني وتجاري و9,644 مليار دج (70,68%) لتمويل إنجاز البرنامج الجديد للسكن الذي يضم انجاز 50.000 وحدة سكنية للبيع بالإيجار. وفيما يتعلق بالقروض المسددة، عرفت هذه الاخيرة استقرارا في التسديد خلال سنتي 2017 و2018، أي بمبلغ 2,558 مليار دج.

وتتعلق هذه التسديدات بأقساط سنة 2019 والناتجة عن الاتفاقيات المبرمة في السنوات السابقة بين المديرية العامة للخزينة والوكالة الوطنية لتحسين وتطوير السكن (AADL).

وتتوزع المبالغ المسددة بموجب الاتفاقيات على النحو التالي:

- 1,347 مليار دج (اتفاقية رقم 01 بتاريخ 2009/01/10)؛
- 0,139 مليار دج (الاتفاقية رقم 11 بتاريخ 2011/02/14)؛
- 0,278 مليار دج (الاتفاقية رقم 11 بتاريخ 2011/02/14)؛
- 0,794 مليار دج (اتفاقية رقم 24 بتاريخ 2006/07/15).

القروض الممنوحة للقطاع الاقتصادي

بلغت القروض الممنوحة للقطاع الاقتصادي 842,321 مليار دج سنة 2019، مسجلة بذلك زيادة معتبرة، ما يعادل نسبة 52,07% (+288,431 مليار دج) مقارنة مع سنة 2018، وأكثر من ثلاث مرات (+569,737 مليار دج) مقارنة مع سنة 2017.

وتمثل القروض الممنوحة للقطاع الاقتصادي نسبة 94,79% من إجمالي القروض الممنوحة، منها 99,27% (836,164 مليار دج) كقروض للصندوق الوطني الاستثمار و0,73% (6,156 مليار دج) كقروض للمؤسسات الاقتصادية.

أما فيما يخص تسديد القروض الممنوحة، سجلت هذه الاخيرة منحى تنازليا مستمرا خلال الفترة 2017-2019، مسجلة انخفاضا ب 1,179 مليار دج (-14،76%) سنة 2018 بالمقارنة 2017 وتراجع ب 0،812 مليار دج (-10,16 %) سنة 2019 بالمقارنة بسنة 2018. وقد بلغت تسديدات القروض مقدار بـ 7.173 مليار دج سنة 2019، 7,985 مليار دج سنة 2018 و9,164 مليار دج سنة 2017. توزعت المبالغ التي تم تسديدها بين الصندوق الوطني للاستثمار بنسبة 67,78% (4,862 مليار دج) والمؤسسات الاقتصادية بنسبة 32,22% (2,311 مليار دج).

فيما يتعلق بالقروض المباشرة للصندوق الوطني للاستثمار (الحساب رقم 304 -403 السطر 001)

إن تحليل بنية القروض الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للاستثمار لسنة 2019، أظهرت هيمنة القروض الممنوحة كدعم مالي من الدولة لصندوق الوطني للتقاعد (CNR)، وذلك بمبلغ 664 مليار دج، أي نسبة 79,41% من إجمالي القروض الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للاستثمار، يلي ذلك القروض الممنوحة لإعادة تمويل القروض الممنوحة من البنك الوطني الجزائري الى الصيدلية المركزية للمستشفيات لتغطية توريد المستشفيات بالأدوية بمبلغ وصل إلى 113 مليار دج، وهو ما يمثل 13,51% على النحو المبين في الجدول أدناه:

الوحدة: دج

المؤسسات	المبلغ	البنية %
الجزائرية للطرقات	20 944 934 132,23	2,50
المؤسسة العمومية الاقتصادية ميترو الجزائر	10 171 924 332,81	1,22
الصيدلية المركزية للمستشفيات/ البنك الوطني الجزائري	113 000 000 000,00	13,51
الصندوق الوطني لتقاعد	664 000 000 000,00	79,41
مؤسسات أخرى	28 047 344 432,63	3,35
المجموع	**836 164 202 897,67**	**100**

المصدر: المديرية العامة للخزينة.

ويجدر التوضيح إلى أن أحكام المادة 49 من قانون المالية لسنة 2019، رخص للصندوق الوطني للاستثمار بمنح قروض على المدى الطويل للصندوق الوطني للتقاعد بمعدل فائدة مخفض.

وفيما يتعلق بالمبالغ التي تم تسديدها من قروض الصندوق الوطني للاستثمار لسنة 2019، فقد سجلت تراجعا بنسبة 18,85%، مقارنة مع سنة 2018 منتقلة من 5,991 مليار دج إلى 4,862 مليار دج. ويعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلى عدم تسديد العديد من الأقساط (سنوية وسابقة) لبعض هذه القروض، مما أدى إلى تراكم بواقي الديون غير المحصلة والتي وصل مبلغها إلى غاية نهاية سنة 2019 إلى 2.527,045 مليار دج. نذكر منها على سبيل المثال المستحقات الواقعة على عاتق مؤسسة مترو الجزائر، والتي بلغت 104,933 مليار دج، مفصلة على النحو التالي:

الوحدة: دج

السنة	المبلغ غير مسدد			
	الفوائد الإضافية المدرجة	الأصلي	الفوائد	المجموع
2006		37 760 043 476,32	13 471 452 659,72	51 231 496 136,04
2007	1 010 332,92	14 846 410 641,95	3 182 629 882,55	18 030 050 857,42
2008		18 812 701 567,77	4 678 677 501,14	23 491 379 068,91
2013	1 438 499 614,32	6 436 835 720,62	2 279 283 353,15	10 154 618 688,09
2014		39 370 750,00	9 587 422,81	48 958 172,81
2016	1 976 577 885,24			1 976 577 885,24
المجموع	**3 416 087 832,48**	**77 895 362 156,66**	**23 621 630 819,37**	**104 933 080 808,51**

المصدر: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة.

بخصوص قروض للمؤسسات الاقتصادية (الحساب رقم 304-404)

ارتفعت قروض المؤسسات الاقتصادية بأكثر من 6 أضعاف (+ 5,336 مليار دج)، بحيث انتقلت من 0,879 مليار دج في سنة 2018 إلى 6,156 مليار دج في سنة 2019، منها 5,562 مليار دج كقروض مباشرة لقطاع الموارد المائية و0.594 مليار دج كقروض غير مباشرة ممنوحة عن طريق البنوك، مخصصة لقطاع السياحة. والجدول التالي، يفصل القروض الممنوحة:

الوحدة: دج

نوع التمويل	الهيئة	عنوان المشروع	المبلغ
عن طريق البنوك	البنك الوطني الجزائري/ تنس للمياه	تحلية مياه البحر تنس	324 285 634,73
	البنك الوطني الجزائري/المقطع	تحلية مياه البحر المقطع	5 238 037 945,68
	المجموع الفرعي		**5 562 323 580,41**
قرض مباشر	مؤسسة التسيير الفندقي سلسلة الجزائر	تمويل أشغال ترميم فندق القرارة في تيممون	11 228 517,90
	مؤسسة التسيير السياحي سلسلة الجزائر	تمويل أشغال رد الاعتبار وترميم فندق الطاهات	93 049 322,26
	مؤسسة التسيير الفندقي سلسلة الاورسي	ترميم فندق البوستان المنيعة	158 641 577,49
	مؤسسة التسيير السياحي بسكرة	تمويل أشغال ترميم فندق الزيبان بسكرة	34 141 128,00
	مؤسسة التسيير السياحي غرداية	تمويل أشغال رد الاعتبار وترميم فندق الجنوب	297 055 510,25
	المجموع الفرعي		**594 116 055,90**
مجموع سنة 2019			**6 156 439 636,31**

المصدر: المديرية العامة للخزينة.

عرفت تسديدات القروض ارتفاعا بنسبة 15,96% في سنة 2019 (2,311 مليار دج)، مقارنة مع سنة 2018 (1,993 مليار دج). بلغ رصيد هذا الحساب عند تاريخ 2019/12/31 مبلغا قدره 309,431 مليار دج مقابل 305,586 مليار دج سنة 2018. وعلى الرغم من ذلك، فإنه تم ملاحظة وجود ضعف في التحصيلات، وهذا منذ سنة 2004 حتى نهاية عام 2019، والتي لم تتعدى مجموع 62,58 مليار دج من إجمالي مبلغ القروض الممنوحة 372,011 مليار دج (وهو ما يمثل 16,82%). الجدول التالي يلخص القروض الممنوحة والتسديدات التي تم القيام خلال الفترة قيد الدراسة:

الوحدة: دج

السنة	مبلغ القرض	المبالغ المسددة	بواقي التحصيل
2004	200 000 000,00	200 000 000,00	-
2007	148 389 740 018,58	43 666 759 447,75	104 722 980 570,83
2008	56 710 000 000,00	212 000 000,00	56 498 000 000,00
2009	12 900 600 000,00	900 600 000,00	12 000 000 000,00
2010	2 206 316 831,46	428 405 586,29	1 777 911 245,17
2011	36 742 686 390,42	4 695 885 017,51	32 046 801 372,91
2012	98 786 402 678,62	12 370 174 240,59	86 416 228 438,03
2013	6 106 685 491,95	106 618 014,79	6 000 067 477,16
2014	1 166 329 830,91		1 166 329 830,91
2015	375 199 784,90		375 199 784,90
2016	572 084 071,61		572 084 071,61
2017	820 055 936,30		820 055 936,30
2018	878 821 338,19		878 821 338,19
2019	6 156 439 636,31		6 156 439 636,31
المجموع العام	**372 011 362 009,25**	**62 580 442 306,93**	**309 430 919 702,32**

المصدر: الخزينة المركزية.

وأخير، بلغت القروض المختلفة الممنوحة في سنة 2019 مجموع قدره 1,084 مليار دج مقابل 1,693 مليار دج في سنة 2018، أي نسبة انخفاض مقدرة بـ 35,96%. وعلى غرار السنوات السابقة، اقتصرت القروض الممنوحة على قروض الموظفين لشراء السيارات (الحساب 304-603). وفيما يتعلق بالقروض التي تم تسديدها، فقد انخفضت بنسبة 22,09%، منتقلة من 1,603 مليار دج في سنة 2018 إلى 1,249 مليار دج في سنة 2019.

2. تقييم نظامية وفعالية ونجاعة التسيير

1.2. الاستدامة المالية

اظهرت رقابة النفقات المنفذة على حسابات التخصيص الخاص، وجود ديون معتبرة غير مسواة إلى غاية نهاية 2019، والتي من شأنها التأثير سلبيا على التسيير الحسن لمخططات العمل السنوية من حيث الأهداف المحددة وآجال إنجازها. وبغية إيضاح ذلك، تم تسجيل الديون بالنسبة لحسابات التخصيص الخاص التالية:

حساب التخصيص الخاص رقم 302-117 " الصندوق الوطني لدعم القروض المصغرة "

بلغت الديون المسجلة ما مجموعه 473,344 مليون دج تتعلق بتخفيض نسب الفائدة.

- حساب التخصيص الخاص رقم 302-124 " الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية":

سجل هذا الحساب ديونا مقدرة بمبلغ 305,157 مليون دج، ناجمة عن تنفيذ البرنامج القديم لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- حساب التخصيص الخاص رقم 302-048 "تعويضات بعنوان الأملاك المخصصة للصندوق الوطني للثورة الزراعية":

تم اقفال هذا الحساب سنة 2016 مع تسجيل ديون بلغت مجموع 4,27 مليار دج، تتعلق بالتعويضات الناجمة عن نزع الملكية من اجل المنفعة العامة مست843 مستثمرة فلاحية. هذا التأخر في التعويض، تم مخالفة لأحكام المادة 78 من القانون رقم 15-18 المؤرخ في 2015/12/31 المتعلق بقانون المالية لسنة 2016، التي حدد تاريخ نهاية 2017 كآخر أجل لتسوية هذه الديون.

- حساب التخصيص الخاص رقم 302-144 " صندوق التضامن لأفراد الجالية الجزائرية المعوزين المتوفين في الخارج":

نظرا للتأخر المسجل في إعداد ونشر النصوص التنظيمية الخاصة بتسيير هذا الحساب، والتي تمت فقط خلال السنة المالية 2020، تم تحمل النفقات الناجمة عن نشاط هذا الحساب على حساب العمليات خارج الميزانية، والتي بلغت بالعملة الصعبة 700 133 دولار أمريكي و000 897 أورو.

- صندوق التعويض عن مصاريف النقل (حساب رقم 302-041):

بلغت الديون غير مسواة المتعلقة بتعويض مصاريف النقل المستحقة للمتعاملين الاقتصاديين على مستوى وزارة التجارة، المنفذة خلال السنوات السابقة، عند نهاية سنة 2019 مقدار 1,014 مليار دج. هذه الديون الملتزم بها من المديريات الولائية لمنطقة الجنوب، من شأنها زيادة أعباء الخزينة العمومية على المدى القصير والمتوسط.

2.2.أهمية التمويل الممنوح لحسابات التخصيص الخاص من تخصيصات الميزانية

طبقا لأحكام المواد 56 و57 من القانون رقم 84-17 المشار اليه آنفا، تسجل حسابات التخصيص الخاصة عمليات محددة بحكم من قانون المالية ممولة من ايرادات خاصة، ممكن ان تستكمل من تخصيص مسجل في ميزانية الدولة وهذا في الحدود المضبوطة في قانون المالية. ويظهر تحليل هيكل ايرادات حسابات التخصيص الخاصة هيمنة التمويل عن طريق ميزانية الدولة على الايرادات الخاصة. حيث ان هذه الاخيرة لا تمثل سوى 14،96 % من مجموع الايرادات كما هو مفصل في الجول التالي:

الوحدة: مليار دج

السنوات	موارد 2016	البنية %	موارد 2017	البنية %	موارد 2018	البنية %	موارد 2019	البنية %
حسابات التخصيص الخاص الممولة من اعتمادات ميزانية التسيير للدولة	55,146	2,18	76,213	2,59	71,348	1,59	64,773	1,69
حسابات التخصيص الخاص الممولة من اعتمادات ميزانية التجهيز	354,916	14,03	428,73	14,59	620,219	13,80	643,397	16,83
المجموع الفرعي (1)	**445,584**	**17,62**	**504,943**	**17,18**	**691,567**	**15,38**	**708,170**	**18,53**
صندوق ضبط الإيرادات (2)	98,55	3,9	-	-	437,413	9,73	-	-
المجموع الفرعي (3) =(1) +(2)	**544,134**	**21,51**	**504,943**	**17,18**	**1.128,98**	**25,12**	**708,170**	**18,53**
حسابات التخصيص الخاص "برامج" الممولة من اعتمادات التجهيز (4)	1.677,135	66,31	2.119,101	72,14	2.784,838	61,95	2.541,835	66,51
المجموع (5) =(3) +(4)	**2.221,269**	**87,82**	**2.624,044**	**89,32**	**3.913,818**	**87,07**	**3.250,005**	**85,04**
تمويل من موارد خاصة بحسابات التخصيص الخاص (6)	307,988	12,18	313,57	10,67	581,145	12,93	571,931	14,96
المجموع العام (5) +(6)	**2.529,257**	**100**	**2.937,614**	**100**	**4.494,963**	**100**	**3.821,936**	**100**

المصدر: الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة

ويتم تمويل حسابات التخصيص الخاص عن طريق ثلاثة مصادر اساسية:

• تمثل مخصصات الميزانية (التسيير والتجهيز خارج حسابات التخصيص الخاص -برامج) نسبة 18,53% من الإيرادات الإجمالية لحسابات التخصيص الخاص لسنة 2019 (708,170 مليار دج) مقابل 15,38% (691,567 مليار دج) سنة 2018، و17,18 % (504,943 مليار دج) سنة 2017 و17,62 % (445,584 مليار دج) في سنة 2016.

وقد سجل مجلس المحاسبة تراجعا تدريجيا للتخصيصات من ميزانية التسيير والتي انخفضت الى 64,773 مليار دج مقابل 71,348 مليار دج سنة 2018. حيث استفادت بعض الحسابات من تخصيصات تقل عن تلك الممنوحة سنة 2018، لاسيما الحساب 302-020 "صندوق التضامن للجماعات المحلية /مداخيل مختلفة" التابع لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية والذي خصص له مبلغ قدره 36,154 مليار دج مقابل 55,268 مليار دج سنة 2018.

• ارتفعت مخصصات حسابات التخصيص الخاص (خارج حسابات التخصيص الخاص- برامج) التي مصدرها ميزانية التجهيز، بنسبة 3,74 %(23,178 مليار دج) سنة 2019 مقارنة مع سنة 2018، مقابل ارتفاع في حدود 44,66% سنة 2018 مقارنة مع سنة 2017 (أي 191,489 مليار دج).

إن هذا الارتفاع المسجل، مس بالخصوص الحسابات: حـ/ 302-062 /001 "تخفيض نسبة الفائدة عن الاستثمارات - البرنامج الخاص للجنوب" والذي استفاد من 298,365 مليار دج، حـ/302-050 " الصندوق الوطني للسكن"، بمبلغ 147,403 مليار دج، حـ/ 302-089 /001 " الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب (تسيير أمين الخزينة الرئيسي)" بمبلغ 73,946 مليار دج، حـ/302-137 "الصندوق الوطني لدعم الاستثمار للكهرباء والتوزيع العمومي للغاز" بمبلغ 12,853 مليار دج وحـ/302-140/ السطر 02 " الصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي "بمبلغ 22,008 مليار دج.

• التمويل المرصود عن طريق ميزانية التجهيز والمعبأ بواسطة حسابات التخصيص الخاص المكرسة للبرامج بلغ 2.541,835 مليار دج، وهوما يمثل نسبة 66,51%.

• لم يسجل أي فائض في الجباية البترولية من أجل دعم حساب صندوق ضبط الإيرادات، حيث عرف هذا الصندوق تراجعا بنسبة 69,85 % (305,518 مليار دج) بالمقارنة مع سنة 2018. كذلك تم خلال سنة 2019، تخصيص مبلغ 41,251 مليار دج (1 % من الجباية البترولية) لحساب التخصيص الخاص "الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقة المتجددة والمشتركة".

3.2. تباين أرصدة نهاية سنة 2018 مع أرصدة بداية سنة 2019

اظهرت المقاربة التي أجريت بين الموازنة العامة الختامية للسنة المالية 2018 والموازنة العامة الافتتاحية لسنة 2019، تسجيل اختلاف في الارصدة الخاصة بالحسابين التالين:

▪ الحساب رقم 302-145 السطر 01 الذي عنوانه " حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية- البرنامج القطاعي المركزي"، الذي سجل رصيدا نهاية سنة 2018، بمبلغ 224,551 مليار دج، في حين أن الرصيد المقيد في الميزانية الافتتاحية وصل إلى 205,654 مليار دج، أي تسجيل فارق مدين قدره – 18,897 مليار دج ؛

▪ الحساب رقم 302-116 السطر 01 عنوانه " نفقات التجهيز بعنوان برنامج تنمية الهضاب العليا- البرنامج القطاعي المركزي"، الذي سجل عند نهاية سنة 2018 رصيدا بلغ 7,979 مليار دج، في حين أن الرصيد المقيد في الميزانية الافتتاحية بلغ 7,939 مليار دج، بتسجيل فارقا قدره – 40 مليون دج.

حيث تم القيام بالتعديلات على الأرصدة في غياب رخصة من المديرية العامة للمحاسبة التابعة لوزارة المالية، كما أن هذه التعديلات لا تتطابق مع أحكام المادة 51 الفقرة الأولى من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو 1984، السالف الذكر، وكذا التعليمة العامة رقم 16 المؤرخة في 12 أكتوبر 1968، المتعلقة بحسابات الخزينة.

4.2. ملاحظات حول تسيير حسابات التخصيص الخاص التابعة لوزارة المالية

يضمن وزير المالية، تسيير ثمانية (08) حسابات تخصيص خاص، بصفته آمر بالصرف رئيسي.

سجلت الحسابات الثمانية المذكورة المفصلة أدناه، الى غاية 2019/12/31 رصيدا دائنا قدره 1.403,371 مليار دج مقابل 1.192,948 مليار دج سنة 2018، أي بارتفاع بلغ 210,423 مليار دج. هذا الفارق يعود الى انخفاض نفقات سنة 2019(-76,977 مليار دج) تزامنا مع ارتفاع للإيرادات، بحيث أن المبلغ المحصل يقدر بـ 396,052 مليار دج.

تفصل أرصدة هذه الحسابات، المستخرجة من موازنة الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة كما يلي:

- حساب رقم 302-038 " تنفيذ قرارات العدالة الصادرة لفائدة الخواص"، برصيد دائن قدره 4,923 مليار دج؛
- حساب رقم 302-061 "النفقات برأس المال "برصيد دائن قدره 385,315 مليار دج؛
- حساب رقم 302-062 " تخفيض نسبة الفائدة على الاستثمارات "برصيد دائن بـ 686,132 مليار دج؛
- حساب رقم 302-073 " النفقات بعنوان الالتزامات الدولية الداخلية والخارجية"برصيد دائن قدره 14,489 مليار دج؛
- حساب رقم 302-074 " نفقات ترقية الادخار" برصيد دائن قدره 5,549 مليار دج؛
- حساب رقم 302- 076" تصفية المؤسسات العمومية"برصيد مدين قدره 3,894 مليار دج؛
- حساب رقم 302-078 "صندوق المداخيل التكميلية "برصيد دائن قدره 5,222 مليار دج؛
- حساب رقم 302-103 "صندوق ضبط الايرادات" برصيد دائن قدره 305,500 مليار دج.

– حساب رقم 302–061 " النفقات برأس المال"

سجل هذا الحساب نتيجة إيجابية (رصيدا دائنا) بمقدار 385,315 مليار دج، ما يمثل نسبة 27,45 % من مجموع الرصيد الدائن لمجموع حسابات التخصيص الخاص لوزارة المالية؛ ونسبة ارتفاع تمثل 11,16% (38,694 مليار دج) بالمقارنة مع سنة 2018.

وبعنوان السنة المالية 2019، بلغت إيرادات هذا الحساب 40,694 مليار دج مقابل 2,084 مليار دج سنة 2018، أي تسجيل ارتفاع بلغ 38,610 مليار دج (+1.852,69%)، في حين بلغت النفقات 1,999 مليار دج، مسجلة بذلك انخفاضا بلغ 8,495 مليار دج (–80,95%) مقارنة مع سنة 2018.

– حساب رقم 302–062 " تخفيض نسبة الفائدة على الاستثمارات"

سجلت الوضعية المالية الإجمالية لهذا الحساب، حسب الموازنة العامة للوكالة المحاسبية المركزية للخزينة، والموقوفة الى تاريخ 2019/12/31، رصيدا دائنا يقدر بـ 686,132 مليار دج، أي ارتفاع بمعدل 78,84% بالمقارنة مع سنة 2018. وسجل بعنوان تسيير سنة 2019، ايرادات بمبلغ 315,003 مليار دج ونفقات بمبلغ 12,538 مليار دج. يتوزع هذا الحساب على سطرين:

- تخفيض نسب الفوائد على الاستثمارات/البرنامج الخاص بالجنوب (سطر 001) برصيد دائن يقدر بـ 664,503 مليار دج،
- تخفيض نسب الفوائد على القروض العقارية (سطر 002) برصيد دائن يقدر بـ 21,628 مليار دج.

فيما يخص السطر 001 المتعلق بتخفيض نسب الفوائد على الاستثمارات/البرنامج الخاص بالجنوب

سجل هذا الحساب، بعنوان تسيير سنة 2019، نفقات تقدر بـ 8,269 مليار دج مقابل 181,308 مليار دج سنة 2018 (–173,039 مليار دج)، في حين بلغت الإيرادات المسجلة في شكل مخصصات الميزانية (ميزانية التجهيز) بما مجموعه 291,583 مليار دج مقابل 253,002 مليار دج سنة 2018.

وتتبين أهمية الاعتمادات المخصصة من ميزانية الدولة من خلال الجدول التالي:

الوحدة: مليار دج

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الاعتمادات المخصصة	135	177,500	196,502	253,002	291,583

تمثل الاعتمادات المخصصة للسطر الأول بعنوان السنة المالية 2019، ما نسبته 40,22% من اجمالي الاعتمادات المرصودة من القسم "عمليات برأس المال".

وقد اظهرت عملية الرقابة ما يلي:

- عدم تطابق الوضعيات المحاسبية بين الآمر بالصرف (DGT) وكل من المحاسبين الرئيسيين للخزينة الرئيسية للجزائر والوكالة المحاسبية المركزية للخزينة (TPA و ACCT) والتي تسببت في التأخر في التكفل بالتخصيص الميزانياتي لسنة 2019 وعدم تحكم الآمر بالصرف في الاجراءات المتعلقة بتصفية مبالغ التخفيضات المستحقة.

- التعديلات المدرجة في قوانين المالية المتعلقة بأصناف المستثمرين الذين لهم الحق من الاستفادة من تخفيض معدل الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك لمختلف المستثمرين، لم تسمح للمديرية العامة للخزينة بإعداد برنامج عمل تحدد فيه الأهداف المسطرة وآجال التنفيذ، وكذا كيفيات المتابعة والتقييم طبقا لأحكام المادة 104 من قانون المالية لسنة 2015.

فيما يخص السطر002 المتعلق بتخفيض نسب الفوائد على الاستثمارات / القروض العقارية

سجل هذا السطر، بعنوان سنة 2019، نفقات تقدر بـ 4,268 مليار دج مقابل 11,614 مليون دج سنة 2018. أما بخصوص الايرادات المحققة، فبلغت مقدار 16,638 مليار دج مقابل 10,005 مليار دج سنة 2018.

وقد لاحظ المجلس غياب التنسيق بين المديرية العامة للخزينة والمصالح المعنية من وزارة السكن، البنوك والمؤسسات المالية المعنية، لاسيما، في مجال حصر الوثائق الثبوتية لقبول تسديد التخفيضات على الفوائد المترتبة عن القروض الممنوحة لفائدة مختلف المستفيدين.

حساب رقم 302-103 " صندوق ضبط الإيرادات "

تم انشاء صندوق ضبط الإيرادات المفتوح بموجب المادة 10 من القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 جوان سنة 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، المعدلة والمتممة، والمقيد في حساب التخصيص الخاص رقم 302-103. يتم تمويل هذا الحساب (في جانبه الدائن) بفائض الإيرادات الناجمة عن الجباية البترولية ويستخدم (في جانبه المدين) لتسديد الدين، وفي حالة الضرورة، لتغطية عجز الخزينة الناجم عن تنفيذ قانون المالية لكل سنة.

إن الوضعية المالية لهذا الحساب المقدمة أدناه، تظهر بعنوان تسيير سنة 2019، تسجيل رصيد مدين بمبلغ 131,912 مليار دج:

الوحدة: مليار دج

السنوات	الموازنة الافتتاحية (دائنة)	عمليات التسيير		نتيجة السنة (مدين/ دائن)	الرصيد عند تاريخ 2019/12/31
		مدين	دائن		
2012	7 142,853	1 761,455	2 535, 309	773 ,853	7 916,706
2013	7 916,706	3 392, 856	2 062, 231	1 330 ,625-	6 586,081
2014	6 586,081	2 150, 807	1 810 ,625	340, 181-	6 245,900

السنوات	الموازنة الافتتاحية (دائنة)	عمليات التسيير		نتيجة السنة (مدين/ دائن)	الرصيد عند تاريخ 2019/12/31
		مدين	دائن		
2015	6 245,900	3 687 ,740	552 ,192	3 135, 548-	3 110,352
2016	3 110,352	2 370 ,352	98, 550	2 271, 802-	838,550
2017	838,550	838,550	0	0	0
2018	0	0	437,413	437,413	437,413
2019	437,413	131,912	0	131,912-	305,501

أسفر الفحص التحليلي لهذه الوضعية عن الملاحظات التالية:

سجل الحساب عند تاريخ 31 ديسمبر 2019، رصيدا دائنا بمبلغ 305,501 مليار دج والذي يمثل نسبة 6,06% من مبلغ الرصيد الدائن لمجموع حسابات التخصيص الخاص (5.038,675 مليار دج) مقابل 437,413 مليار دج سنة 2018. عرف رصيد هذا الحساب انخفاضا مستمرا، وهذا منذ 2012، حيث انتقل الرصيد الدائن لهذا الحساب من مبلغ 7.916,706 مليار دج في سنة 2012 إلى 305,501 مليار دج في سنة 2019 (-96,14 %).

5.2. ملاحظات حول تسيير حسابات التخصيص الخاص الأخرى

1.5.2. الحساب رقم 302-014 "الصندوق الوطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب"

سجل هذا الحساب بعنوان سنة 2019، ايرادات مقدرة بـ 14,613 مليار دج ونفقات بلغت 670 مليون دج، مما أفرز رصيدا دائنا يقدر بـ 13,943 مليار دج.

وخلال هذه السنة، منحت الوزارة على حساب هذا الصندوق 90 إعانة منها 32 إعانة لفائدة المنتجين السينمائيين بقيمة 112,45 مليون دج، 27 اعانة مخصصة للمركز الجزائري لتطوير السينما بقيمة 671 مليون دج، تسع(09) إعانات لفائدة المسرح الوطني الجزائري والمسارح الجهوية بقيمة 18,14 مليون دج و22 إعانة للجمعيات والتعاونيات الثقافية الناشطة خاصة في مجال المسرح بقيمة 17,3 مليون دج.

وقد سمحت رقابة العمليات المنجزة على هذا الحساب بتسجيل المعاينات التالية:

- عدم احترام الأحكام المحددة لأقساط الدفع

اظهرت رقابة شروط دفع الإعانات الممنوحة إلى المنتجين، عدم احترام المنتجين لواجباتهم التعاقدية لاسيما في مجال تبرير أقساط الإعانات، كما هو منصوص عليه في الاتفاقيات الانتاج السينماتوغرافي وشروط استعمال الاعانات الممنوحة من الوزارة الى المنتجين السينمائيين التي تنص :" يتم تحرير الإعانة حسب النسب الآتية: 40% بعد أول جلسة لتصوير الفيلم ؛30% عند نهاية تصوير مشاهد الفيلم؛ 20% عند نهاية تركيب الفيلم و10% عند تقديم النسخة النهائية للفيلم وعلى أساس المعاينة التي تقوم بها

الوزارة والمركز الوطني للسينما والسمعي البصري. علما أن منح أي شطر مرتبط بتبرير صرف الشطر السابق".

غير أن هؤلاء المنتجين استفادوا من مجموع الكلي للأقساط، وكذلك من إعانات تكميلية وإعانات أخرى بعنوان مخصصات ممنوحة من المركز الوطني للسينما والسمعي البصري. بالإضافة إلىّ ذلك، وخلافا لأحكام المادة 4 من الاتفاقية المذكورة أعلاه، التي تنص "لا تمنح أي إعانة إضافية للمنتج" غير انه تبين أن عدة منتجين استفادوا من الإعانات التكميلية، كما هو عليه الحال:

- فيلم "Jenia de K " إنتاج: استفاد من إعانة من الصندوق في 2015 بمبلغ 5 مليون دج، ثم إعانتينَ إضافيتين من الصندوق بمبلغ 15 مليون دج في سنة 2016 و8 مليون دج في ستة 2018 (في 2019، تم تسديد الشطر الرابع من إعانتي 2015 و2016). إضافة إلى ذلك، استفاد الفيلم في إطار الإنتاج المشترك مع المركز الوطني للسينما والسمعي البصري من إعانتين أخريين بمبلغ 28 مليون دج، ليصل المجموع الكلي للإعانات التي استفاد منها مبلغ 56 مليون دج؛

- فيلم le droit chemin de L production: الى جانب الإعانات الممنوحة من الصندوق في سنة 2016 بمبلغ 10 ملايين دج و 15 مليون دج (تم تسديد الشطر الثاني من إعانة 2018 في 2019) في سنة 2018 ، استفاد الفيلم في إطار الإنتاج المشترك مع المركز الوطني للسينما والسمعي البصري من إعانة أخرى بمبلغ 30 مليون دج ،ليصل مبلغ التمويلات إلى اجمالي 55 مليون دج.

وتجدر الإشارة إلى أن الإعانات الممنوحة لهاته الأفلام من الصندوق والإعانات في إطار الإنتاج المشترك مع المركز الجزائري لتطوير السينما CADC تغطي نفس مناصب النفقات (الإخراج، أجور الفريق التقني، نفقات الستوديو...)، مما يمثل تمويلا مزدوجا وتسيير غير عقلاني في استعمال موارد الخزينة العمومية.

– غياب الوثائق الثبوتية المتعلقة باستعمال المخصصات من طرف المؤسسات تحت الوصاية على مستوى الإدارة الوصية

تنص المادة 14 من الملحق الأول للمرسوم التنفيذي رقم 15–339 المؤرخ في 28 ديسمبر 2015، المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302–014 على ضرورة التزام المؤسسة تحت الوصاية المستفيدة من الاعانات، بإرسال الوثائق والمعلومات للوزارة المكلفة بالثقافة للتحقق من أن الأموال الممنوحة قد تم استعمالها طبقا لوجهتها. إلا أن المصالح المعنية على مستوى الوزارة الوصية لا تحوز على أية فواتير أو وثائق ثبوتية أخرى متعلقة بالمخصصات الممنوحة للمركز الجزائري لتطوير السينما في إطار الإنتاج والإنتاج المشترك للأفلام، تثبت استعمال الإعانة طبقا لوجهتها، رغم أهمية هاته المخصصات التي فاقت في 2019، مبلغ 600 مليون دج.

هذا الاخير، والى جانب المساهمات الممنوحة على حساب ميزانية التسيير البالغة مجموع 41 مليون دج، استفاد كذلك من 70% من نفقات الصندوق، وبمجموع وصل إلى 2,1 مليار دج خلال الاربع السنوات الاخيرة (2016: 460 مليون دج، 2017 :475 مليون دج، 2018: 495 مليون دج، 2019: 671 مليون دج).

اضافة الى هذا، اظهر فحص تقارير محافظ الحسابات استعمال مساهمات الوزارة في تغطية انشطة الإنتاج والإنتاج المشترك للأفلام وهذا بسبب عدم تفعيل المركز للميكانزيمات الأخرى التي تسمح له بالاضطلاع بالمهام الموضوعة على عاتقه وفقا لدفتر الاعباء الخاصة. ومنه يستنتج ان المركز يستفيد من تمويل مزدوج لإنتاج الأفلام والانتاج المشترك من الصندوق ومن ميزانية التسيير.

- عدم تفعيل الآليات اللازمة لاستغلال وتوزيع الأفلام الممولة في إطار الصندوق

وفقا للقانون الأساسي المنظم لمهام المركز الجزائري لتطوير السينما، هذا الأخير ملزم باسترجاع الحقوق الناتجة عن استغلال الغير للأعمال السينمائية المنتجة بأموال عمومية[38].

من جهة أخرى، تنص الاتفاقيات، المبرمة مع المنتجين في إطار تمويل الاعمال السينمائية على وجوب تحصيل المركز الوطني للسينما والسمعي البصري لحقوق الافلام (نسبة 3% من ايرادات المنتج و3% من إيرادات الاستغلال السمعي البصري للأفلام). وفي هذا الصدد، بررت مصالح الوزارة عدم تحصيل هذه الحقوق بضعف عملية توزيع الأفلام وعدم توفر قاعات تسمح بعرضها، مما يجعلنا نتساءل عن جدوى صرف مبالغ ضخمة من الصندوق لإنتاج أفلام لا يتم استغلالها.

تجدر الإشارة إلى توفر 78 قاعة عرض تابعة لوزارة الثقافة، كفيلة باستغلال الأفلام الممولة في إطار الصندوق، إضافة إلى 23 قاعة سينما تم استلامها ولم يتم إنشاؤها قانونيا بعد.

2.5.2. حساب التخصيص الخاص رقم 302-141 " الصندوق الوطني لتحضير وتنظيم تظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015"

سجل هذا الحساب، رصيدا دائنا يقدر بـ 12,078 مليار دج خلال سنة 2018. وقد أظهرت فحص تقارير محافظي الحسابات وكذا الحصائل المالية التي تم تقديمها من طرف بعض المؤسسات تحت الوصاية وجود أرصدة متبقية من المخصصات الممنوحة في إطار التظاهرة دون ان يتم استرجاعها ويتعلق الامر بالمؤسسات التالية:

[38]وفقا لدفتر الشروط الملحق بالمرسوم التنفيذي رقم 10-227 المؤرخ في 2010/09/30 المتضمن إنشاء مركز جزائري لتطوير السينما وتنظيمه وسيره

- **المركز الوطني لبحوث ما قبل التاريخ، الأنثروبولوجيا والتاريخية:** أظهر تقرير محافظ الحسابات وجود رصيد قدره 621.927,06 دج؛
- **المسرح الوطني الجزائري:** أظهرت الحصيلة المالية المقدمة من طرف المؤسسة وجود رصيد قدره 28,942 مليون دج، متعلق على وجه الخصوص بالمخصصات التي تم منحها للمسارح الجهوية في إطار التظاهرة؛
- **ديوان رياض الفتح:** أظهرت الحصيلة المالية المقدمة من طرف المؤسسة وجود رصيد عند تاريخ 2018/06/30 قدره 3,382 مليون دج ، منها 3,145 مليون دج خاصة بقسم المعارض؛
- **الوكالة الوطنية للإشعاع الثقافي:** أظهر تقرير محافظ الحسابات وجود رصيد متبقي قدره 67.747,53 دج، من مخصصات التظاهرة.

وبذلك يصل رصيد المخصصات على مستوى المؤسسات التي قامت بإرسال الحصائل المالية إلى 33,014 مليون دج.

3.5.2. حساب التخصيص الخاص رقم302 -135 "صندوق الدعم العمومي للأندية المحترفة لكرة القدم" (الحسابات التابعة لوزارة الشباب والرياضة)

سجل هذا الحساب بعنوان سنة 2019، نفقات مقدرة ب 299 مليون دج، ورصيدا دائنا، بمبلغ 4,722 مليار دج. وقد أظهرت الرقابة التي تم القيام بها عن المعاينات التالية:

- عدم تحصيل الايرادات

على غرار السنوات السابقة، لم يتم العمل على تحصيل الإيرادات المنصوص عليها في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 23 نوفمبر سنة 2015، المحدد لقائمة إيرادات ونفقات هذا الحساب والمتمثلة في معدل 1% من مداخيل الملاعب المخصصة لمباريات الفريق الوطني وكذا الأندية المحترفة لكرة القدم، و2 % من مداخيل التمويل للاتحادية الجزائرية لكرة القدم والفريق الوطني والأندية المحترفة.

- تمويل الرأسمال العامل لبعض النوادي خارج الآجال القانونية

تم تسجيل دفع مبلغ 175 مليون دج بعنوان نفقات تمويل الرأسمال العامل لسبع (7) أندية محترفة تبعا للمراسلة تحت رقم 1284 المؤرخة في 2018/11/24 الصادرة عن مدير ديوان الوزير الأول، وهذا خارج آجال التمديد المحددة بصفة استثنائية لمدة أربع سنوات بموجب احكام المادة 47 من قانون المالية لسنة 2011 وأحكام المادة 122 من قانون المالية لسنة 2015.

4.5.2. التخصيص الخاص رقم 302-131" الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة"(وزارة الطاقة)

أظهر فحص هذا الحساب عن تنفيذ ضعيف لبرامج المتعلقة باقتصاد الطاقة والتحول الطاقوي.

سجل البرنامج الثلاثي (2017-2019) المسير من طرف الوكالة الوطنية لتطوير استخدام الطاقة وترشيدها (APRUE) بتكلفة مقدارها 15,463 مليار دج، مستوى تنفيذ لم يتجاوز نسبة 21,30 %، أي بمبلغ نفقات قدرت بـ 1,008 مليار دج.

وشملت هذه النفقات بالأساس تحويل 36.882 سيارة إلى الغاز المميع (GPLC) منها 22.351 سنة 2019.

أما المشاريع التي تغطي قطاعات النقل، السكن والطاقة، المخصص لها غلاف مالي قدره 13,608 مليار دج منها 4,751 مليار دج سنة 2019، فأنها لم تعرف أي تنفيذ.

5.5.2. حساب التخصيص الخاص رقم 302-650 "الصندوق الوطني للبيئة والساحل" "(وزارة البيئة والطاقات المتجددة)

سجل الحساب عند نهاية سنة 2019 ايرادات بمبلغ اجمالي يقدر ب 31،223 مليار دج منها مبلغ 4،363 مليار دج بعنوان سنة 2019.

اما فيما يخص النفقات، فقد بلغت 0،879 مليار دج لصالح الهيئات التابعة لوصاية الوزارة كما هو موضح في الجدول التالي:

الرصيد الإيجابي في 2018/12/31	إيرادات السنوية 2019	العمليات المسجلة والممولة سنة 2019 (دج)		
27.738.932.858,96	4.363.358.706,48	عنوان العملية	مبلغ العملية	النسبة %
		المسابقة الوطنية لمكافئة أحسن مدينة خضراء (CNFE)	25 000 000	% 2,84
		الطبعة الثانية للمسابقة الوطنية لمكافئة أحسن مدينة خضراء (CNFE)	51 000 000	% 5,80
		الملتقيات والمؤتمرات (CNFE)	12 000 000	% 1,36
		تنظيم الصالون الدولي للبيئة والطاقات المتجددة بالجزائر (S.I.E.E.R.A) /CNTPP)	20 000 000	% 2,75
		الملتقيات والمؤتمرات (CNTPP)	11 000 000	% 1,25
		الملتقيات والمؤتمرات (AND)	10 000 000	% 1,13
		مراقبة النوعية الكيميائية والفيزيائية لمياه البحر المسموحة للسباحة لموسم الصيف للسنوات 2020/2019/2018 (ONEDD)	750 000 000	% 85,32
إجمالي إيرادات 2019		إجمالي نفقات 2019		الرصيد في 2019/12/31
32.102.291.565,44		**879 000 000,00**		**31.223.291.565,44**

المصدر: الحساب الإداري 2019

من خلال قراءة للجدول أعلاه، يمكن التأكيد على أن سنة 2019 تميزت بنقص كبير في استعمال الوسائل المرصودة للحساب، حيث أنَّ مبلغ نفقات السنة المقدر بـ 879 مليون دج لا يمثل سوى نسبة 2,73% من اجمالي الإيرادات المقدرة بـ: 4.363.358.706,48 دج. كما أنّه من بين السبع (07) عمليات الممولة خلال سنة 2019، هناك عملية واحدة تدخل ضمن الأهداف المسطرة للحساب، أما باقي العمليات الستة (06) فقد خصّصت لتنظيم مسابقات وملتقيات وصالونات للبيئية.

تمّ دراسة، إلى غاية 2019/12/31، ما يقارب (420) مشروعا مقترحا للتمويل بواسطة حساب التخصيص الخاص "الصندوق الوطني للبيئة والساحل" وهذا بغلاف مالي يقدر بـ 71,278 مليار دج، منها:

- **بالنسبة لسنة 2017:** من مجموع 92 مشروعا مقترحا وبغلاف مالي يقدر بـ 21,676 مليار دج، تمت الموافقة على 47 مشروعا فقط منها 33 مشروعا استفادت بتمويل بمبلغ 14,838 مليار دج. غير انه، تم الانطلاق في إنجاز 12 مشروعا فقط خلال سنة 2018، تسعة (09) مشاريع خلال سنة 2019، أما 12 مشروعا الباقية فلم يتم الانطلاق فيها بعد.

- **بالنسبة لسنة 2019:** من مجموع 328 مشروعا مقترحا وبغلاف مالي يقدر بـ 49,600 مليار دج، لم يتم الموافقة الا على سبعة (07) مشاريع بتكلفة تقدر ب 879 مليون دج، غير أنه لم تعرف سوي ستة (06) مشاريع الشروع في التنفيذ خلال نفس السنة.

وخلافا لأحكام المادة 104 من قانون المالية لسنة 2015 والمادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 18-186 المشار اليه، لوحظ غياب برنامج العمل الواجب إعداده من قبل الآمر بالصرف والذي يتم وفقه تحديد الأهداف المسطرة، وكذا آجال التنفيذ.

اظهر فحص المشاريع المسجلة خلال الفترة 2017-2019 والمسيرة من طرف ادارة المشروع المفوض، غياب تام للمشاريع المتعلقة بأنشطة المراقبة والتفتيش البيئي رغم أهميتها الكبيرة في الحفاظ على البيئية، وكذا غياب المشاريع المتعلقة بالأنشطة المتعلقة بالتدخلات الاستعجالية (تلوث بحري). كذلك، استحوذت الأنشطة المتعلقة باقتناء التجهيزات البيئية وأنظمة الإعلام الآلي والبيئي على نسبة 55 % من إجمالي المشاريع المسجلة خلال الفترة من 2017/12/31 إلى غاية 2019/12/31 وهذا بمبلغ إجمالي يقدر بـ 8,085 مليار دج.

هذا الاتجاه تم تأكيده من خلال تسجيل ست (06) مشاريع خلال نفس الفترة تمس خاصة اقتناء 33 وحدة معالجة عصارة النفايات ووضعها في الخدمة بمبلغ يقدر بـ 7 مليار دج.

6.2. التأخر في اصدار ونشر النصوص التنظيمية لسير بعض الحسابات

ان فحص حساب التخصيص الخاص رقم 302-124 " الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية" الموكل تسييره الى وزارة الصناعة والمناجم، مكن من ملاحظة تأخرا في صدور النصوص التنظيمية المتعلقة بتسيير هذا الحساب، لاسيما القرار الوزاري المشترك المتعلق بمدونة الإيرادات والنفقات وكذا تلك المتعلقة بكيفيات متابعته وتقييمه. هذا الوضع لم يمكن من تنفيذ البرامج المعدة المتعلقة بدعم تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

- البرنامج المتعلق بدعم الاستثمار وبرنامج إعادة تأهيل وتهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط (16 عملية تهيئة قيد الإنجاز وست (06) عمليات تهيئة جديدة بعنوان سنة 2019)؛

- البرنامج الوطني للتقييس المتضمن مرافقة 100 مؤسسة للحصول على الإشهاد بالمطابقة واعتماد 30 هيئة تقييم المطابقة للحصول على الاعتماد؛

- برنامج دعم النظام الوطني للابتكار (برمجة استفادة 20 مؤسسة) والتكوين (برمجة تكوين مقيمي الجائزة الجزائرية للجودة)؛

– واخيرا، برمجة تنفيذ الصفقة التطبيقية الثالثة في إطار مرافقة المخبر الفرنسي للقياسة والاختبارات للوزارة في إنجاز وتجهيز المخبر الوطني المرجعي المستقبلي للقياسة.

يشكل ترقية المنتوج الوطني وتشجيع الاستثمار ضمن أهداف الرئيسية التي تندرج ضمن برنامج عمل الحكومة. ومن اجل تحقيق هذه الاهداف، تم اتخاذ مجموعة من التدابير تشمل تحسين التنافسية وترقيتها من خلال مختلف البرامج الموجهة لدعم تطوير المؤسسات، دعم الاستثمارات، التقييس والابتكار وتوفير المحيط الملائم لنشاطها من خلال برنامج إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات والتي تعتبر البيئة الحاضنة للمؤسسات الصناعية.

– نفس الملاحظة، تم تسجيلها على مستوي وزارة الشؤون الخارجية فيما يخص تطبيق أحكام المادة 125 من قانون المالية لسنة 2017، التي تم بموجبها انشاء الحساب رقم 302-146 " حساب تسيير العمليات العقارية للدولة بالخارج ". حيث ان النصوص التطبيقية المسيرة لهذا الحساب، لم يتم نشرها الا بتاريخ 2020/04/26.

ينطبق نفس الامر على الحساب رقم 302-144 " صندوق التضامن لأفراد الجالية الجزائرية المعوزين المتوفين في الخارج " الذي تم انشائه بموجب أحكام المادة 92 من قانون المالية 2016. حيث أن النصوص التنظيمية الخاصة به، لم يتم نشرها إلا خلال شهر نوفمبر 2019.

الفصل الخامس: تمويل عمليات الميزانية والخزينة (عمليات الخزينة)

طبقا للقانون رقم 17-84 السالف الذكر، لاسيما المادة 62 منه، تنفذ الخزينة العمومية زيادة على العمليات الدائمة للدولة وتحت مسؤوليتها عمليات الخزينة التي تشمل أساسا :

- إصدار ات الاقتراض وتسديدها؛
- عمليات الإيداع من طرف مختلف مراسلي الخزينة والمنفذة لحسابهم؛
- التدفقات المالية المتعلقة بفائض الجباية البترولية المقيدة في حساب الإيداع الخاص؛

تميز تسيير سنة 2019 بعجز في الميزانية بمبلغ 1.457,316 مليار دج، أي بانخفاض مقارنة مع السنة المنصرمة بنسبة 28,44% (ـ 579,073 مليار دج، هذا الانخفاض يفسر بزيادة طفيفة في الإيرادات (+2,96%) وتراجع في نفقات التجهيز (-17,37%).

تمويل عمليات الحزينة

وصلت تكاليف السنة المالية 2019 الى 9.214,845 مليار دج موزعة على:

- نفقات الميزانية: 8.035,056 مليار دج؛
- نفقات الميزانية المقيدة بصفة مؤقتة: 73,540 مليار دح؛
- نفقات حسابات القروض: 864,582 مليار دج؛
- نفقات وايرادات للحفظ والتسوية: 241,665 مليار دج.

أما فيما يخص الايرادات السنوية، فقدرت بمبلغ 7.262,594 مليار دج موزعة على ما يلي:

- ايرادات الميزانية: 6.594,646 مليار دج؛
- ايرادات غير مقيدة بصفة نهائية: 13,392 مليار دج؛
- حسابات التسبيق:1,559 مليار دج؛
- حسابات التجارة وحسابات التخصيص الخاص: 652,996 مليار دج.

حيث اظهرت الوضعية التلخيصية لعمليات الخزينة من المنظور المحاسبي المقدمة من طرف وزارة المالية الموقوفة بتاريخ 2019/12/31، رصيدا سلبيا للخزينة بمبلغ 1.952,250 مليار دج. ومن أجل تمويل هذا العجز، لجأت الخزينة العمومية أساسا، الى التمويل غير التقليدي والمتاحات النقدية وودائع مراسيلها.

إن التمويل غير التقليدي تم ضمانه بموجب أحكام المادة 45 مكرر من القانون رقم 17-10 المؤرخ 11 أكتوبر 2017، المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أغسطس 2003 المتعلق بالنقد والقرض. وفيما يلي تحليل تمويل العجز الإجمالي للخزينة حسب مصادر التمويل:

1. الأموال المتاحة

بلغت هذه الأموال بـ 1.329,619 مليار دج، وتتوزع على النحو التالي:

- **القيم المتاحة:** يتعلق الأمر بالسيولة التي هي بحوزة محاسبي الخزينة والتي بينت حركتها الممركزة في نهاية سنة 2019، رصيدا ايجابيا قدره 0,160 مليار دج مقابل رصيد سلبي قدره 0,377 مليار دج في سنة 2018.

ـ حساب التسوية للخزينة لدى بنك الجزائر:

أفرزت أرصدة مختلف الحسابات التي تسجل فيها عمليات حسابات الخزينة لدى بنك الجزائر خلال سنة 2019، وضعية سلبية بمبلغ 1.329,780 مليار دج، مقابل رصيد إيجابي بمبلغ قدره 1.183,794 مليار دج في سنة 2018. وتفسر هذه الوضعية بارتفاع مستوى النفقات المسجلة في هذه الحسابات مقارنة بالإيرادات المحققة خلال نفس السنة.

2. السفاتج والقيم القابلة للتحويل

سجل هذا العنوان، رصيدا مدينا بقيمة 1.489,612مليار دج، مقابل 1,235 مليار دج في سنة2018. وتدمج في هذا الإطار وبنسبة 79,58% الموارد المعبأة لفائدة الصندوق الوطني للاستثمار و20,50% متعلق بفائض الجباية البترولية.

3. خزينة الغير (المراسلون لدى الخزينة)

سجل هذا العنوان رصيدا دائنا بمبلغ 435,794 مليار دج.

يمكن تعريف المراسلين لدى الخزينة كمجموع الهيئات والخواص المرخص لهم وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها بفتح حسابات لدى الخزينة بصفة إجبارية أو اختيارية بقصد إيداع أموال (لأجل أو تحت التصرف) والاستعانة بمحاسبي الخزينة العمومية في العمليات المالية التي تخصهم.

وتدخل في الواقع ضمن هذه الفئة هيئات عمومية مالية كالبنوك والحسابات البريدية الجارية وشركات التأمين ذات الطابع الصناعي أو التجاري والمؤسسات ذات الطابع الإداري والجماعات المحلية والمرافق التابعة لها والخواص سواء كانت احتياطية أو مودعة. ويتعلق الأمر بـ :

أ) خزينة بريد الجزائر

كشف الرصيد المسجل في نهاية 2019 عن طريق الحسابات المعنية، رصيدا مدينا قدره 2,676 مليار دج، مقابل رصيد مدينا يبلغ 95,502 مليار دج سنة 2018، وقد سمحت مساهمة بريد الجزائر من جلب موارد لا يستهان بها لتمويل عمليات الخزينة.

ب) خزينة المؤسسات العمومية (المصالح المالية)

اظهرت قيمة هذه الخزينة بعنوان سنة 2019 رصيدا دائنا بمبلغ 813,183 مليار دج، مقابل رصيد مدين يبلغ 96,376 مليار دج سنة 2018.

جـ) خزينة الجماعات المحلية والمؤسسات التابعة لها

سجل هذا القسم سنة 2019 نتيجة ايجابية، قدرها 78,557 مليار دج، مقابل رصيدا دائنا بـ 7,172 مليار دج في سنة 2018 ويتكون هذا القسم من:

- صندوق التضامن للجماعات المحلية؛
- ميزانيات الولايات؛
- ميزانيات البلديات والقطاعات الصحية؛
- ميزانيات عمومية محلية.

د) مراسلون آخرون لدى الخزينة (عمليات الغير وأموال الخواص)

تدخل في هذا السياق وبصفة اجمالية عمليات عامة ذات طبيعة مختلفة وحصص القروض للدفع والآجال المحددة لدفع القروض. تضم العمليات العامة كل الحسابات التي تمثل دينا للغير على الخزينة العمومية.

ويحتوي هذا القسم في الواقع على حسابات متنوعة مثل حسابات الأرصدة، البواقي للدفع والحسابات النظامية وحسابات الصكوك المدفوعة من أجل تسديد نفقات والأموال المودعة بمختلف أنواعها وإيداعات وودائع مختلفة وتحصيلات لحساب مختلف الخواص وموارد ومدفوعات مؤقتة. وقد سجلت مساهمة هذه الفئة من الحسابات سنة 2019 رصيدا مدينا بمبلغ 296,154 مليار دج، مقابل رصيدا دائنا بمبلغ 326,442 مليار دج في سنة 2018.

4. العمليات المختلفة

تنتج العمليات من هذا النوع عن التصفية عن طريق التحويل إلى حساب نتائج الخزينة عند نهاية السنة، وكذا تسبيقات الخزائن الأجنبية. وقد سجل هذا القسم نتيجة سلبية في مجال وسائل الدفع الموضوعة تحت

تصرف الخزينة لسنة 2019 بمبلغ 63,194 مليار دج، مقابل نتيجة إيجابية 45,507 مليار دج في سنة المنصرمة. يتوزع الرصيد المسجل في سنة 2019 كما يلي:

- عمليات التصفية لنهاية السنة بمبلغ – 63,130 مليار دج؛
- عمليات تسوية احرى بمبلغ – 0,326 مليار دج ؛
- والتسوية مع الخزائن الأجنبية بمبلغ 0,254 مليار دج؛
- عمليات مقيدة بصفة ضرفيه بمبلغ 0,008 مليار دج.

5. عمليات متعلقة بالدين العام:

يضم هذا القسم كل المبالغ المعبأة والتسديدات المرتبطة بدين الدولة. وتتضمن على وجه الخصوص استحقاقات الاقتراض والخسائر والفوائد والاقتراضات المعبأة والعمليات المرتبطة بالدين الداخلي (في مجال المؤونة). إن مساهمة هذا الفئة سنة 2019 في مجال التّمويل أظهرت رصيدا دائنا بمبلغ 1.613,254 مليار دج، مقابل 2.429,012 مليار دج، في سنة 2018، وبالنسبة لسنة 2019 تتمثل أهم مبالغها بخصوص ما يلي :

- استحقاقات القروض للتسديد: 0,021 مليار دج؛
- الأرباح والخسائر الناجمة عن تسيير الدين العام: 2,949 مليار دج؛
- بعنوان الدين الداخلي: – 1.617,939 مليار دج
- بعنوان الدين الخارجي: 1,748 مليار دج؛

ولقد بلغ الدين العام المتعاقد عليه خلال السنة المالية 2019 مقدار 2.444,007 مليار دج مقابل 4.422,86 مليار دج في 2018، فيما بلغت التسديدات بعنوان نفس السنة مبلغ قدره 827,816 مليار دج مقابل مبلغ 1.813,668 مليار دج سنة 2018.

وباختصار، ارتفع الدين العام الكلي في سنة 2019 بنسبة 20,76% (+1.616,191 مليار دج) انتقل من 7.697,086 مليار دج (38,44% من الناتج الداخلي الخام) إلى 9.320,225 مليار دج (45,62% من الناتج الداخلي الخام)، بعد ان سجل زيادة بلغت نسبتها 50,39% في 2018 مقارنة بسنة 2017.

هذه الزيادة ترجع بشكل اساسي الى ما يلي:

– لجوء الخزينة العمومية الى التمويل غير التقليدي باكتتاب افتراض بمبلغ 1.000 مليار دج بموجب الاتفاقية رقم 2019/01/27 المبرمة بين المديرية العامة للخزينة وبنك الجزائر، يتم تسديدها على فترات تتراوح بين 5 و20 سنة، وبمعدل فائدة سنوي قدره 0,5%. تم عقد هذه الاتفاقية في إطار أحكام المادة 45

مكرر من القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 اكتوبر سنة 2017 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت 2003 المتعلق بالنقد والقرض المشار اليه اعلاه.

– التمويل عن طريق الاكتتاب من طرف مختصي قيم الخزينة (SVT)، ولاسيما سندات الخزينة في حساب الجاري بمختلف صيغها بمبلغ 939,451 مليار دج؛

– اكتتاب سندات خزينة لفائدة شركة سوناطراك بمبلغ 452 مليار دج؛

– اكتتاب أذونات خزينة مقابل ديون المؤسسة العمومية للحديد والصلب الحجار المقترضة لدي البنك الخارجي الجزائري بمبلغ 51,875 مليار دج.

يتوزع مخزون الدين العام حسب معطيات المديرية العامة للخزينة الى غاية 31 ديسمبر سنة 2019 على:

- الدين الداخلي: 9.186,6 مليار دج؛
- الدين الخارجي: 133,60 مليار دج (ما يعادل 121,33 1 مليون دولار امريكي بسعر الصرف المطبق الى غاية 30 ديسمبر 2019).

ويشكل الدين الداخلي الجزء الأكبر وينقسم على النحو التالي:

- 1.480,20 مليار دج ديون سوق الاوراق المالية؛
- 7.706,4 مليار دج ديون التطهير للمؤسسات العمومية ورسملة البنوك وكذا الديون المقترضة عند بنك الجزائر بعنوان التمويل غير التقليدي.

وأما الدين الخارجي فهو يتشكل بدوره من:

- 120.3 مليار دج (ما يعادل 1.009,35 مليون دولار امريكي) اتجاه البنك الافريقي للتنمية؛
- 552 مليون دج (ما يعادل4,63 مليون دولار امريكي) اتجاه دولة كندا؛
- 6,10 مليار دج (ما يعادل 51,15 مليون دولار امريكي) اتجاه دولة فرنسا؛
- 2,5 مليار دج (ما يعادل21,01 مليون دولا امريكي) اتجاه المملكة العربية السعودية؛
- 924 مليون دج (ما يعادل 7,76 مليون دولار امريكي) اتجاه دولة اليابان؛
- 3,27 مليار دج (ما يعادل 27,42 مليون دولار امريكي) اتجاه دولة بلجيكا.

والجدول الملخص أدناه، لعمليات الخزانة، يبين تغطية عجز الخزينة المسجل في سنة 2019.

الجدول رقم 05

عمليات الخزينة لسنة 2019 (من منظور محاسبي)

عمليات الخزينة	الرصيد		
	مدين	دائن	
1 . المتاحات النقدية			**المتاحات النقدية**
السيولة النقدية للمحاسبين العموميين	**160 815 416,86**		**- 1.329,619 مليار دج**
حساب تسوية الخزينة لدى بنك الجزائر		**1 329 780 089 160,75**	
2 ـ السندات والقيم القابلة للتحويل	**1 489 612 101 535,59**		**سفاتج وقيم قابلة للتحويل +1 489,612 مليار دج**
منها: السفاتج والقيم لأجل		1 379 932 837,34	
منها: الأموال المودعة	1 490 992 034 372,93		
3 ـ خزينة الغير			
3. 1 ـ سيولة بريد الجزائر لدى الخزينة	**2 676 839 609,79**		
منها: ودائع بريد الجزائر لدى الخزينة		137 732 680 806,56	
منها: الحساب الجاري لقابضي الوكالات المالية ببريد الجزائر	140 409 520 416,35		
3. 2 ـ سيولة المؤسسات العمومية (المصالح المالية)		**813 183 526 143,70**	
منها: ودائع الهيئات والمؤسسات البنكية لدى الخزينة		829 228 682 935,67	
منها: المصاريف القضائية للمؤسسات العمومية		117 438 597,28	
منها: ودائع لدى الخزينة من الصكوك المؤشر عليها	3 092 711 875,30		
منها: خزينة المؤسسات العمومية للصحة	13 546 448 661,32		
منها: خزينة المؤسسات العمومية الوطنية		481 587 941,12	
منها: القيد المؤقت	5 022 793,75		
3. 3 ـ سيولة الجماعات المحلية (المصالح المالية)	**78 557 945 621,77**		
منها: صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية	165 847 900 672,65		
منها: صندوق ضمان الجماعات المحلية	2 998 452 332,71		
منها: خزينة ميزانية الولايات		35 789 639 100,60	
منها: خزينة ميزانية البلديات		52 945 950 016,71	
منها: مصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية	3 034 543,80		**خزينة الغير**
منها: خزينة المؤسسات العمومية الوطنية		1 782 107 536,30	**- 435,794**
منها: المصاريف القضائية للجماعات المحلية	226 440 938,95		**مليار دج**
منها: ايرادات للتحويل الى الصندوق المشترك للجماعات المحلية		186 212,73	
3. 4 ـ خزينة الغير	**296 154 423 449,37**		
منها: بواقي للتسديد لفائدة الخواص		261 608 892,45	
منها: اوامر بالدفع و صكوك صادرة لتسديد النفقات		11 050 588,42	
منها: الأموال المودعة للخزينة لفائدة الخواص	14 372 674 726,41		
منها: التحويلات المرفوضة المعاد قيدها		703 284 209,72	
منها: الودائع والايداعات الإدارية القضائية		10 106 026 941,58	
منها: تحصيلات مختلفة لفائدة الخواص		2 061 579 118,78	
منها: مدفوعات مختلفة	5 290 156 379,87		
منها: ودائع مختلفة		9 579 572 281,20	
منها: معاشات العسكرين للعطب	27 509 190 557,94		
منها: غرامات و قرارت وضع في حالة مدين	1 057 025,56		
منها: احتياطات لدفع النفقات بالاعتمادات	82 812 768 281,00		

منها: احتياطات بعنوان مساهمات الدولة في المنظمات الدولية.....		2 485 662 793,60	
منها: حواصل التخفيضات الواجب ارجاعها.....	243 995 272,01		
منها: دفع المعاشات.....		18 874 933,37	
منها: صكوك صادرة لتسديد الضرائب والرسوم.....	2 735 861 669,61		
منها: دفع يقيد في السنة الموالية.....	188 416 379 296,09		
4. عمليات مختلفة			**عمليات مختلفة**
4. 1. حساب التسوية مع الخزائن الأجنبية.....	**262 978 857,01**		**- 63,194**
منها: حساب التسوية مع الخزائن العامة الفرنسية.....	254 673 076,36		**مليار دج**
منها: التقيدات المؤقتة.....	8 305 780,65		
4. 2. تصفية أخر السنة.....		**63 130 442 124,61**	
4. 3. تسويات أخرى.....		**326 707 109,36**	
5. العمليات المتعلقة بالدين العام.....			**عمليات تتعلق بالدين العام**
5. 1 ـ الإقتراضات.....	**21 463 589,75**		**1.613,254 -**
• بعنوان الدين الداخلي.....	21 463 589,75		**مليار دج**
5. 2 ـ تسيير الدين (الاعباء والارباح)	**2 949 431 119,33**		
5. 3 ـ الدين العام.....		**1 616 225 861 341,01**	
بعنوان الدين الداخلي.....		**1 617 939 761 149,40**	
منها: قيم الخزينة حسب الصيغ.....	11 100 000,00		
منها: قيم الخزينة في الحساب الجاري.....		323 885 001 149,40	
منها: سندات بعنوان القرض الوطني للتنمية.....	157 934 140 000,00		
منها: قيم وسندات لفائدة بنك الجزائر		1 000 000 000 000,00	
منها: قيم وسندات لفائدة سوناطراك.....		452 000 000 000,00	
منها: تحويلات للوكالة المحاسبية المركزية للخزينة.....		34 899 000,00	
بعنوان الدين الخارجي.....	**1 748 798 808,39**		
منها: تسبيقات الخزينة العمومية الفرنسية.....		156 393 262,19	
منها: الاقتراض على المدى الطويل.....	1 905 192 070,58		
ديون الدولة – تنفيذ النفقات		**34 899 000,00**	
المدفوعات المحولة إلى الوكيل المحاسبي للخزينة لسداد القروض المختلفة		34 899 000,00	
المجموع العام	**1 872 144 798 007,86**	**3 824 395 424687,82**	
رصيد عمليات الخزينة	**-1 952 250 626 679,96**		

المصدر: وزارة المالية

الخاتمة

ختاما، يعتبر المجلس أن تقرير تقديم المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2019 يتضمن أهم عناصر المعلومات والتقييم حول تنفيذ الميزانية وعمليات الخزينة للسنة المعنية بالرقابة.

إن نتائج تنفيذ قانون المالية، والموقوفة بتاريخ 31 ديسمبر 2019 على النحو المبين في المواد من 1 إلى 7 والملاحق) أ) و(ب) و(ج) من المشروع التمهيدي للقانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2019 ، هي تلك التي وردت في الموازنة العامة الختامية للوكالة المحاسبية المركزية للخزينة وتلك التي بلغها وزير المالية إلى مجلس المحاسبة.

فيما يتعلق بظروف التسيير يدعو مجلس المحاسبة، مع تأكيده لتوصياته السابقة، المصالح المسيرة لوزارة المالية والدوائر الوزارية إلى استكمال الاجراءات المتخذة في إطار عصرنة مالية الدولة. وفي الوقت نفسه، يوصي مجلس المحاسبة المسيرين بترقية نطام معلومات فعال ورقابة داخلية ناجعة.

وفي الأخير، يوصي مجلس المحاسبة بمعالجة الاختلالات وأوجه القصور التي يثيرها بانتظام في مجال تسيير ميزانية الدولة، قصد التحكم في عجز الميزانية، وهذا من خلال:

– مواصلة الجهود الرامية الى التحكم في مادة الايرادات العادية وتحسين مردوديتها؛

– ترشيد النفقات العمومية فيما يخص نفقات التحويلات الاجتماعية وتلك المرطبة بالامتيازات الضريبية؛

– تعزيز إعداد الموازنة من خلال دمج النفقات غير المتوقعة التي لم يتم تضمينها في الميزانية العامة للدولة حاليا، واعداد الميزانية على مقاربات واقعية من شانها تمكن من إعداد ميزانية واقعية لأعباء الدولة؛

– تحسين جودة إعداد وانجاز برامج الاستثمارات واقتراح تمويل المشاريع التي وصلت الى مستوى النضج المطلوب، وهذا لتجنب التأخير في الإنجاز وكذا اللجوء المتكرر الى عمليات إعادة التقييم مكلفة للخزينة العمومية.